



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر
في شعبة علوم إقتصادية تخصص حكمة المنظمات

بغنوان

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة اتصالات الجزائر

تحت إشراف:

بدري عبد المجيد

من إعداد الطلبة:

مسعود عبد المجيد

سماعيل فيصل

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ..... رئيسا

الأستاذ..... مشرفا

الأستاذ..... ممتحنا

الأستاذ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2013/2012

تشكرات

نحمد الله رب العالمين الذي رزقنا من العلوم ما لم نعلم، و قد رزقنا
على إنجاز هذا العمل المتواضع و عرفانا منا بجميل من ساهموا من
قريب أو بعيد في إنجاز هذا الترتيب نتقدم بجزيل الشكر إلى
الأستاذ المشرف بدرى عبد المجيد الذي لم يبخل علينا بنصائحه
و توجيهاته القيمة.

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا
لنا طريق العلم و المعرفة..... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل،
الذين قدموا لنا يد العون و في الأخير نسأل الله أن يجعلنا ممن
يكثر ذكره فينال فضله و يحفظ أمره و أن يغمر قلوبنا بمحبته
و يرضى عنا.

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على ومن ، إلى التي أكن لها كل الحب والتقدير
والتي كنت لها قرة عين، والدتي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.
إلى من كان منبع العز والقوة والرجولة، إلى من علمني السخاء والجود والكرم
والذي لم يبخل عليا بدعمه المادي والمعنوي، أبي حفظه الله وبارك في عمره.
إلى كل إخوتي كل باسمه و.إلى كل الأهل والأقارب ، وعائلة إسماعيل .

وإلى كل الأصدقاء"، رفيق، زين العابدين، حبيب، زكرياء
نور الدين، زكرياء، مختار، عبد المجيد، فيصل"

إلى الذي قاسمني هذا العمل المتواضع صديقي فيصل.
وفي الأخير أرجو من الله العلي القدير أن يوفقني.

عبد المجيد

الإهداء

يا من افتقدتك في ربيع العمر، يا من يرتعش قلبي بذكرك، يا من أودعتني الله
أهديك هذا الحب

(جدتي الغالية)

إلى من كلت أمانه لي قدم لنا لحظة السعادة، إلى من حصد الأهواك عن دربي ليمهد
لي طريق العلم، إلى القلب الكبير والدي العزيز
إلى من أروضتني الحب والعنان إلى رمز الحب و بلسم الشفاء إلى القلب ناصع البياض
والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رباحين حياتي إخوتي وأخي
بالذكر المذلل يونس و شمعة العائلة سارة
الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض البحر الواسع المظلم
هو بحر الحياة، وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة
السعيدة إلى الذين أحببتهم و أحبوني " فؤاد، جمال، عبد المجيد، رفيق، أحمد، أمين،
حبيب، زين العابدين، إيمان أسماء سارة"

فصيل

الملخص:

حاولنا في هذه الدراسة إبراز دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي تزايد الإهتمام بها على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تميزه.

و لهذا تعتبر الحوكمة الحل الأمثل من خلال الإعتماد على آلياتها كمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية. حيث تتعدد الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات، و منها تحقيق و منها تحقيق الرقابة المحاسبية، تطبيق معايير المحاسبية و المراجعة الدولية، و ضرورة وجود لجان المراجعة و تحقيق الإفصاح و الشفافية.

و بالتالي، قد توصلنا إلى وجود علاقة و ثقة بين حوكمة المؤسسات و المعلومات المحاسبية و مستوى جودتها، حيث تلعب الحوكمة دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية :

الحوكمة، الإفصاح المحاسبي، نظرية الوكالة، الشفافية، جودة المعلومات المحاسبية، لجنة المراجعة.

Résumé:

Nous avons essayé par cette étude de démontrer le rôle de la gouvernance des entreprises par la réalisation de la qualité des informations que la préoccupation s'en est intéressée contenue des crises financiers qui se répètent et qui ont abouti à la faillite de nombreuses entreprises à cause de l'expansion de la faillite comptable qui revient à la non application des principes comptables et le manque de clarté et du transparence des informations réelles qui expriment la situation financière de l'unité économique ce qui amène au manque de confiance des renseignements comptables.

En conséquence, la gouvernance est la solution exemplaire en comptant sur ses moyens, à savoir : le conseil d'administration, la commission audit, l'audit externe, pour la réalisation des contrôles comptables des indices et l'audit international ainsi que l'obligation d'existence des comités d'audit et la réalisation de la clarté de la transparence.

Enfin on est arrivé à l'existence d'une relation confiante entre la gouvernance des entreprises et les informations comptables et le niveau de leur qualité, puisque la comptabilité joue un rôle important dans le domaine de l'amélioration de la comptabilité ce qui se traduit sur la clarté des renseignements comptable.

Les mots clés :

La Gouvernance, Clarté comptable, Théorie de l'Agence, Transparence, Qualité des informations comptable.

IV	الملخص
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول : التأسيس النظري لحوكمة الشركات، و المعلومات المحاسبية
02	• المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات
02	- المطلب الأول : مفهوم الحوكمة و تطورها و العوامل التي ساهمت في ظهورها
07	- المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيقها
13	- المطلب الثالث : أهمية و أهداف حوكمة الشركات
18	• المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية و جودتها و الإفصاح عنها
19	- المطلب الأول : مفهوم المعلومات المحاسبية و جودتها
23	- المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي و المقومات
28	- المطلب الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي و العوامل المؤثرة عليه
31	• المبحث الثالث: دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
31	- المطلب الأول : مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB
36	- المطلب الثاني: المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB
40	- المطلب الثالث : إسهامات معايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
46	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية

- المبحث الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية 48

- المطلب الأول : حوكمة الشركات و علاقتها بالمحاسبة و المعلومات المحاسبية 48

- المطلب الثاني: الدراسات السابقة لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية 61

- المطلب الثالث: حوكمة الشركات والقوائم المالية 63

- المبحث الثاني: دور الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية 65

- المطلب الأول : آليات حوكمة الشركات 66

- المطلب الثاني: حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية و سوق الأوراق المالية 73

- المطلب الثالث : مساهمات آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية 79

- المبحث الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS كمرحلة نحو تطبيق حوكمة الشركات 87

- المطلب الأول : علاقة المعايير المحاسبية بحوكمة الشركات و دورها في الحد من تضارب المصالح 88

- المطلب الثاني: التحول من نظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي 90

- المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي SCF كآلية لتحقيق حوكمة الشركات و تفعيل بورصة الجزائر 93

- خلاصة الفصل 97

الفصل الثالث: دراسة حالة اتصالات الجزائر

- مقدمة الفصل 98

99	● المبحث الأول: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر.
99	- المطلب الأول: تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر
104	- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشاط مؤسسة اتصالات الجزائر
109	- المطلب الثالث : مهام و أهداف اتصالات الجزائر
115	● المبحث الثاني: تحليل الإستثمار
115	- المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
121	- المطلب الثاني: التحليل الوصفي للبيانات
126	المطلب الثالث: إختبار الفرضيات و تحليل النتائج
133	خلاصة الفصل

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن (IASB)	38
1-3	مدى إلمام الموظفين في الشركات المساهمة لمفهوم الحوكمة	117
2-3	عبارة الإستبيان حول تطبيق الحوكمة و انعكاسه على المعلومات المحاسبية	118
3-3	جدول رصد الاستبيانات المعتمدة للتحليل الإحصائي	119
4-3	نتائج التحليل الإحصائي باستخدام التوزيعات التكرارية و التوزيعات النسبية	120
5-3	إختبار ألفا كرونباخ	121
6-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	121
7-3	توزيع أفراد العينة حسب العمر	122
8-3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	123
9-3	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة	124
10-3	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي	125
11-3	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للفرضية الأولى	127
12-3	نتائج اختبار الفرضية الأولى	127
13-3	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للفرضية الثانية	129
14-3	نتائج اختبار الفرضية الثانية	130
15-3	نتائج الدراسة التطبيقية لكل المحاور	131

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	العوامل التي ساهمت في ظهور الحوكمة	07
2-1	خصائص الحوكمة الشركات	11
3-1	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	15
4-1	أهداف الحوكمة	18
5-1	الوظيفة المحاسبية للإفصاح	24
1-2	مشاكل الوكالة	56
2-2	دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح	60
3-2	العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية	76
4-2	أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في سوق المالية	78
1-3	المديريات الإقليمية لاتصالات الجزائر (DTT).	101
2-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	105
3-3	الهيكل التنظيمي للوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر.	106
4-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	122
5-3	توزيع أفراد العينة حسب العمر	123
6-3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.	124
7-3	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية	125
8-3	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي.	126

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	106
02	الهيكل التنظيمي للوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر.	107
03	إستمارة	144
04	ألفا كرونباخ	147
05	الجنس	147
06	العمر	147
07	الدرجة العلمية	147
08	التخصص العلمي	148
09	الموقع الوظيفي	148
10	عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي	148
المحور الأول		
11	هل مسؤوليات مجلس الإدارة و موظفي الإدارة موضحة و مكتوبة	149
12	هل هناك أهداف واضحة لكل من مجلس الإدارة و اللجان الفرعية ذات الصلة	1449
13	كم عدد أعضاء مجلس الإدارة	149
14	كم مدة تدوير مجلس الإدارة	149
15	كيف يتم الإفصاح عن المعلومات للعامة	150
16	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري:	150
17	إختبار الفرضية الأولى	150
المحور الثاني		
18	هل الشركة تراجع اختصاص و مهمات المجلس و اللجان الفرعية	151
19	هل تعتقد أن قوانين حوكمة الشركات حسنت الإدارة الداخلية للشركة	151
20	التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية	151
21	تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى	152

	عملية المراجعة	
152	تطبيق حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية	22
152	اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين	23
152	جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص	24
153	المعايير القانونية : والتي تعكس القوانين واللوائح المطبقة بالشركة	25
153	المعايير الرقابية : والتي تعكس الجهات والأساليب الرقابية القائمة	26
153	المعايير المهنية : والتي تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة	27
153	المعايير الفنية : والتي تعكس مدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية	28
154	تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير السابقة	29
154	جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية	30
154	هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار على الوحدات الاقتصادية	31
154	الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات	32
155	المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري	33
155	إختبار الفرضية الثانية	34

إن التطور الذي يشهده العالم و ما ينجم عنه من تحرير إقتصاديات السوق و ما يتبعه من تحرير الأسواق المالية يؤدي إلى انفصال رؤوس الأموال و التوسع في حجم الشركات، و انفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات. وهذا ما مهد إلى ظهور حوكمة الشركات "Corporate Governance" التي أصبحت من الموضوعات الهامة علي كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م ، وأزمة شركة إنرون والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م ، وكذلك أزمة شركة وورلدكوم الأمريكية للاتصالات عام 2002م . و غيرها من الممارسات الخاطئة في قطاعات الأعمال و الإقتصاد و ترجع هذه الإنهيارات إلى الفساد الإداري و المحاسبي بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خاصة، حيث أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم المالية و ما تتضمنه من معلومات محاسبية و ذلك خلاف الحقيقة، إضافة إلى إفتقار هذه الشركات إلى الممارسات السليمة في الرقابة و الإشراف و نقص الخبرة و المهارة، و بالتالي إفتقار هذه الشركات مصداقية الجدوى المالية لها و إفتقار الشفافية و الثقة في كل ما يتصل بقوائمها المالية و إجراءاتها في المحاسبة و المراجعة.

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، من خلال وضع قواعد و مبادئ لإدارة المؤسسات يتم تحديد قواعد و أساليب ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات و القطاعات الإقتصادية و إزدادت أهمية الإتجاه العالمي حول حوكمة المؤسسات كنظام هيكلي و برنامج إجرائي لإحكام الرقابة على إدارة الشركات لمنعها من إساءة إستعمال سلطتها و حثها على حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح و تحسين آدائها و ممارساتها المحاسبية، و توفير الشفافية لإعادة الثقة و تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير و القوائم المالية و هنا تبرز لنا أهمية حوكمة المؤسسات إذ تعتبر كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

أولا : طرح الإشكالية

يتضح مما سبق أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين ، كما أدى إلى فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات . نتيجة الفساد الإداري و المحاسبي و الفساد المالي، و ضعف الرقابة و الإشراف و نقص الخبرة و المهارة في إدارة المؤسسات، وكذا إفتقاد الشفافية و الثقة في كل ما يتصل بقوائمها المالية و إجراءاتها في المحاسبة و المراجعة، أخذ العديد من الإقتصاديين والمحللين ينظرون نظرة جديدة لمفهوم حوكمة المؤسسات و هذا لأهمية البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات و هذا لتفادي التلاعب المحاسبي و المالي لما لهذا من أثر على مصداقية و جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التي يعتمد عليها جميع الأطراف قصد معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

و على ضوء ما سبق يمكننا دراسة و مناقشة الإشكالية الرئيسية و المطروحة كآآتي :

ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية ؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية التالية :

1. ما مدلولية حوكمة المؤسسات في ما تتمثل أهميتها و آلياتها ؟
2. ما العلاقة التي تربط حوكمة المؤسسات بالمعلومات المحاسبية و جودتها ؟
3. كيف يمكن لحوكمة المؤسسات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و تعزيز مصداقيتها ؟

فرضيات البحث

ثانيا: أسباب إختيار الموضوع

تتمحور مبررات إختيار الموضوع في ما يلي:

- الإهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص "حكمة المنظمات".
- أصبحت تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من إهتمامات الأساسية لدور الحوكمة بالمنظمة
- إيجاد الطرق لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية و هذا من خلال تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات .
- رصد و تشخيص مصداقية جودة المعلومات المحاسبية و ما لها من دور إيجابي على الإقتصاد الوطني .

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة و إلى ما يلي :

1. التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها .
2. صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة .
3. محاولة التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات علي سوق الأوراق المالية من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات.

رابعاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث في التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية و بالتالي خلو القوائم المالية من المعلومات المحاسبية المضللة التي يعتمد عليها جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، و نلخص أهمية الدراسة في مايلي :

1. ضرورة الإهتمام بيئة الأعمال بحوكمة المؤسسات لما لها من آثار إيجابية على جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية و دعم القدرات التنافسية للشركات
2. أهمية إعتداد حوكمة المؤسسات كإطار تنظيمي لضمان الصدق و نزاهة المعلومات المالية المعروضة للحد من إستخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذوو الحقوق في الشركة.
3. إن الحوكمة المؤسسات تساهم على توافر أعمال تتسم بالشفافية و المصداقية و تساعد في زيادة فعالية الرقابة و إحكامها مما يساعد على تحقيق إستقرار إقتصادي خاصة في ظل عالم تسيطر عليه العوامة.

خامسا :حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

- حدود النظرية : تهتم هذه الدراسة بتوضيح دور حوكمة المؤسسات كأداة لتحقيق مصداقية و تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، و عليه فإن الإهتمام الأساسيسوف ينصب حول الحوكمة على المستوى الجزئي.
- حدود مكانية : سوف تكون الدراسة على مستوى شركة اتصالات الجزائر و هذا في الفصل التطبيقي.
- حدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في سنتي 2009-2010، وفي هذه الفترة تم تفعيل النظام المحاسبي المالي، و تطبيق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر.

سادسا: منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و من أجل معالجة مشكلة البحث سنعتمد على مناهج البحث التالية :

1. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث ، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
2. **المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.
3. **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف يقوم بها الباحث لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

سابعا: فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل إشكالية الدراسة و الإجابة على الأسئلة الفرعية إختبار صحة الفرضيات التالية:

1. تتجلى حوكمة المؤسسات في نظام يتم من خلاله إدارة شؤون المؤسسة و مراقبها من أجل تحقيق أهداف المرتبطة بها، و لها أهمية إقتصادية و أخرى قانونية، و آليات داخلية و خارجية.
2. هنالك علاقة وثيقة بين حوكمة المؤسسات و معلومات المحاسبية و جودتها، حيث أن مبادئ و إجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة و هذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

3. تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق مصداقية و جودة المعلومات المحاسبية من خلال آلياتها و أهمها المراجعة الداخلية و لجنة المراجعة و المراجعة الخارجية و مجلس الإدارة.

ثامنا: الدراسات السابقة

- الملتقى الوطني حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، آفاق، رهانات) ، مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الإقتصاديو و التسيير، جامعة العربي بن المهدي، ام البواقي
- تطبيق حوكمة الشركات يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه الشركات بشكل عام.
- الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و هذا لإهتمام لجنة المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح المحاسبي.
- مذكرة ماجيستر من إعداد زلاسي رياض بعنوان إسهامات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات، جامعة ورقلة، 2011-2012. حيث توصل الباحث إلى :
- العمل على إيجاد دليل لحوكمة المؤسسات الجزائرية المدرجة بالبورصة، و إصدار قانون يلزم تلك المؤسسات بالتقيد به.
- العمل على إيجاد مناخ سياسي و قانوني مستقر، و هذا يعمل على اجتذاب رؤوس الأموال الداخلية و الأجنبية.
- العمل على إيجاد بنوك و مؤسسات مالية جيدة و متطورة تتناسب و المعاملات المالية الحديثة.

و لإجراء هذه الدراسة إرتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بشقيها النظري و التطبيقي، و ذلك على النحو التالي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية الحوكمة و أهميتها و أهدافها و مبادئها و العوامل التي ساهمت في ظهورها بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية و جودتها، الإفصاح المحاسبي مقوماته و أنواعه و العوامل المؤثرة عليه، وكذا إلى دور المعايير المحاسبية من خلال التطرق المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB و إسهاماتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية و ذلك بالتعرف على علاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية و دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مع الإشارة إلى الدراسات السابقة لحوكمة الشركات و ارتباطها بالمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS كمرحلة نحو تطبيق حوكمة الشركات و كذا التحول من النظام

المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، و في الفصل الأخير قمنا بإبراز واقع إسهامات الحوكمة في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية و ذلك في شركة اتصالات الجزائر. وذلك بعد تقديم الشركة محل الدراسة من خلال عرض كل من نشاطها و هيكلها و مختلف مهامها و أهميتها، ثم تحليل الإستثمار من خلال التطرق إلى الإجراءات المنهجية للدراسة و التحليل الوصفي للبيانات. و في الأخير إختبار الفرضيات و تحليل النتائج المتوصل إليها.

تمهيد الفصل الأول :

في العديد من الإقتصاديات المتقدمة و الناشئة و الظروف و المتغيرات المحيطة خاصة في ظل التحول إلى النظام الإقتصادي الرأسمالي ككبر حجم المؤسسات، نمو المؤسسات الكبيرة و الخاصة. زاد الإهتمام بحوكمة المؤسسات و أصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي و العالمي.

وفي ضوء هذه الأحداث لفت أنظار العديد من الإقتصاديين و المحللين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير حوكمة المؤسسات في العديد من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية بما يحقق المصلحة العامة للأفراد و المؤسسات و إقتصاديات الدول ككل.

و لتوضيح الجانب النظري لحوكمة المؤسسات إرتأينا تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية و جودتها و الإفصاح عنها

المبحث الثالث: دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول : مفاهيم حول حوكمة الشركات

بعد أن صدرت الو.م.أ مصطلح الخصوصية لمعظم دول العالم ، بدأ مصطلح جديد في غزو العالم ، وهو ما يطلق عليه corporate governance ثم تعريبه إلى مصطلح حوكمة الشركات ، وبدأ البنك وصندوق النقد الدولي في قياس مدى التزام الأسواق المالية العالمية ، بهذا المصطلح من خلال عدة معايير ثم وضعها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها العديد من دول العالم.

حيث سيتم التطرق إلى تقديم عام حول حوكمة المؤسسات و هذا من خلال مفهومها و تطورها و العوامل التي ساهمت في ظهورها بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيقها، و أيضا محددات الحوكمة و أهميتها و أهدافها.

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة و تطورها و العوامل التي ساهمت في ظهورها

نشأة الحوكمة

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج الدراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والإنهيار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الإهتمام بالحوكمة. 1 ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي:

1. حتى مرحلة الكساد (ما بعد عام 1932) و بدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة و الملاك و تعارض المصالح.

2. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976-1990) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.

3. تزايد الإهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينات من القرن العشرين عندما إتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الإلتزام بها في تحقيق النمو والإستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.

1 عدنان بن حيدر بن درويش، الحوكمة و مجلس الإدارة ، اتحاد المصارف العربية 2007، ص: 15.

4. مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000) كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب

إنهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء إستخدام
الإمكانات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للإهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.

5. أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCED مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.

6. على ضوء المعايير السابق وضعها من المنظمات المختلفة، إتجهت مؤسسات وإتحادات مهنية متعددة
أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.

7. مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحاً على

حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والإستثمارية في
كثير من الشركات والمؤسسات.

8. مع تتابع ظاهرة الأزمات الإقتصادية وإنهيار عديد من الشركات العملاقة إتجه البنك الدولي أيضاً إلى

الإهتمام بالحوكمة، وقام بتعزيد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة
وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

مفهوم الحوكمة المؤسسات :

تشير معظم الأدبيات إلى عدم وجود تعريف موحد و متفق عليه بين كافة الإقتصاديين و المحللين للمصطلح
الإنجليزي corporate governance و يرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية الإقتصادية
المالية و الإجتماعية للشركات.

لكن بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا
الموضوع، ثم اقتراح مصطلح "حوكمة شركات" 1.

وفي هذا الصدد فقد عرفها البعض بأنها:

هي " الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة
المخاطر التي تقوم بها الإدارة. "

كما يصف تقرير cadbury عام 1992 م حوكمة الشركات في جملة صغيرة وبسيطة كما يلي " : حوكمة -
شركات هي نظام بمقتضاه تُدار الشركات وتراقب. "

1 عبد الوهاب نصر علي شحاتة، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية و العربية، الدار الجامعية، 2007، ص: 14.

“Corporate governance is the system by witch companies are directed and controlled “

وأيضاً قدمت منظمة التمويل الدولية (IFC) تعريفاً للحوكمة" بأنها نظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"، أي أن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر على الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد أوردت مفهوماً للحوكمة على أنها "مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة" أو هو "الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف على الأسلوب الناجح لممارسة السلطة التي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام الموارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفعالية".

ومن خلال التعريفات السابقة تتضح عدة معان أساسية لحوكمة الشركات أهمها¹:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- وجوب أن تدار الشركات لصالح المساهمين والمستثمرين.
- مجموعة من القواعد التي بموجبها تسير الشركة وتراقب وفق هيكل معين ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
- مجموعة من المفاهيم والأهداف والرقابة التي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لإنماء المؤسسة وتطويرها وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على الاستخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.

1 عبد الوهاب نصر علي شحاتة، مرجع سابق ص: 15.

العوامل التي ساهمت في ظهورها:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في ظهور الحوكمة المؤسسات، و تتمثل في مايلي:

• نظرية الوكالة كعامل لظهور حوكمة المؤسسات

يصف (Jensen and meckling) علاقة الوكالة بأنها عقد بموجبه يقوم شخص أو أكثر (الأصيل أو الوكيل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) كي ينجز بعض الأعمال أو الخدمات بالنيابة عنه و في المقابل يفوض الأصيل أو الوكيل إتخاذ بعض القرارات.¹

إلا أنه قد ينجم عن هذه النظرية مشاكل عديدة كتضارب المصالح أو سعي الوكيل إلى تعظيم منفعته على حساب الأصيل و من هنا يتعين على الموكل الحد من عدم التطابق المصالح، لتطبيق نظام تحفيزي من شأنه توفير وسائل المتابعة للتحكم في السلوكيات المضللة للوكيل، مثل هذا المقصد يستدعي تحمل تكاليف معينة تسمى تكاليف الوكالة و هي عبارة عن أعباء نقدية و غير نقدية التي يتحملها الطرفين في اتجاه البحث عن تصميم نظامي الإلتزام و الرقابة.

و يلجأ المساهمين لتعديل سلوك المسير السلي و الحفاظ على مصالحهم و اتخاذ تدابير تقويمية و رقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة المؤسسات الذي يملك أدوات رقابية و إشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة. إذن الحوكمة المؤسسات جاءت كرد فعل إستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين و لفرض الرقابة تحي المصالح المشتركة للجميع و تحافظ على إستمرارية الشركة أيضا.

• الفضائح المالية :

قد أدت الإنهيارات المالية و الفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم، و التي كان لها و ما يزال الأثر البالغ على إقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات إلى دراسة و تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري و المالي للشركات و بالتالي الإنهيارات و الفضائح.²

1 عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص: 66.

2 محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة الدار الجامعية الإسكندرية. مصر الطبعة الثانية، ص: 35.

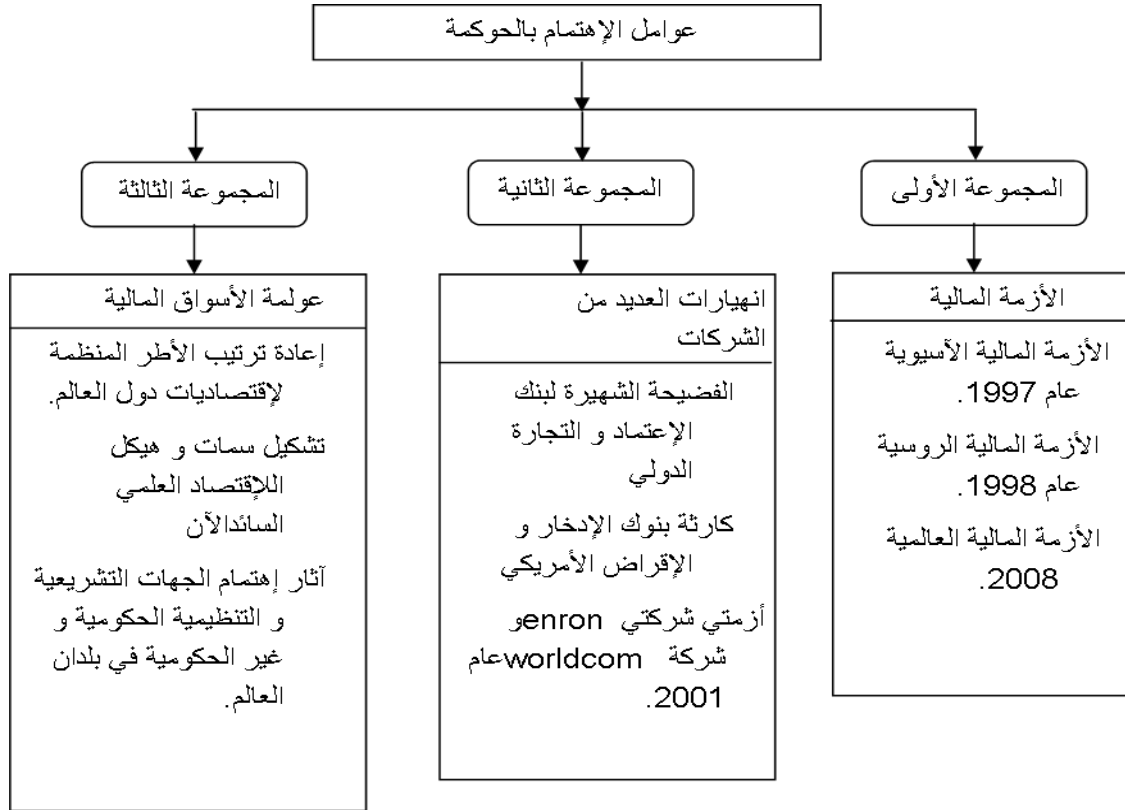
و من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة إنرون للطاقة و شركة أرثر أندرسون لتدقيق الحسابات و حصلت إختلاسات كبيرة في شركة وورلد كوم للإتصالات و شركة برملات الأروبية للأغذية، حيث رأى البعض أن تلك الإختلاسات كان سببها ضعف السياسات المحاسبية التي تمكن المتلاعبون الذين تسببوا بالإختلاسات لإستغلالها مما تسبب بعواقب لا يمكن إصلاح آثارها و بالتالي إنعكاسات على الإقتصاد العلمي بشكل سلبى و لكن تبين فيما بعد أن العيب ليس بالمعايير المحاسبية و لكن في سلوكيات مطبقها.

و في أعقاب الإختلاسات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في سنة 2002 أصدرت الحكومة الأمريكية قانون (SARBANES-OXLEY ACT) الذي يركز على دور حوكمة المؤسسات في القضاء على الفساد المالى و الإداري الذي يواجه العديد من الشركات حيث فرض على الشركات التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لهذا القانون الجديد أثر على جودة الإبلاغ المالى.

● **العولمة :** نتيجة لظهور المتغيرات العالمية جديدة أصبح الإقتصاد العالمى مفتوح على بعضه، حيث أصبح هناك سوق واحد يضم كل الدول و ظهرت التكتلات الإقتصادية عملاقة و شركات متعددة الجنسيات حيث إهتمت بإزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال و الأفراد مما أدى إلى ظهور مفهوم العولمة و بالتالي أصبحت الشركات تعمل في بيئة تأثرت بالعولمة التي جعلت السوق العالمية و المؤسسات الدولية و رؤوس الأموال عالية أي سهولة حركتها بين الدول، لهذا أصبح من الضروري حماية رؤوس الأموال من التحديات و الفساد المالى و الإداري، خاصة و أن المستثمرين أصبحوا قبل الإلتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل يطالبون بالأدلة على أن الشركات يتم إدارتها وفق أسس و أساليب إدارية سليمة تقلل من الفساد الإداري و المالى الذي ينتج على من يقومون بإدارة الشركات، كما أن المستثمرين يريدون أن يتمكنوا من تحليل الإستثمارات الحالية و المحتملة وفق قوائم مالية معدة على أساس معايير ذات جودة عالية من الشفافية و الوضوح والدقة حتى يتمكنوا من إتخاذ قرارات سليمة بشأن استثماراتها، لهذا يسعى المستثمرون إلى الشركات التي تتمتع بوجود هياكل سليمة للحوكمة.¹

1 محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق ص: 35.

الشكل رقم 1-1: العوامل التي ساهمت في ظهور الحوكمة



المصدر : الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، 06-07 ماي 2012.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيقها

حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة الشركات ، ومن هذه المنظمات:

- معهد التمويل الدولي (IIF)
- مركز الحوكمة التابع لجامعة (Knnesaw)
- مجلس إعداد التقارير المالية (FRC)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

مبادئ الحوكمة :

رغم هذا التعدد إلى أن أكثر هذه المبادئ قبولاً واهتماماً هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 و التي تم إعادة صياغتها عام 2004 والتي أعدت الأساس الذي يتم الاستناد إليه في العديد من دول العالم ، نظراً لما تحتويه تلك المبادئ من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة ، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي¹:

• وجود إطار فعال للحوكمة:

لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف ، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح ، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالزراعة والموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب.

• حماية حقوق المساهمين: يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية

الأسهم ، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، وحق التصويت في الجمعيات العمومية ، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب ، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.

• المعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة

لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب . كما ينبغي أن يتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة إنتهاك حقوقهم، ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:

1. يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة.

2. يكون للمساهمين - داخل كل فئة - حقوق التصويت نفسها بحيث يتاح لكافة المساهمين الحصول على

المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم، كما يجب أن تكون أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت موضعاً لعملية تصويت من جانب المساهمين.

3. يجب ان يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

1 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مبادئ حوكمة الشركات .

4. ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر الإجراءات عن صعوبة أو إرتفاع في تكلفة عملية التصويت.
5. يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
6. ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بنشاط الشركة نفسها.

• دور أصحاب المصالح في حوكمة:

- يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الإعراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:
1. يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد إحرار حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
 2. حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة إنتهاك حقوقهم.
 3. يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
 4. حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة بالشركة يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

• الإفصاح و الشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم

بشأن كافة المسائل المتصلة بالشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة. ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:

1. يجب أن يشتمل الإفصاح على المعلومات التالية:
 1. أهداف الشركة.
 2. النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
 3. حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.
 4. أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

5. عوامل المخاطرة المنظورة.

6. المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

7. هياكل وسياسات الحوكمة بالشركات.

2. ينبغي إعداد ومراجعة البيانات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة.

3. يجب الإضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.

4. يجب أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم بالتكلفة المناسبة.

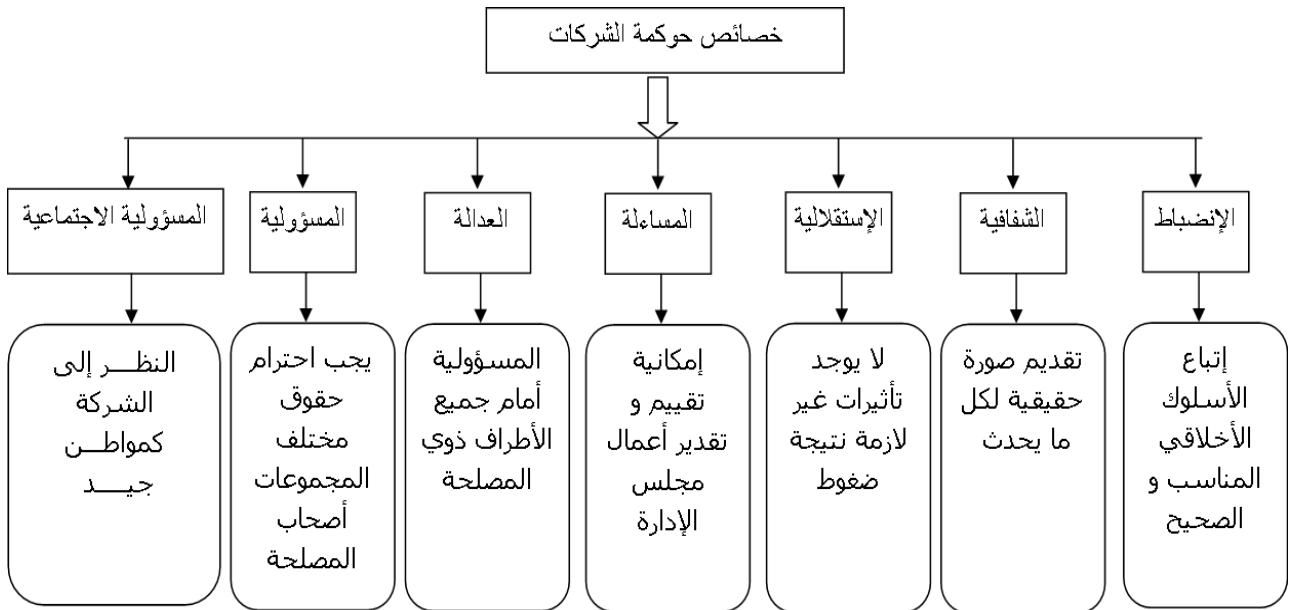
● **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح إطار الحوكمة في الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن تلك الممارسات مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين. ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية¹:

1. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق صالح الشركة والمساهمين.
2. يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الرئيسية من بينها:
 - مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية وخطط النشاط وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الإستحواذ وبيع الأصول.
 - إختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقدير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضاً حينما يقتضي الأمر ذلك وإحلالهم ومتابعة خطط التناوب الوظيفي.
 - مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

1 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مرجع سابق.

- متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوي علاقة.
- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة ومن متطلبات ذلك وجود مراجع مستقل، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطر والرقابة المالية والالتزام بأحكام القوانين.
- متابعة فعاليات أساليب حوكمة الشركات التي تعمل المجالس في ظلها وإجراء التعديلات المطلوبة.
- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.
- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقويم المستقل للأعمال حينما تكون هناك احتمالات لتعارض المصالح.

الشكل رقم 1-2 : خصائص الحوكمة الشركات



المصدر : طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدر الجامعية، مصر، الطبعة

الثانية: 2007-2008، ص 25 .

الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة :

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:¹

- **المساهمون :** هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثمارهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلل رغبة المساهمين في زيادة أنشطته الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.
- **مجلس الإدارة :** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:
 1. واجب العناية اللازمة: ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.
 2. واجب الإخلاص في العمل: ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافأة وغير ذلك.
- **الإدارة :** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

1 زرار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخله بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات و آفاق، 7-8 ديسمبر 2010 جامعة أم البواقي. ص: 21.

• **أصحاب المصالح :** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطوط التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.

ومن الملاحظ أن حوكمة المؤسسات تتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف المعنية بتطبيقها وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد يكونون أفراد أم عائلات أو شركات أخرى (شركة قابضة) بما يمكن أن يؤثر في سلوك الشركة، ففي الوقت الذي تتزايد فيه مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق باعتبارهم أصحاب حقوق ملكية في أن يكون لهم دور في حوكمة المؤسسات وعادة ما لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحوكمة ولكنهم قد يكونون أكثر اهتماماً بالحصول على معاملة عادلة كما يلعب الدائنون دور في حوكمة المؤسسات فيقومون بدور المراقب الخارجي على أداء الشركة، وكذلك العاملون لهم دور في نجاح الشركة وأدائها، كما تعمل على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني للحوكمة.¹

المطلب الثالث : أهمية و أهداف حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات :المحددات الخارجية و المحددات الداخلية وسنعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي²:

1 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 21.

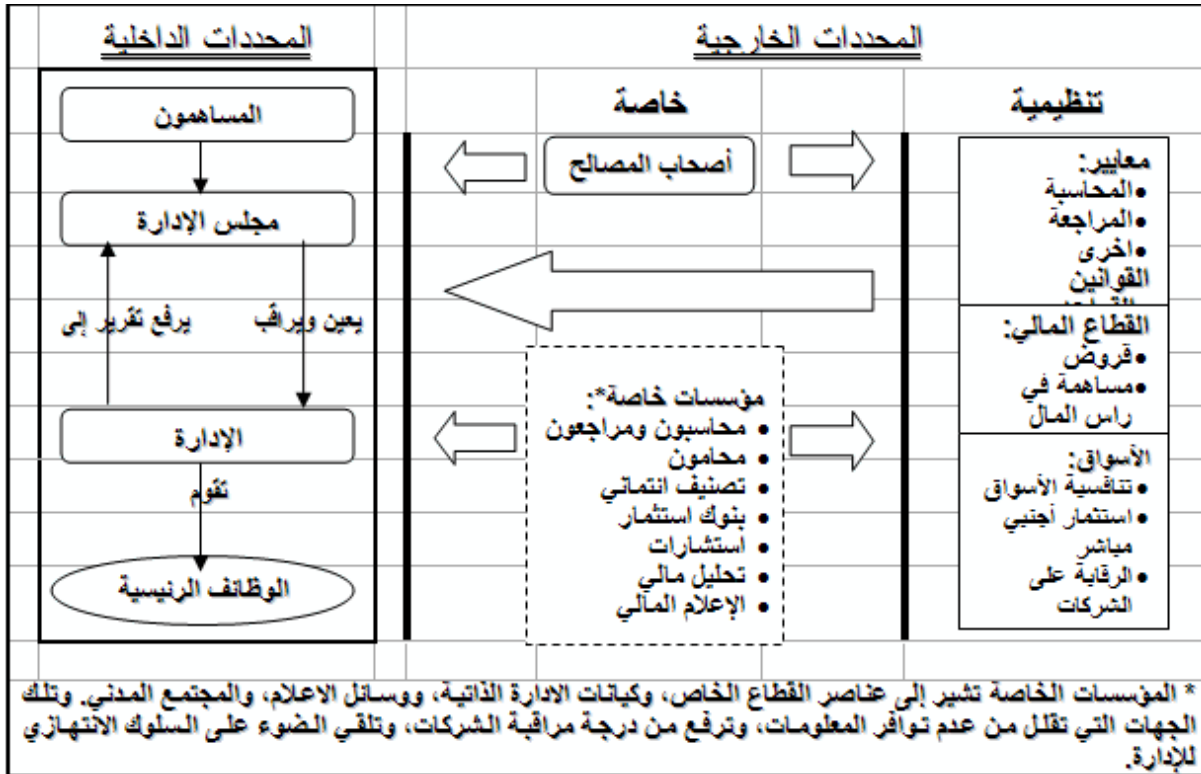
2 نفس المرجع، ص: 23.

المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج)، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات ، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص¹.

المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وكذلك العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية وخلق فرص العمل. و العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين و في الاخير فان الحوكمة تؤدي في النهاية الى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.

¹محمد حسن يوسف ، " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر " 2007 ورقة عمل مقدمة إلى بنك الاستثمار القومي. ص: 6.

شكل رقم 1-3 : المحددات الخارجية والداخلية للحكومة.



Source: Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P: 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

أهمية الحوكمة: بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها معظم دول العالم ، و التي أدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين ، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات لما لها من مزايا و إيجابيات¹.

لهذا يمكن حصر أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:²

- التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يحسن من أداء السهم، وتعظيم الربحية، ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم ويؤدي إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة في الأجل الطويل نظر لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها وإجرائاتها المحاسبية، والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين.

1 Moffett, M. and others, Governance and Performance, Theory- Based Evidence from US Coast Guard Inspections, Bush School Working Paper NO 406, March 2004.

2 محمد جميل جبوش ، " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة شركات "، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة وقبول، 2007، ص: 31.

- تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي و تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية و مالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، و إجتناح حدود انخيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية.
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية .
- يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة المؤسسات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها.
- لحوكمة المؤسسات أهمية كبيرة فهي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاهية على الصعيد الاجتماعي للاقتصاديات والمتجمعات حيث يهتم القانونيين بآليات الحوكمة لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة والتي تضم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك...إلخ.

لذلك أصبحت حوكمة الشركات في كافة الدول ذات أهمية كبيرة حيث تؤدي إلى وجود أسواق ذات قوة تنافسية وتمتاز بالشفافية والنزاهة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية مما استدعى كثيرا من الهيئات العلمية والأكاديمية والمختصين إلى وضع أسس ومبادئ لحوكمة الشركات لأنها سوف تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم تعزيز ثقة المستثمرين في بالشركة كل هذا يساعد في عملية دفع عجلة التنمية.

أهداف الحوكمة :

يرتكز هدف حوكمة المؤسسات على ثلاثة محاور بغض النظر عن البلد الذي تمارس فيه، وتتمثل في¹:

- تسهيل وتنشيط أداء الأعمال التجارية من خلال إنشاء وصيانة نظام الحوافز الذي يشجع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للشركة، والعائد على الموجودات والأرباح الإنتاجية على المدى الطويل.
- تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل المديرين على موارد الشركة، حيث أن هذه التجاوزات تأخذ شكل إساءة استخدام أصول الشركة (إساءة استخدام موارد الشركة لصالح فائدة أفراد أو

1 Charles Oman, Steven Fries et Willem Buiter, "LA Gouvernance D'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes", Centre de développement de l'OCDE, Cahier de politique économique N° 23, 2003, P:6.

الهدر الكبير لموارد الشركة) وهذا ما يسمى " مشاكل الوكالة " والتي عموما تكون نتيجة ميل الميسيرين لخدمة أنفسهم.

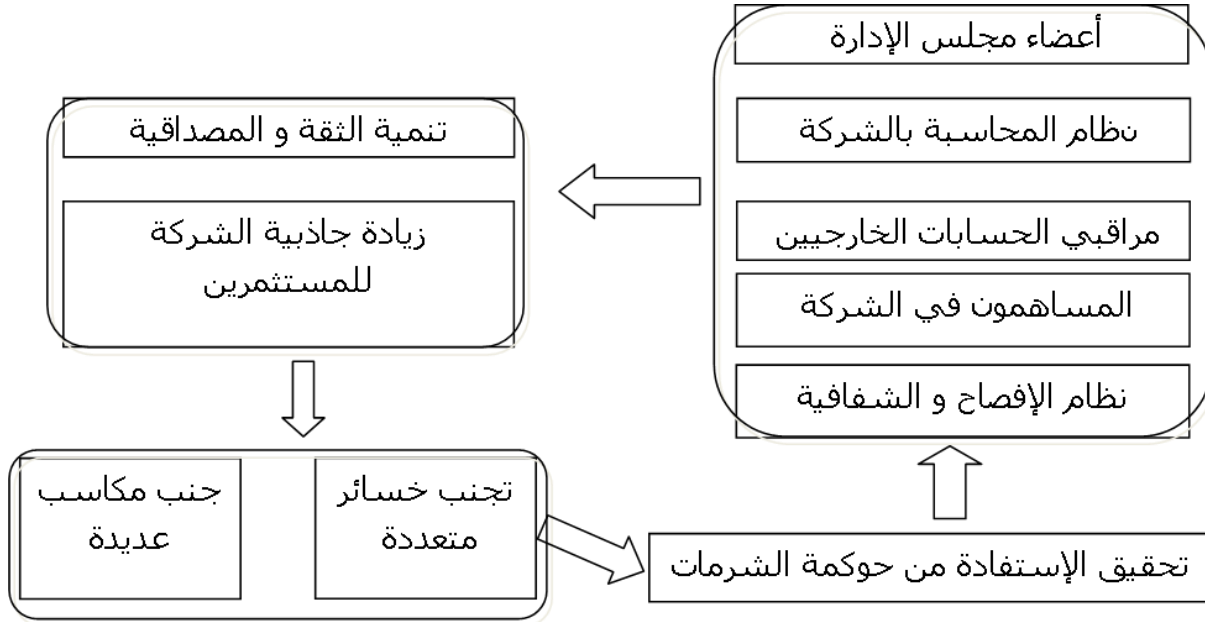
- توفير الوسائل اللازمة لمراقبة سلوك الميسيرين لضمان مساءلة الشركات وحماية أفضل لمصالح المستثمرين والمجتمع من استغلال السلطة من طرف المديرين التنفيذيين بالشركات.

كما تعمل الحوكمة الجيدة على تحقيق العديد من الأهداف وأهمها¹:

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية أمام المنافسة الأجنبية وزيادة قيمتها، حيث هذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية.
- فرض الرقابة وتدعيم المساءلة المحاسبية للوحدات الاقتصادية، وهذا يدعم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط الفساد.
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية لتدعيم المواطنة الإستثمارية، مما يؤدي إلى جذب الإستثمارات الأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال.
- محاربة الفساد بكل صورة سواء كان الفساد ماليا أم محاسبيا أم إداريا، وهذا يحقق الاستقرار والمصدقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

1 صديقي مسعود، دريس خالد، بتصرف " دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الإستثمار ، "مداخلة بملتقى الحوكمة للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي المحاسبية 8 ديسمبر 2010، ص14.

الشكل رقم 1-4 : أهداف الحوكمة



المصدر : محسن أحمد الحضيبي، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2005، ص 189.

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية و جودتها و الإفصاح عنها.

تعتبر المعلومات المحاسبية (مخرجات نظام المعلومات المحاسبية) العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية. وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومات المحاسبية ولخصائص النوعية لها وكذلك جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح عنها.

المطلب الأول : ماهية المعلومات المحاسبية و جودتها

مفهوم المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا¹.

وفي مجال مهنة المحاسبة نجد أن مصطلح المعلومات المحاسبية أصبح متداولاً بشكل واسع في كثير من الأدبيات والأبحاث التي ترى أنه من الضرورة النظر إلى المحاسبة من أبعاد متنوعة ومجالات مختلفة بشكل متكامل، فالمعلومات ذات المصادر المختلفة هي التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووصفاً لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات².

وعموماً تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات .

مصادر المعلومات المحاسبية :

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدراً مهماً من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة وتتمثل في:

- **القوائم المالية:** القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية تتمثل مكونات القوائم في³:

أ -الميزانية العمومية :وتسمى قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة .

ب -قائمة الدخل :وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.

ج -قائمة التغير في حقوق الملكية :وتبين ما يلي:

1 قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الهدباء للطباعة والنشر، كلية الهدباء الجامعة، الموصل -العراق، 2003، ص:27.

2 ناصر محمد علي المجيلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص:24.

3 هادي رضا الصغار مبادئ المحاسبة المالية دار الثقافة الاردن الطبعة الأولى 2006 ص: 31-32.

- جميع التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال فترة .
- التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناجمة من العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

د - قائمة التدفقات النقدية : وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة.

هـ - السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى : وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببند القوائم المالية، و إفصاحات تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.

● **تقرير مراجع الحسابات:** ويعده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير يعتبر مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والإعتماد على القوائم المالية.

● **تقرير مجلس الإدارة :** وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم¹.

جودة المعلومات المحاسبية :

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الجامعات العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، و عادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين

1 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 32 .

عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.¹ كما أن للمعلومات لمعلومات المحاسبية خصائص عديدة أهمها :

- **الملائمة** : تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات و بكلمات أخرى، هي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار. ولكي تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالملائمة لابد أن تتوفر فيها الخصائص التالية²:

1. القيمة التنبؤية للمعلومات: تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي و الحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات " الملائمة" فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بنشاط المستقبلي.

2. التوقيت المناسب :إن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب، فقد دعت المؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية الشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية والربع السنوية والنصف السنوية لإضفاء الملائمة في التوقيت على هذه المعلومات والقوائم.

3. القدرة على التقييم الإرتدادي (التغذية الإسترجاعية): ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناء على هذه التوقعات.

- **الموثوقية** : أي أن المعلومات معقولة وخالية من الخطأ والتحيز، وتمثل بصدق العمليات حيث يمكن الإعتماد عليها، ولهذا يلزم توفر الخصائص التالية:

1. الحياد :حيادية المعلومات تعني عند إعداد المعلومات ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.

2. قابلية التحقق :أي أنه يحصل توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس.

3. التمثيل الصادق :وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.

4. القابلية للفهم وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد.

1 عباس مهدي الشيرازي، " نظرية المحاسبة"، ط 1، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص: 195.

2 رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، ص 191.

معايير جودة المعلومات المحاسبية : نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي :¹

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.
- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة إستخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:
 - المنفعة الشكلية :أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات إتخاذ القرار.
 - المنفعة الزمنية :توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
 - المنفعة المكانية :أي الحصول عليها بسهولة.
 - المنفعة التقييمية أو التصحيحية :أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.
 - **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** تعبر الفاعلية عن مدى ودرجة تحقيق الوحدة الإقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.
 - **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.
 - **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية :** يقصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ إقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمته المعلومة.

1 مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص: 305-306.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي و المقومات

ارتبط الإفصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا حتى تستفيد الأطراف المعنية من المعلومات التي تم الإفصاح عنها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية للأطراف التي لها مصالح معها.

مفهوم الإفصاح :

يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة. حيث يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة إعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن وضعية الشركة المالية.

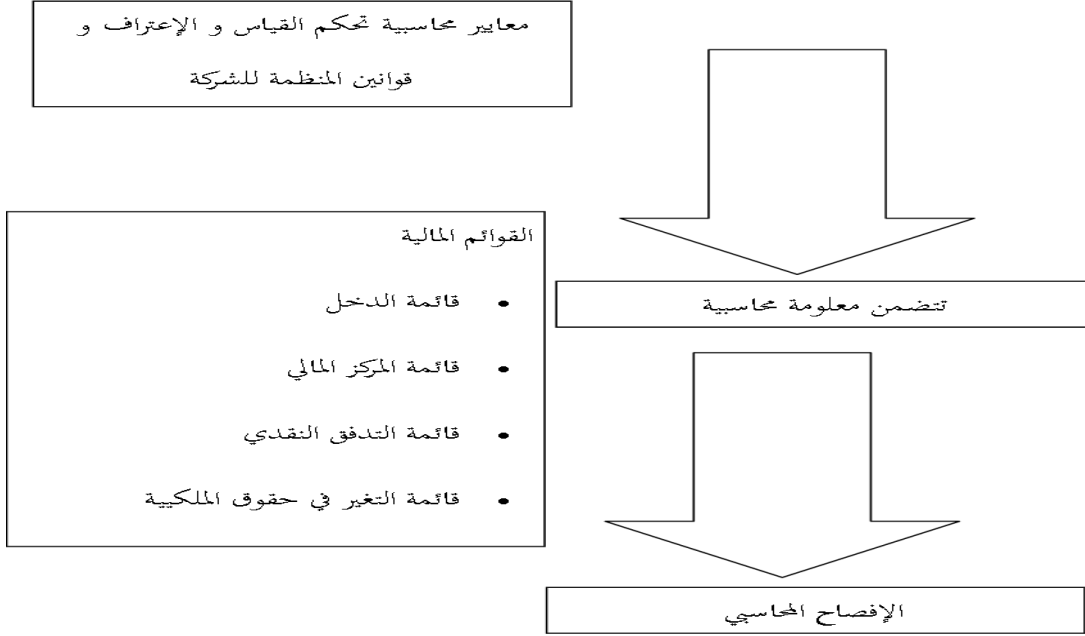
مما سبق يتضح بأن مفهوم الإفصاح يعني توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لها الداخلية والخارجية، بحث تكون هذه المعلومات مفيدة وضرورية توضح حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونشاطها، مما يجعل هذه المعلومات تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تهدف إستمرارية عمل هذه الوحدة، والشكل التالي يوضح الإفصاح المحاسبي كوظيفة محاسبية لتوصيل المعلومات لمستخدميها:

الشكل رقم 1-5 : الوظيفة المحاسبية للإفصاح

وظيفة القياس (تجميع، تبويب، تسجيل البيانات عن الأصول

الاقتصادية

و مصادرها و تغيراتها خلال الفترة المحاسبية)



المصدر: رياض زلاسي، إسهامات الحوكمة فس تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، جامعة ورقلة 2011-2012، ص61.

أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية المشار إليها سابقا، وهي بصفة عامة توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها.

ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء و البيع) لهذه الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين،

تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية، ونشر معلومات عن حالة الإقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة سوق المال فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة¹.

أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم؛
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

المقومات الأساسية للإفصاح

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات التالية:

● تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تعد القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الفئات المستخدمة لها، الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون، والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية في عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالوحدة الإقتصادية، إلا أن هناك اختلاف في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، هذا ما يجعل معدي القوائم المالية أما خيارين :

الأول -إعداد قوائم مالية حسب تعدد حاجة الفئة المستخدمة وهذا يزيد من تكلفة المعلومة.

الثاني -إصدار قوائم مالية متعددة الأغراض تلبي جميع حاجات المستخدمين وهذا الخيار غير واقعي لأنه سيجعل القوائم المالية كبيرة الحجم.

ولحل هذه المشكلة فإن مهنة المحاسبة افترضت نوعين من المستخدمين (مستخدمي القوائم المالية):²

مستثمر متوسط الفطنة (عادي) ومستثمر حصيفا واعيا، وقد اعتمدت لجنة الإستثمارات والبورصة (SEC) على أن المستخدمين هم من النوع الأول وهذا خلال الفترة 1933 إلى 1973، أما هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) ومنذ تكوينها في سنة 1973 فقد أيدت النوع الثاني (مستثمر ممتهن و محترف).

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) كان أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم بحيث لا يبقى محصور بفئة معينة من المستخدمين، ويشمل كل الفئات المستخدمة الرئيسية، وقد بني هذا الموقف على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، لذلك فقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على أن المستخدم

1 كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006. ص 19-21.

2 رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص : 476.

المستهدف للمعلومات المحاسبية يتمثل في مجموعة من الفئات التي تحتمل إستخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين¹.

● تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملائمة، حيث تلتقي وجهتها نظر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) و الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها في أحد التقارير الصادرة عنها سنة 1966 بمايلي:

في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصة الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى.

لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة يلزم تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه أولاً، لأن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم آخر².

● تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم، كما أن هذه القوائم المالية تعد وفقاً لمجموعة من الافتراضات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها³.

● تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وكذلك الملاحق والإيضاحات التفسيرية، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم الأدوات للإفصاح عن المعلومات المحاسبية. ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعاً للإفصاح على النحو التالي:

1 وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007. ص: 373-374.

2 نفس المرجع، ص 374-375.

3 وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص: 376.

- في منظومة القوائم المالية(صلب القوائم المالية): يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب القوائم المالية، فالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عالية من الدقة.
- استخدام المصطلحات والعرض المفصل :تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، لأن ذلك يساعد القارئ في مدى فهمها وإزالة الغموض عليها، وكلما كان التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لاتخاذ القرارات فيجب إعطاؤها أولوية.
- استخدام الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية، المعلومات المعترضة أو بين الأقواس :هذا في حالة البنود المدرجة بالقوائم المالية غير واضحة ولا تحتاج لشرح مطول، هنا يتم وضع تعريف أو ملاحظة بين أقواس تتبع عناوين تلك البنود، كما قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى، أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش.¹
- التقارير والجداول الملحقه :وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.
- تقرير مجلس الإدارة :وهذا التقرير يعتبر متما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.
- تقرير المراجع الخارجي :ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.²

1 حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 126-127

2 مجدي احمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركات السعودية للصناعات الأساسية (سابق) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 9، 2011، ص: 8.

خامسا -توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، لذلك فقد حرصت قوانين الشركات وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية ربعية أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.¹

المطلب الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي و العوامل المؤثرة عليه

الفرع الأول :أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن من بين مرتكزات الإفصاح تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية كما أشرنا إليه سابقا، وتبعاً لاختلاف احتياجات الأطراف المستخدمة فإنه ما يكون ملائم وضروري لطرف ما قد لا يكون بالضرورة ملائم لطرف آخر وهذا لاختلاف مستوى الخبرة، بالإضافة لرغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، واختلاف المعلومات من قطاع لآخر وكذلك اختلاف بيئة الأعمال التجارية كل ذلك أدى إلى إعطاء الإفصاح عدة صفات لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

- الإفصاح الكافي :يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية لجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها وغير مضللة.
- الإفصاح العادل :وهو تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات جميع الأطراف المستخدمة؛.
- الإفصاح الشامل :وهو يعني أن يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة.
- الإفصاح التفاضلي :يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على " التفاصيل "أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام للتغيرات أو " التفاصيل " ويعتمد

1 حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق ص: 53-54.

مدخل "الإفصاح التفاضلي" على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.¹

من خلال ما سبق يرى الباحث بأن الإفصاح المحاسبي وحتى يؤدي الغرض منه ويكون مفيد للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية يجب أن يتسم بما يلي:

- يجب أن تكون جميع المعلومات المنشورة مفيدة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية.
- يجب أن تكون جميع المعلومات المفصح عنها تتميز بالخصائص النوعية (الأساسية والثانوية) والتي تم التطرق إليها سابقا والتي تتمثل في: الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة والثبات.
- يجب أن تكون جميع المعلومات المفصح عنها تلائم قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية وعدم التحيز لأي طرف وفي الوقت المناسب.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

تعتبر القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق عوامل مؤثرة على الإفصاح المحاسبي، ويمكن تقديم العوامل المؤثرة على الإفصاح بالقوائم المالية على النحو التالي:

أولا -العوامل التي لها علاقة بالبيئة:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الوحدة الاقتصادية بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها.

ثانيا -العوامل التي لها علاقة بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها.

رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص : 474-475. 1

ثالثا -العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية:

- عدد المساهمين :تبين وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح، على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.
- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية :ولهذا العامل اثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق.
- المدقق الخارجي :حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة.

رابعا -العوامل التي لها علاقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

خامسا-العوامل التي لها علاقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحاسبية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

المبحث الثالث: دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر القوائم المالية إحدى وسائل المتابعة المستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، حيث يعتمد عليها جميع الأطراف المهتمة بأمر الشركة كما اشرنا إليه سابقا، ورغم وجود العديد من الاختلافات بين دول العالم بالنسبة للمعلومات المالية والتي تعود إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية، مما أدى إلى عدم قدرة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات التي تستند على معايير موحدة، لذا فقد ظهرت الحاجة إلى وجود نوع من التوحيد العالمي للمعلومات المالية المقدمة من الشركات خاصة التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية.

ونظرا لأهمية القوائم المالية اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية بالتنسيق وتقليل الاختلافات الموجودة بين النظم والتطبيقات المحاسبية، ومن أهم هذه الجمعيات والهيئات الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث كان لهذه الأخيرة دور بارز وهام في تقليل الفوارق بين التطبيقات المحاسبية لمختلف دول العالم.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ولعائير الصادرة عنه، وكذلك سيتم توضيح إسهامات معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وكذلك سيتم توضيح إسهامات معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

مجلس معايير المحاسبة الدولية هو منظمة دولية للمعائير المحاسبية الدولية مقرها في لندن، ولد نتيجة تحول لجنة المعائير المحاسبية الدولية (IASB) سنة 2001، و التي أنشأت سنة 1973، حيث تعود نشأة (IASB) إلى المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر 1972 في سيدني بأستراليا، وبعد عقد عدة اجتماعات أخرى بين رؤساء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين (AICPA) و المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) و معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) ومعهد المحاسبين القانونيين بأسكتلندا (ICAS) تم الإتفاق على توسيع نطاق مشاركة الدول في تشكيل هيئة محاسبية دولية بشكل يتجاوز "الدول الثلاث" لمجموعة الدراسة، وعليه فقد وجهت الدعوة لهيئات المحاسبة في أستراليا،

كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، وهولندا لحضور اجتماع في مارس 1973 وتم الإتفاق فيه على تشكيل اللجنة في جوان 1973.¹

ولقد كان الهدف من تأسيس (IASC) منذ نشأتها وحتى إعادة هيكلتها سنة 2001 يتمثل في:

- إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام تراعى عند إعداد القوائم المالية وتشجيع القبول فيها والعمل بموجبها على مستوى العالم.
- العمل بشكل عام على تطوير وتنسيق الأنظمة المحاسبية والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على المستوى الدولي.

وكانت اللجنة قد مرت بمراحل منذ نشأتها، وفيما يلي أهم المراحل:

- 1973 إنشاء لجنة IASC بمبادرة Henry Ben Son ويعتبر أول رئيس للجنة.
- 1974 صدر أول معيار برقم (1) موضوعه "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، وطلبت كل من بلجيكا، الهند، إسرائيل، نيوزيلندا، باكستان، زيمبابوي، الانضمام للجنة وتم تضيف عضوية هذه الدول تحت اسم عضوية مشاركة.
- 1976 قررت مجموعة محافظي البنوك المركزية للدول العشر الكبرى التعاون مع (IASC) وتمويل مشروع إصدار معيار محاسبي عن القوائم المالية للبنوك، وهذا يعتبر دعم قوي واعتراف دولي بالمعايير الدولية.
- 1977 تم إلغاء العضوية المشاركة وأصبحت كل الدول أعضاء في الهيئة،² وفي نفس السنة تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) وهو منظمة دولية تضم في عضويتها هيئات المحاسبة والمراجعة والهيئات ذات الصلة في دول العالم، كما أبرم في نفس السنة أيضا اتفاقا مع (IASC) على اختصاص اللجنة بالغرض الذي أنشأت من أجله وهو إصدار معايير المراجعة الدولية على أن يشرف الإتحاد على اللجنة الدولية، ومن بين مهام الإتحاد إصدار معايير المراجعة الدولية ومعايير المحاسبة في القطاع العام وقواعد السلوك المهني.

1 طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص: 20.

2 هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، صناعة معايير المحاسبة الدولية، التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، مركز الدراسات والمعلومات، مارس 2005، ص: 14.

لقد كانت (IASB) تحت سيطرة الإتحاد الدولي (IFAC)، حيث لا يوجد مبرر واضح لهذه الهيمنة إلا أن الإتحاد يعتبر تنظيماً محاسبياً دويماً يضم في عضويته عدد كبير من الهيئات المحاسبية المهنية في معظم دول العالم، وتتضح هيمنة الإتحاد (IFAC) على (IASB) من بعض النصوص الواردة في اللائحة التنظيمية المعتمدة للجنة على النحو التالي:

- يعد مجلس إدارة اللجنة موازنة تقديرية سنوية للجنة الدولية ويعرض نسخة منها على الأعضاء وأخرى على مجلس إدارة الإتحاد (IFAC).
- يتحمل الإتحاد الدولي (IFAC) 10% من مصروفات الموازنة وتدفع بواقع 5% في شهر جانفي و 5% في شهر جويلية.
- يعد مجلس إدارة اللجنة ميزانية مالية سنوية ترسل نسخة منها إلى أعضاء اللجنة وأخرى إلى مجلس إدارة الإتحاد (IFAC).
- يعقد اجتماع مجلس إدارة اللجنة الدولية مع أعضاء اللجنة على هامش كل اجتماع للجمعية العمومية للإتحاد الدولي (IFAC).
- أي تعديل في اللائحة التنظيمية للجنة المعايير لابد وأن يناقش مع مجلس إدارة الإتحاد (IFAC)، مما سبق تبدو لجنة المعايير المحاسبية الدولية كأنها لجنة تابعة (IFAC) للإتحاد الدولي، وهذا ما جعل (IASB) محل انتقاد من هيئات تداول الأوراق المالية ومجالس معايير المحاسبة الوطنية، ومع هذا فإن هذه التبعية قد أكسبت اللجنة الدولية قبولاً عالمياً من معظم دول العالم التي لم يكن لديها تاريخ في صناعة المعايير المحاسبية الخاصة بها.¹
- 1978 اتسعت دائرة عضوية اللجنة وعلاقتها بالهيئات الدولية وانضمت نيجيريا وجنوب إفريقيا.
- 1981 بدأ أعضاء مجلس الإدارة زيارات لبعض الدول للتشاور مع مجالس معايير المحاسبة الوطنية في هذه الدول.
- 1987 إنضمام المنظمات الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) إلى المجموعة الاستشارية التابعة للجنة الدولية وساهمت في تطوير مشروع مبدأ القابلية للمقارنة.
- 1988 وساهمت في تطوير مشروع مبدأ القابلية للمقارنة؛ كما انظم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FAISB) إلى عضوية المجموعة الاستشارية التابعة للجنة.

1 هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، مرجع سابق، ص: 20-21.

- 1989 أصدرت جمعية الخبراء الاستشاريين الأوروبية (FEE) إصداراً يشير إلى أن المصالح الأوروبية يخدمها تطبيق معايير المحاسبة الدولية ويحث الدول الأوروبية على المزيد من المشاركة الفعالة في أنشطة لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- 1990 إنضمام منظمة الإتحاد الأوروبي إلى المجموعة الاستشارية وحصولها على مقعد في مجلس إدارة اللجنة بصفة مراقب.
- 1994 قبلت هيئة تداول الأوراق المالية ثلاث معايير دولية، كما قبلت المنظمة الدولية للبورصات العالمية 14 معياراً من المعايير التي أصدرتها اللجنة الدولية.
- 1995 تم التفاهم بين المنظمة الدولية للبورصات و (IASC) واتفق الجانبان على ضرورة استكمال مجموعة معايير المحاسبة بنهاية 1999 وأيدت منظمة الإتحاد الأوروبي هذا الإتفاق.
- 1997 كشفت اللجنة نشاطها فقد تم تشكيل فريق عمل الإستراتيجية وتشكيل لجنة دائمة للتفسيرات (SIC) كذلك فريق عمل مع ممثلين من المجالس الوطنية للعمل على مشروع الأدوات المالية.
- 1998 أصدرت بلجيكا وفرنسا وألمانيا قوانين وطنية تسمح للشركات الكبيرة استخدام المعايير الدولية، كما صدر أول ترجمة للغة غير الإنجليزية حيث تم ترجمتها إلى اللغة الألمانية.
- 2000 أعلنت لجنة بازل الخاصة بالشؤون المصرفية دعمها وقبولها لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) وللجهود المبذولة لعملة المحاسبة، كما قبلت منظمة البورصات (IOSCO) 30 معيار دولي وسمحت للشركات المقيدة في البورصات العالمية باستخدامها في التقرير المالي كمتطلب للقيود والتداول خارج حدود موطنها الأصلي، وكذلك صدور القانون الأوروبي يلزم الشركات المقيدة في البورصات الأوروبية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في موعد أقصاه الأول من جانفي 2005.¹
- 2001 تمت إعادة هيكلة (IASC) وتحولت إلى مجلس (IASB)، حيث اتفق على أن المعايير الصادرة قبل 2001 تحمل إسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وتفسيراتها تسمى، (SIC) أما المعايير التي صدرت بعد 2001 تحمل إسم (IFRS) وتفسيراتها تسمى (IFRIC)² كما اتفق على تعميم المصطلح (IFRS) على كل المعايير (IAS- IFRS) فمعايير IFRS كافية لأنها أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي. وابتداء من 2001 أصبح المجلس (IASB)

1 هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، مرجع سابق، ص: 15-19.

2 بن ربيع حنيقة، مرجع سابق، ص: 20-21.

هيئة حرة مستقلة، غير حكومية لا تهدف إلى الربح تسهر على تحضير وتبني وتنشر المعايير، تعديلها وإلغائها أحيانا.¹

- 2004 أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية في يوليو من هذه السنة منشور لتشجيع الشركات الأجنبية المقيمة في البورصة الأمريكية على تطبيق المعايير الدولية بدلا من تطبيق معاييرها الوطنية.²
- 2006 أمضى كل من (FASB) و (IASB) في 27 فيفري من هذه السنة اتفاقية يلتزم بموجبها الطرفان بالتعاون للتنسيق والتقارب ما أمكن بينهما، وقد تم تحديد برنامج عمل مشترك للفترة 2006-2008 يهدف إلى الوصول إلى معايير محاسبية مشتركة ذات جودة عالية.
- 2009 في هذه السنة تم نشر IFRS Pour PME وهذا في 9 جويلية في نفس السنة وهو معيار مستقل تم إصداره من طرف (IASB) وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم في 14 جويلية 2009 التطرق لمشروع الأدوات المالية :التصنيف والقياس، ويغطي تصنيف وقياس الأصول المالية، وفي 04 أوت 2011 ينشر (IASB) مشروع اقتراح لتأجيل موعد إلزامية IFRS9 من 01 جانفي 2013 إلى 01 جانفي 2015، و يحل IFRS9 محل IAS39.³

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).⁴

أولا -مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS Fondation):

أنشأت في فيفري 2001 بعد إعادة هيكلة (IASC) وأصبحت (IASB)، وهي تعتبر الهيئة الأم لـ (IASB).

ثانيا -مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB):

وهي الجهة المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة الدولية، وهي منظمة خاصة ومستقلة للمعايير المحاسبية الدولية ومقرها لندن، وهي تحت إشراف (IASB Foundation).

1 محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص: 45.

2 هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق، ص: 29.

3 <http://www.iasplus.com/standard/ifrs09.htm>, date de consultation: 20/04/2013.

4 http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb, date de consultation: 20/04/2013.

ثالثا -المجلس الاستشاري (IFRS Advisory concil):

ويهدف إلى توفير منبر لمختلف المنظمات والأفراد المهتمين والذين يرغبون في عملية التوحيد، وهذا المجلس حل محل المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)، وتمثل مهامه في تقديم المشورة لـ (IASB) وتقديم الإرشاد والنصح وكيفية تطبيق المعايير الدولية.

رابعا -لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC)

وهي لجنة لتفسير وشرح معايير المجلس (IASB)، وقد حلت محل اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)، وعدد 14 عضوا يحق لهم التصويت، وتهدف هذه اللجنة إلى التطبيق الصارم والمنسق للمعايير IAS-IFRS.

المطلب الثاني: المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

الفرع الأول :مفهوم معايير المحاسبة الدولية وإجراءات إعدادها

يعرف المعيار المحاسبي حسب باركر PARKER على أنه هو¹: قواعد وإجراءات محاسبية تتعلق بالقياس والتوصيل تقوم بإعدادها هيئات مختصة بإعداد المعايير.

وتتم عملية إصدار المعيار المحاسبي الدولي على عدة إجراءات تضم أربع مراحل أساسية كما يلي:

- بعد اختيار موضوع معين، يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعين خبراء تقنيين مكلفين بإعداد ودراسة مشروع مسودة المعيار.
- بعد حصول مجلس على آراء الخبراء التقنيين حول مشروع مسودة المعيار، يقوم المجلس بنشر بيان مسودة المعيار للمناقشة و التعليق عليه من طرف مختلف الهيئات والجمعيات المحاسبية للحكومات وهيئات الأسواق المالية ... إلخ.
- بعد حصول مجلس على مختلف الآراء والملاحظات وإجراءات التعديلات اللازمة على مشروع المعيار، يطرح هذا الخیر للتصويت، وحتى يكون مقبول يجب أن يوافق على الأقل ثمانية أعضاء.
- بعد الموافقة على القبول المعيار يقوم المجلس بنشر المعيار مع ملحق يحتوي على معلومات إضافية حول ظروف إصدار المعيار، ويقدم كذلك شروحات على كيفية تطبيقه.

1 بالرقم التجاني، موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة سطيف، 2005، ص: 81.

الفرع الثاني :معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن (IASB)

- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى غاية سنة 2009 واحد وأربعون معيارا محاسبيا (IAS) وألغي منها 12 معيار وظهرت معايير جديدة معوضة وعددها 8 معايير إبلاغ مالي (IFRS)، وكما أشرنا سابقا فقد تم إصدار (IFRS pour PME) في 09 جويلية 2009 وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك صدر (IFRS9) الذي حل محل (IAS39)، لكن يفعل في 01 جانفي 2015، و الجدول التالي يوضح معايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم 1-1 : معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن (IASB).

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور
IAS1	عرض البيانات المالية	2003
IAS2	المخزون	2003
IAS3	أستبدل بالمعيار (IAS28,IAS27)	
IAS4	أستبدل بالمعيار (IAS36,IAS38)	
IAS5	أستبدل بالمعيار (IAS1)	
IAS6	أستبدل بالمعيار (IAS15)	
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	1992
IAS8	الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	2003
IAS9	أستبدل بالمعيار (IAS38)	
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	2003
IAS11	عقود الإنشاء	1993
IAS12	ضرائب على النتيجة	2000
IAS13	أستبدل بالمعيار (IAS1)	
IAS14	أستبدل بالمعيار (IFRS8)	1981
IAS15	ملغى تماما	
IAS16	التبتيات المادية	2003
IAS17	عقود الإيجار	2003
IAS18	نواتج الأنشطة العادية	1993
IAS19	منافع الموظفين	2002
IAS20	محاسبة الإعانات الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
IAS21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	2003

	أستبدل بالمعيار (IFRS3)	IAS22
1993	تكاليف الاقتراض	IAS23
2003	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IAS24
	أستبدل بالمعيارين (IAS39,IAS40)	IAS25
1987	المحاسبة والتقارير عن برامج التقاعد	IAS26
2003	القوائم المالية الموحدة والمنفردة	IAS27
2003	المساهمة في المؤسسات الحليفة	IAS28
1989	المعلومات المالية في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS29
1990	أستبدل بالمعيار (IFRS7)	IAS30
2003	المساهمة في المؤسسات المساعدة	IAS31
2003	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	IAS32
2003	حصة السهم من الأرباح	IAS33
1998	التقارير المالية المرحلية	IAS34
	أستبدل بالمعيار (IFRS5)	IAS35
2004	انخفاض قيمة الأصول	IAS36
1998	المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة	IAS37
2004	الأصول غير الملموسة	IAS38
2003	الأدوات المالية: محاسبتها وقياسها	IAS39
2003	الإستثمارات العقارية	IAS40
2000	الزراعة	IAS41
2003	تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	IFRS1
2004	تسوية المضاربة في الأسهم	IFRS2
2004	تجميع المؤسسات	IFRS3
2004	عقود التأمين	IFRS4
2004	الأصول غير الجارية في ظل بيعها والأنشطة	IFRS5

2004	تقييم الموارد الطبيعية	IFRS6
2005	الأدوات المالية: المعلومات الواجب الإفصاح عنها	IFRS7
2006	القطاعات التشغيلية	IFRS8
2009	الأدوات المالية: التصنيف والقياس	مشروع IFRS9

المصدر: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، إصدار 2009

المطلب الثالث : إسهامات معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تلعب معايير المحاسبة الدولية دورا مهما في تحسين وتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تقديم قوائم مالية وفق أسس مختلفة

أولا -القوائم المالية القطاعية:

نظرا للتطور الاقتصادي وما تواجهه الشركات من منافسة شديدة دفعت بها إلى التنوع في خطوط الانتاج أو فتح فروع تابعة للشركة في مناطق جغرافية مختلفة حيث الاختلاف في معدلات الربحية، وفرص النمو وحجم المخاطر التي قد تتفاوت بشكل كبير بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية، لذلك تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة للحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلا تساهم في تقييم أفضل لأداء الشركات، فكانت الحاجة إلى ظهور القوائم القطاعية والتي تعرف على أنها تقسيم الشركة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات أعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات المالية القطاعية المجزأة جنبا إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية، حيث أن توفير المعلومات بهذا الشكل مهم لكافة الفئات المستخدمة لها، وهذا لأهمية المعلومات التي تقدمها القوائم القطاعية سواء لقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية، إذ أنها تتضمن محتوى معلوماتي يؤثر في اتخاذ القرارات ويساعد في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل.

ولقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر إلى التقارير المالية للقطاعات، والذي أستبدل بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS8) والذي يهدف إلى الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للشركة، وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.¹

ثانيا -القوائم المالية ذات الغرض العام:

كما أشرنا سابقا تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تختلف المعلومات التي يحتاجها المستخدمين من مستخدم لآخر.

ونظرا لصعوبة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية مختلفة تلي كل منها جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تلي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الأطراف الخارجية المهتمة بأمر الشركة.

ويغطي معيار المحاسبة الدولي (IAS1) القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ المعيار بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها، وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية.²

وكذلك فقد بين المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية على المؤسسة إعداد قائمة التدفق النقدي وعرضه كإحدى القوائم المالية لكل فترة مالية، إذ تعتبر هذه القائمة من القوائم المالية المكملة للمعلومات المفصّل عنها من طرف المؤسسة، حيث تمكن من:³

- تقييم السيولة وهي القدرة النسبية على تحويل الموجودات إلى نقدية.

1 جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية ، 2009، ص: 64.

2 محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل، الأردن، 2008، ص: 19.

3 مرزاقه صالح، بوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الإقتصاد والمجتمع - مغير المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 6، 2010، ص: 85.

- تقييم القدرة على الوفاء (الملاءة المالية) وهي قدرة المؤسسة في الحصول على النقد، أو على تسديد التزاماتها عند استحقاقها.
- تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات.

ثالثا - القوائم المالية المرحلية:

تشكل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتعتبر التقارير المالية السنوية هي الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية إلا أن للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركة تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة واحدة، ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية أهميتها والتي تبقى مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري،¹ وهذا يمكن مستخدم والمعلومات المحاسبية ومساعدتهم على تقييم أداء الشركة والتنبؤ بالوضع المالي لها مستقبلا وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

وقد تعرض المعيار المحاسبي الدولي لموضوع التقارير المالية المرحلية، ويهدف إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة، ولم يحدد هذا المعيار الشركات التي يطلب منها تقديم هذا النوع من التقارير المالية أو عدد مرات تقديم تلك التقارير، كما يشجع هذا المعيار الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقييم تقارير مالية مرحلية تغطي النصف الأول من سنتها المالية على الأقل وخلال فترة لا تزيد عن 60 يوم من نهاية الفترة المالية.

ويعرف التقرير المرحلي المالي كما يلي: هو التقرير المالي الذي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية، أو على مجموعة من القوائم المالية المختصرة.

1 خالد الخطيب، المعيار رقم 34 التقارير المالية المرحلية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين لسنة 2009، دمشق سوريا 2009، ص:2.

ولقد حدد هذا المعيار شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي كما يلي¹:

- إذا أصدرت الشركة مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي (الميزانية، بيان الدخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية)، عندها يجب أن تمثل تلك القوائم المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS1).

-إذا اختارت الشركة إعداد قوائم مالية مختصرة، فإن التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى ما يلي: (ميزانية عمومية مختصرة، بيان دخل مختصر، بيان مختصر يبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية باستثناء العمليات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات على الملاك، بيان تدفق نقدي مختصر، ملاحظات تفسيرية مختصرة).

الفرع الثاني: الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية

عند إعداد القوائم المالية وعرضها يجب مراعاة مجموعة من الأسس والاعتبارات لذلك ،ولقد أورد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) جملة من الاعتبارات وهذا لتحقيق الغرض من القوائم المالية والمتمثل في توفير بيانات مالية عن المركز المالي للشركة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها ،بحيث تكون هذه البيانات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ،وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:²

أولاً - العرض العادل والامتنال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)

عند إعداد القوائم المالية وعرضها يجب مراعاة مجموعة من الأسس والاعتبارات لذلك ،ولقد أورد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) جملة من الاعتبارات وهذا لتحقيق الغرض من القوائم المالية والمتمثل في توفير بيانات مالية عن المركز المالي للشركة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها ،بحيث تكون هذه البيانات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ،وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:³

أولاً - العرض العادل والامتنال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS):

يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والانجاز المالي (نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية للشركة بشكل عادل، حيث يتطلب العرض العادل (Fair Presentation) للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات

1 نفس المرجع، نفس الصفحة.

2 محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص: 23-24.

والظروف التي مرت بها الشركة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحددة من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية هذا وبالإضافة إلى توفير الإفصاح سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية.

ثانيا -فرضية استمرارية المؤسسة:

إن إعداد القوائم المالية بموجب (IAS1) إعداد القوائم المالية حسب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب سواء تم قبضها أو لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

رابعا -الاتساق في العرض:

يتوجب على الشركة الاتساق (ثبات) في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ويمكن الخروج عن هذا الاتساق في إحدى الحالتين :إذا تطلب معيار محاسبي دولي آخر إجراء هذا التغيير أو عند حدوث تغيير في الظروف الخاصة بالشركة، كما قد يحدث التغيير في العرض أو التصنيف إذا كان هذا التغيير سيؤدي إلى عرض وتقديم بيانات أكثر موثوقية وملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

خامسا -الأهمية النسبية: ¹

يكون عنصر ما ذو أهمية نسبية إذا كانت معرفته من طرف مستخدمي القوائم المالية تؤثر في قراراتهم المتخذة، وأهمية عنصر معين هي مسألة نسبية فما يكون مهما بالنسبة لوحدة محاسبية معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لوحدة أخرى، فأهمية عنصر ما لا تقدر بقيمته أو مقدراه ولكن أيضا بطبيعته، فمثلا دباسة الأوراق وسللة المهملات في المكتب هل يتم تسجيلها في حسابات الأصول كل على حدى ثم إهلاكها على مدى عمرها الإنتاجي لأنها تستعمل لأكثر من سنة؟ الجواب طبعا لا، لأن هذا يصبح مكلفا بينما تأثيره على النتائج معدوم ولهذا تعتبر هذه العناصر كمصروفات طبقا لهذا المبدأ فيمكن جمعها في بند واحد.

1 بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص: 33.

سادسا -التقاص:

لقد منع (IAS1) إجراء التقاص (Offsetting) بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات، ما لم يسمح ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية، لأن التقاص يؤدي في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، فمثلا إجراء المقاصة بين المبيعات ومردودات المبيعات وإظهار رقم صافي المبيعات الصافية، ومردودات المبيعات يمكن الاعتماد عليها لتقدير جودة إنتاج الشركة وكفاءة سياستها التسويقية، وبالتالي فإخفاء مردودات المبيعات ستغير منحى اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية.

سابعا -المعلومات المقارنة:

يتطلب المعيار (IAS1) تقديم القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة، كما يوجب إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية، وهذا يمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة القوائم المالية الحالية مع فترات سابقة أو مع شركات أخرى، وبالتالي مساعدتهم في تقييم أداء الشركة والتنبؤ بمستقبلها.

من خلال ما سبق لعبت المعايير المحاسبية الدولية دور بارز في تحسين المعلومات المحاسبية وذلك كما رأينا أعلاه، من خلال تقديم قوائم مالية وفق أسس مختلفة وإيجاد أسس عامة لعرض المعلومات في القوائم المالية.

خلاصة الفصل :

استهدف هذا الفصل التعرف على مفهوم الحوكمة المؤسسات و إطارها النظري والعلمي، و الإهتمام بها الذي جاء بغية تفادي تكرار حدوث الأزمات و الفضائح التي حدثت في مختلف الإقتصاديات العالمية لما لها من أهمية خاصة تساهم في تحقيق الشفافية و الدقة و الثقة و المصداقية للمعلومات الواردة في القوائم المالية و ما لذلك من فائدة تعود على الشركة و الإقتصاد الوطني ككل. بالإضافة إلى التطرق إلى المعلومات المحاسبية وجودتها ومدى مساهمة المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطويرها، فحسب معايير المحاسبة الدولية من الضروري أن يكون عرض البيانات المالية عادلاً، وأن يتم الإفصاح بما يحقق كفاية المعلومات وبيان أهميتها وملائمتها لأن ذلك يعتبر في غاية الأهمية لخدمة جميع الفئات المهتمة بالبيانات المالية في اتخاذ قراراتها، كما يجب أن تكون المعلومات المفصّل عنها ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها في قرارات منح الائتمان والاستثمار وغيرها من القرارات.

وتركزت مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من خلال المعايير التي تعمل على تطوير وتحسين وإعداد القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وفهمها من قبل المستثمرين والأجانب والمحليين.

مقدمة الفصل :

إن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو أن تتولد الثقة في جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، و هذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تضمن المصداقية و الموثوقية للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب، لما لها من أثر مباشر على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة.

و بالتالي الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية و المحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات . لذا لا بد من وجود آليات و أدوات يعتمد عليها لضمان جودة للمعلومة المحاسبية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح و الشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفر معلومات تتميز بالجودة تنعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة..

و بناء على ما سبق يمكن تقسيم الفصل إلى مجموعة المباحث التالية :

- المبحث الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية.
- المبحث الثاني: دور الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS كمرحلة نحو تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الأول: حوكمة الشركات و علاقتها بالمحاسبة و المعلومات المحاسبية

إن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو أن تتولد الثقة في جودة و شفافية المعلومات المحاسبية و هذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تضمن المصداقية و الموثوقية للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب، لما لها من أثر مباشر على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة.

المطلب الأول : حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

الفرع الأول: حوكمة الشركات و علاقتها بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى النظري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤدي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة و يتضح هذا جلياً في ما يلي¹:

- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة حوكمة المؤسسات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

1 جاوحدو رضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق) جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي -الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010، ص: 6.

- يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة المؤسسات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
- إن قوة حوكمة المؤسسات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.
- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.

الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات : لحوكمة المؤسسات أبعاد محاسبية، ونذكر منها ما يلي:

أولا -المساءلة والرقابة المحاسبية:

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.¹

1 محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية -مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد الأول جامعة الزقازيق 2005، ص: 10-11.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر سنة 1999، أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية سنة 2003 والخاصة بحوكمة المؤسسات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات الأساسية للشركة، في ضوء ذلك يمكن القول بأن المسألة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة المؤسسات تأخذ اتجاهان:

الأول : المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى
الثاني : المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

ثانيا - الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

من أجل إعادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة، فكانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تطبيق حوكمة المؤسسات، فتطوير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجع الحسابات باستمرار حياة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية، كما أنه يجب أن يترافق مع تطوير معايير المحاسبة حتمية تطوير مبادئ في معايير المراجعة سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة.¹

ثالثا : دور المراجعة الداخلية

إن للحوكمة والمراجعة الداخلية نفس الأهداف السيطرة على المخاطر، وتحقيق أهداف المؤسسة، وحماية مصالح المساهمين إلا أن دور الحوكمة يتمثل في وضع القيم الأخلاقية الأساسية وتقوم الإدارة بنشر مبادئ

1 رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، ص: 5-6.

الحوكمة وإجراءاتها، بينما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين عملية الحوكمة حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة.¹

رابعا : دور المراجع الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة المؤسسات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.²

خامسا : دور لجان المراجعة

إن الاهتمام بحوكمة المؤسسات هو الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بلجان المراجعة وركزت إصلاحات الحوكمة على أدوار ومسؤوليات جميع المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسات من مراجعين داخليين وخارجيين ومجلس الإدارة ولجان المراجعة، وقد أشارت معظم الدراسات حول حوكمة المؤسسات إلى ضرورة وجود لجنة المراجعة داخل كل مؤسسة، حيث وجودها مثل أحد عوامل تقييم مستويات الحوكمة بالمؤسسات، كما تهدف إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين ومساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي.³

1 عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2009 ص: 207-208.

2 محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص: 12.

3 عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص: 197.

سادسا : تحقيق الإفصاح والشفافية:

يتمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وبمثالان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

لذا فإن مبادئ حوكمة المؤسسات التي وضعتها (OECD) و تم تعديلها في 12 أبريل 2004 ترى أن إطار الحوكمة يجب أن تتضمن الإفصاح الدقيق و في التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية و ذلك فيما يتعلق بمركزها المالي و الأداء المالي و التشغيلي والنقدي لها و الجوانب الأخرى المتصلة بمجلس الإدارة و الإدارة العليا.

سابعا : إدارة الأرباح:

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك ولكن في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة

عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك حريتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة المؤسسات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثامنا -تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:

إن لحوكمة المؤسسات دوره في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، حيث الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، خاصة وأن مفهوم حوكمة المؤسسات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما¹:

الأول : الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها

الثاني : الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل.

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة

الفرع الثاني: حوكمة الشركات و علاقتها بالمعلومات المحاسبية

تعرف حوكمة المؤسسات على أنها مجموعة من الآليات لحماية المساهمين وخاصة صغار المساهمين، والتي لها تأثير على قرارات القادة وتحديدها وتوجيه سلوكهم، كما تم تعريفها على أنها " النظام الذي من خلاله يتم إدارة و قيادة ومراقبة المؤسسة، حيث تعني قيادة المؤسسة إدارتها وضمان خط سير سياسي لها على اعتبار أن قيادة

1 محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص: 12-14.

المؤسسات هي نظام قيادة ومراقبة المؤسسات، ويتم مراقبة مختلف الجوانب المالية لأداء المؤسسات وزيادة ثقة الأطراف ذات العلاقة معها من خلال الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذ يتجلى الأثر المباشر لتطبيق حوكمة المؤسسات في إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية.¹

1-المعلومات المحاسبية و العلاقات التعاقدية :

يتم قيادة المؤسسات بواسطة المديرون حيث يتحكمون في المعلومات المحاسبية والمالية من حيث طبيعتها وكيفية إعدادها، هذا وبالإضافة للمناصب التي يشغلها المديرون قد تؤدي بالمديرين ليس في اتجاه لا يخدم مالكي الشركة (المساهمين) فحسب، بل قد يؤدي إلى تحويل بعضا من دخل هذه الشركات التي يشرفون على تسييرها، لحسابهم وفق استراتيجيات تخدم هذا الغرض، ولم يتوقف الخلل في العلاقات التعاقدية على المديرين والمساهمين، بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء (Partenaires/Stakeholders) المهتمة بأعمال المؤسسة وهذا حسب مفهوم الخيارات التسييرية الذي أدخله (CHARREAUX-1996) والذي حدد من خلاله منطقة لنفوذ وسلطة المديرين، لا تخضع لأية مراقبة من قبل الشركاء وهو الأمر الذي لا يتعارض مع رغبة المديرين وبمنعهم توسيع مجال الحرية الذي يحققون من خلاله أهدافهم الخاصة التي تتعارض حتما مع أهداف مالكي الشركات، وعليه يمكن تمثيل المؤسسة على أنها الوحدة الاقتصادية التي تؤدي دور مركز المتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع عقود يشغل مركزه من قبل المديرين، وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنيه تكاليف الوكالة التي تمثل النقصان في يشغل مركزه من قبل المديرين، وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنيه تكاليف الوكالة التي تمثل النقصان في قيمة المؤسسة الناتج عن تناظر المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية (مديرين، مساهمين، مقرضين، عمال،.....).

1 Claire Charlet et et les autres, Le gouvernement d'entreprise , Marchés financiers, Conférence de Madame Merle d'Aubigné, Juin 2003, P:4.

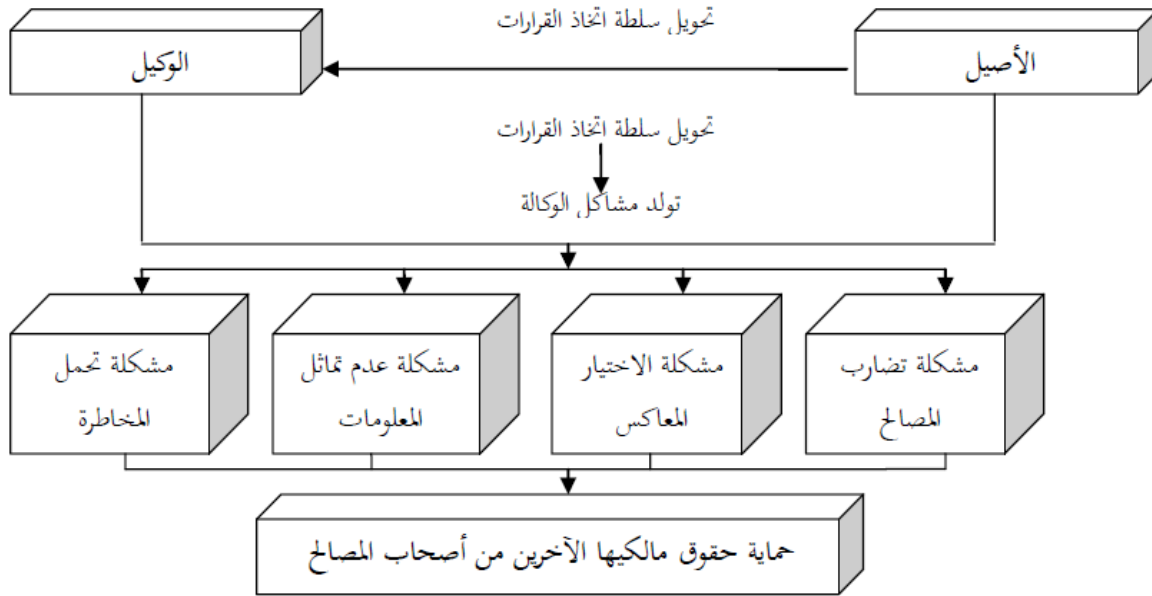
واستنادا للنظرية المالية الحديثة، يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسيير الشركة، ومن هذا المنظور لا يتوقف دور المحاسبة على إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للمؤسسة ونتائجها المالية فحسب، بل تتعداها لكونها مكيانيزم لحل تكاليف الوكالة المترتبة عن تضارب المصالح بين (مساهم، مسير، مقرض).¹

2- الحوكمة و دورها في تخفيض تضارب المصالح

أولا : نظرية الوكالة والعلاقات المسببة لتضارب المصالح: توضح نظرية الوكالة العلاقات التعاقدية التي تعد السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة، والتي تكون بين المسيرين والمساهمين وكذلك أيضا بين المساهمين والمسيرين والمقرضين، إضافة لجميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة والتي قد تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وقد تكون علاقات خارجية تربط المؤسسة مع الجمهور والمنافسة والدولة أو داخلية متعلقة أساسا بثقافة المؤسسة وهيكلها المكلفة بالتسيير والمراقبة.

1 مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004. ص: 91-92.

الشكل رقم 2-1 : مشاكل الوكالة



المصدر :بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق ص18.

وتنشأ عن هذه العلاقات العديد من المشاكل، لعدم وجود عقود كاملة والشكل الآتي يوضح المشاكل التي تتولد نتيجة العلاقات التعاقدية والتي من بينها تضارب المصالح¹:

مشاكل نظرية الوكالة :

يتضح من الشكل السابق أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة، إذ من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها:

- أن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل.

1 مداني بن بلغيث، نفس المرجع ص: 91-92.

- عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

وسوف نوضح فيما يأتي تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة وهذا كما يلي¹:

أ- **تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين:** كما أوضحنا سابقا ونتيجة للعلاقات التعاقدية بين المساهمين والمديرين تنشأ عدة مشاكل ومن بينها تضارب المصالح و يعود ذلك إلى اختلاف وتباين المصالح، فالمديرون وباعتبارهم الطرف الأكثر ارتباط بالمؤسسة والإحاطة بأعمالها يحرصون على رفع من أدائها وبالتالي يكونون أكثر حساسية لتغيير النتائج على اعتبار ارتباط استثمارهم المعنوي (رأس مال بشري) بهذا الأداء، الأمر الذي يقودهم للاختيار المشاريع الأقل مخاطرة والأكثر مردودية، والعكس بالنسبة للمساهمين الراغبين في تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة أموالهم الخاصة وخوفا على مصالحهم يتحملون تكاليف إضافية لمراقبة ومتابعة حركة المديرين (تكاليف الوكالة) والتي يتوقف حجمها على:

- حجم المؤسسة وتوزيع الأسهم بين المساهمين: فكلما زاد عدد المساهمين كلمات تزيد التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة المديرين، والعكس فقلة المساهمين يعني إمكانية الحصول على المعلومات بشكل يسير وبالتالي تقليل التكاليف.

- طبيعة المساهمين: ففي حالة المساهم يتمثل في الدولة أو مستثمرين دوليين، والذين يفرضون عادة شكل ونوعية المعلومات المحاسبية والمالية التي على المؤسسة تقديمها، الأمر الذي يحتم على المديرين مسايرة هذا الاتجاه استجابة لوزن هذه الفئات وتأثيرها في مصداقية المؤسسة على الصعيدين الوطني والدولي.

1 مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص: 93.

ب- تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين والمقرضين:

للمديونية أهمية كبيرة في حصر التضارب الناشئ عن علاقة الوكالة، وتؤدي لظهور علاقة سلطة خاصة بين

المؤسسة من (خلال المساهمين و المسيرين و المقرضين)، انطلاقا من التباين الناشئ عن مصادر التمويل حيث:

- يقدم المساهمون تمويلا دائما للمؤسسة، يكافأ بحصص الأرباح يحصلون عليها إذا تحققت نتائج

إيجابية، كما يمنحهم هذا التمويل حق الإطلاع على تسيير المؤسسة؛

- بينما يقدم المقرضون تمويلا قد يكون طويل المدى بحيث يكافأ بفوائد، ولا يحصل المقرضين بموجبه على

حق الإطلاع على تسيير المؤسسة؛

وبما أن التمويل عن طريق الرفع من رأس المال بواسطة الاكتتاب يرافقه عادة ارتفاع في تكاليف

الوكالة، فإن المسيرين عادة ما يلجئون إلى تفضيل الإقراض لعدة أسباب منها:

- حرصهم على تعظيم أرباح المؤسسة لتجنب مخاطرة الإفلاس، وبالتالي تضييع فرص عملهم، وبالنتيجة

ترتفع قيمة المؤسسة وتنخفض تكاليف الوكالة؛

- تفضيل المساهمين اللذين تنحصر مسؤوليتهم في حدود مساهمتهم، المشاريع الأكثر مخاطرة لأنها في نظرهم

أكثر مردودية، على عكس المقرضين اللذين لا ترتبط عائداتهم بالأداء الاقتصادي للمؤسسة، فإنهم

يفضلون المشاريع الأقل مخاطرة؛

- إمكانية تحويل المسيرين للثروة من المقرضين إلى المساهمين، من خلال توزيعات الأرباح ممولة أساسا من

تخفيض أعباء ونفقات الاستثمار.

ونظرا للأسباب السابقة فإن المقرضين يحرصون عادة على العمل من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية

والمالية الكفيلة بتمكينهم من متابعة القدرة على التسديد التي تتمتع بها المؤسسة، لذلك فإنهم يمارسون

ضغوطا لقيام المؤسسة بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وذلك عن طريق مراقبة سلوك المسيرين بواسطة عقود موثقة تسمح لهم بمتابعة ومراقبة القرارات التسييرية في مجال الإنتاج، الاستثمار والتمويل.

ثانيا -أهمية الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح:

كما تطرقنا في الفصل الأول ونظرا لتزايد اهتمام الدول والمؤسسات الدولية بموضوع حوكمة المؤسسات، فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على دراسة هذا الموضوع وتحليله ووضع مبادئ محددة وهذا لتدعيم إدارة الشركات وتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، إذ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد تجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها إذ أشارت إلى¹:

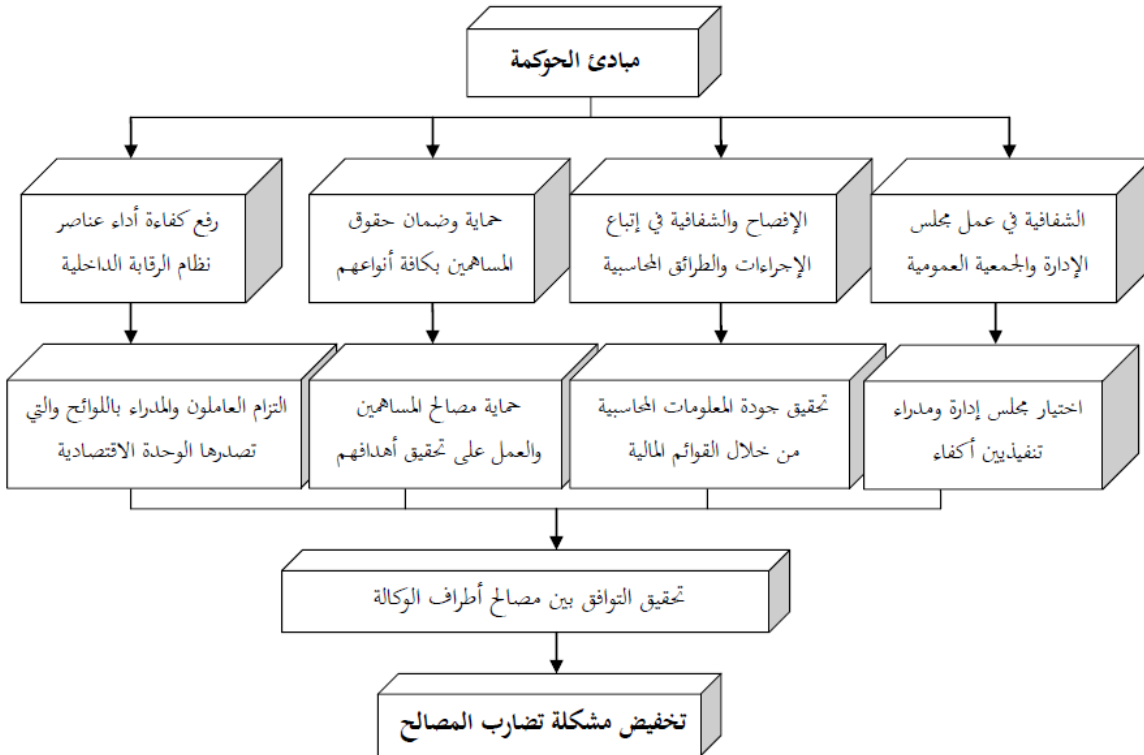
- ينبغي استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين ولسماسرة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

- فضلا عن طلب مراجعين مستقلين أكفاء، وتسهيل إيصال المعلومات في الوقت المناسب، فإن عددا من الدول قد اتخذت خطوات لضمان نزاهة هذه المهن ونواحي النشاط التي تستعمل كموصل للتحليل والنصائح إلى السوق، وهذه الوسائط إذا ما كانت تتعامل بحرية بعيدا عن التناقضات مع النزاهة فأنها يمكن أن تلعب دورا هاما في توفير حوافز للشركات ومجالس إدارتها لإتباع ممارسات جيدة للحوكمة.

1 بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة ، مداخلة بملتقى الدولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب، بليدة 18-19 ماي 2011، ص: 21-22.

- ومع ذلك، فقد ثار القلق بشأن ما ظهر من دلائل على أن تضارب المصالح غالباً ما ينشأ وقد يؤثر في الرأي وطريقة الحكم على الأمور، وقد يكون هذا هو الحال عندما يكون من يقدم المشورة يسعى أيضاً إلى تقديم خدمات أخرى إلى الشركة المعنية أو حينما تكون له أيضاً مصلحة مادية مباشرة في الشركة وهذا الاهتمام يحدد بعدد شديد الصلة بين الإفصاح والشفافية التي تستهدف المعايير المهنية لمحلي سوق الأوراق المالية ووكالات التصنيف العالمية وبنوك الاستثمارات وغيرها.
- تشير التجارب في نواحي أخرى إلى أن الحل الأفضل هو طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح والكيفية التي تختارها الشركة للتعامل معه، أما ما هو مهم فهو الإفصاح عن الكيفية التي تضع فيها الشركة هيكل الحوافز للعاملين بها حتى تلغي احتمالات التضارب في المصالح.

الشكل رقم 2-2: دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، ص22

المطلب الثاني : الدراسات السابقة لحوكمت الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

علي الرغم من تعدد وتنوع الدراسات التي اهتمت بحوكمة الشركات حسب مجالات استخدامها ، فإن الباحث سوف يركز هنا فقط علي بعض الدراسات التي أظهرت العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وأثر ذلك علي سوق الأوراق المالية ، وذلك كما يلي :

- دراسة Francis ,et al. عام 2001م¹

تناولت هذه الدراسة دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين ،بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم والتقارير المالية علاوة علي دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات والذي ينعكس بالإيجاب علي حركة أسواق المال .

- دراسة Good and Seow عام 2002م²

تناولت هذه الدراسة تأثير آلية حوكمت الشركات علي جودة التقارير المالية و دور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق علي الوحدات الاقتصادية في سنغافورة ،وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة و في تحقيق جودة التقارير المالية ،بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك .

1 Francis ,Jere R.,& et al., The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World , Asia- Pacific Journal of Accounting and Economics , Vol.7 , June , 2003

2 Good Win , Jenny and Jeanl . Seow , The Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore , Accounting and Finance , vol. 42 ,2002 , PP. 195 – 221

- دراسة درويش عام 2003م¹

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف علي أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول ، وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي علي البورصات وتحسين أداء الشركات .

- دراسة فوزي عام 2003م²

تناولت هذه الدراسة تقييم القواعد والمعايير والقوانين المنظمة لحوكمة الشركات في مصر وكذلك الجوانب المختلفة لسوق المال ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أهمية صدور قواعد الإفصاح الجديد والتي أحكمت الرقابة علي الاتجار بالمعلومات الداخلية ، وأدت إلى تطوير متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والاهتمام بالإفصاح الإلكتروني وأهمية تفضيل دور لجان المراجعة في الشركات ، علاوة علي الدور الفعال لسوق المال في تفعيل الحوكمة .

في ضوء الدراسات السابقة يشير الباحث إلى الملاحظات التالية:

- إن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح وعلاقته بالحوكمة وأثره علي المعلومات المحاسبية ، ركزت فقط علي عدالة الإفصاح والشفافية وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك ، وأيضاً الاهتمام بالملاءمة الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات، والاهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب الإفصاح المالي الرقمي.
- وبالرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى أثر ذلك علي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في ظل تطبيق حوكمة الشركات، سواء من جانب مدى توافر

1 د/ عبد الناصر محمد سيد درويش ، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات " دراسة تحليلية ميدانية " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة فرع بني سويف جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، يوليو 2003 م ، ص: 419.

2 د/ سميحة فوزي ، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، إبريل 2003 م ، ص: 1- 41.

الخصائص المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية أو من جانب مراعاة الاعتبارات الأخرى التي تحقق جودة هذه المعلومات .

- إن الدراسات التي تناولت دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو مراجعة خارجية أو لجان المراجعة ، فإنها تتجه بشكل مباشر إلى تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها وبالتالي فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر .
- الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بجانب التشريعات والقوانين المختلفة التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الوحدات الاقتصادية ، عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، ينعكس بشكل إيجابي على إسهام هذه الوحدات في سوق الأوراق المالية، وبالتالي يمكن القول بأن التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات يتضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يتضمن تنشيط حركة سوق الأوراق المالية بشكل يحقق أهداف هذه الوحدات بصفة عامة وأهداف أصحاب المصالح بها بصفة خاصة.
- تؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية والتأثير علي حركة سوق الأوراق المالية .

المطلب الثالث : حوكمة المؤسسات والقوائم المالية

كما رأينا في الفصل الأول أنه من المبادئ الأساسية للحوكمة، الإفصاح والشفافية حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية و تقرير مجلس الإدارة والتي تشمل معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة، والملكية الرئيسية للأسهم وحقوق التصويت وغيرها من المعلومات المفيدة لمستخدميها، وبالتالي فإن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يشكل مدخل فعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، باعتبار أنه من المعايير الأساسية للحوكمة إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية هذا مع الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي ينعكس تطبيق قواعد الحوكمة على المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية وجودتها.

حوكمة المؤسسات و علاقتها بالقوائم المالية :

تتضح العلاقة بين حوكمة المؤسسات والقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة والتي تم تناولها في الفصل الأول، لما في ذلك من أهمية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة بما يساعد المؤسسات على تدعيم رأسماله وزيادة الاحتياطيات وتراكمها بشكل مستمر وهذا يؤدي إلى نمو المؤسسات وتوسعها وازدياد حجمها، كما تعتري القوائم المالية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات المتخذة حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل.¹

حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالتقارير المالية:

يرتكز مفهوم حوكمة الشركات على قيم الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، الإنصاف وتعرف حوكمة المؤسسات عادة على أنها التعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة، وبمعنى أوسع، حوكمة المؤسسات هي التي تضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل الشركة وأصحاب المصالح وحاملي الأسهم، والتأكد من أن حقوقهم خاضعة للحماية ومطبقة عمليا على أرض الواقع حيث يحتاج نظام حوكمة المؤسسات إلى مستوى جيد من الإفصاح والشفافية في عرض كل المعلومات الهامة و الضرورية التي يحتاجها المستفيدون من التقارير والقوائم المالية.

1 عبد الجليل الغزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التحليل المالي الأكاديمية العربية في الدنمارك 2010، ص: 63.

وهذا يرجع لأهمية التقارير المالية ودور الإفصاح فيها، فالتقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط فالقوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتمثل أيضا الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وبذلك تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية.¹

إذ يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين والعملاء والمحللين الاقتصاديين والسماسرة والضرائب والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات والتجمعات التجارية.

المبحث الثاني: دور الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

إن من بين الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية، ونقص الإفصاح وعدم إظهار المعلومات المحاسبية الحقيقية مما أفقدها الثقة والمصداقية وبالتالي فقدانها لجودتها، ونظرا لعلاقة الحوكمة بالمحاسبة، حيث أن لمبادئ وإجراءات الحوكمة دور كبير في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، لهذا سعى المهتمون بهاتين المهنيتين إلى تطبيق قواعد الحوكمة بتوظيف عدة آليات تساهم في تعزيز الثقة للمعلومات المحاسبية وتحقيق جودتها، وسوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى آليات حوكمة المؤسسات، ودور آليات حوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

1 مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدي إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالإشتراك مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، من 1 إلى 5 ديسمبر 2007 ص: 115.

المطلب الأول : آليات حوكمة المؤسسات

تعني آليات حوكمة المؤسسات الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة الي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً، وبين الأقلية والاعلبية المسيطرة من حملة الأسهم، كما تعرف على أنها مجموعة الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى الشركة لحل مشاكل الشركات، ويتوقف استخدام هذه الطرق على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الدراسة، حيث أشار التراث الأدبي لحوكمة المؤسسات إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل يتلائم وظروف المؤسسات وبيئة عملها، وكذلك نظام الحوكمة المطبق داخل البلد، ويمكن القول بأن هناك شبه إجماع بين الباحثين في مجال حوكمة المؤسسات على تصنيف آليات حوكمة المؤسسات إلى فئتين داخلية وخارجية.¹

الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات

أولاً: المراجعة الداخلية

تسطر المؤسسة أهدافاً وتسعى إلى تحقيقها، وإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين (قصد التسيير الأحسن ما أمكن لنشاطها)، أما الملاك والمساهمون، الشركاء و من زبائن وموردين، سلطات العمومية... الخ، فهم بعيدون عما يجري في المؤسسة، كما أنها محل أنظارهم وبالتالي ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج، ولكي تنال رضاهم لا بد أن تكون تلك المعلومات بعيدة عن الشكوك²، و من بين الوسائل لتحقيق ذلك هناك وظيفة المراجعة الداخلية

1 بماء الدين سمير علام، أثر آليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإداري المالي للشركات المصرية، دراسة تطبيقية، بحث مقدم لوزارة الإستثمار مركز المديرين المصري 2009، ص: 21 .

2 محمد بوتين، مرجع سابق، ص: 9.

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها¹ نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للمؤسسة على درجة دقة العمليات وإعطاء نصائح لأجل تحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه المؤسسة على تقييم الأهداف المتوقعة .

يجب أن تكون المراجعة الداخلية مهنية ومستقلة وبموارد كافيه وهذا للارتقاء بمستويات الأداء وأن تتناول أوجه المؤسسة ككل وتركز على مدى النجاح في إدارة المخاطر والرقابة، ولقد أدى صدور قانون أوجه المؤسسة ككل وتركز على مدى النجاح في إدارة المخاطر والرقابة، ولقد أدى صدور قانون (Sarbanes-Oxly Act) عن الكونجرس الأمريكي سنة 2002 نتيجة الانخراط في الشركات العملاقة والذي ألزم شركات المساهمة بعدد من القواعد، إلى ازدياد أهمية المراجعة الداخلية مع متطلبات هذا القانون.

وفي أواخر عام 2003 أقرت لجنة تبادل الأوراق المالية "SEC" لائحة بضوابط حوكمة المؤسسات تضمنت طلباً بإجراء مراجعة داخلية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة نيويورك (NYSE) وذلك لتحسين مستوى تطبيق حوكمة المؤسسات في تلك المؤسسات.

وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي ينص على أنه يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

ونتيجة لتطور المراجعة الداخلية فقد أصبحت عاملاً أساسياً في دعم حوكمة المؤسسات، إذ أن وظيفة المراجعة الداخلية أصبحت بتطورها تخدم أطرافاً بما رسون دوراً هاماً في حوكمة المؤسسات وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الإستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف وبأساليب نزيهة، ومن هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما:

- المسؤولون عن حوكمة المؤسسات من خلال فحص أساليب عملهم والتأكد من نزاهتهم.

- الخاضعون لحوكمة المؤسسات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة المؤسسات لصالحهم .

1 Jacques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, septième édition, eyrolles éditions d'organisation , Paris, 2010, p:73

ثانياً: لجنة المراجعة

تعتبر لجان المراجعة (Comités d'Audit) من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة.¹

ففي سنة 1967 أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة تكون مسؤولياتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وفي عام 1972 فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) توصيات بإنشاء لجان للمراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن إنشائها، وفي سنة 1999 أصدرت لجنة بلو ربيون مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة بما يهدف إلى زيادة جودة التقارير المالية، وفي سنة 2002 صدر قانون ساربنس أوكسلي الذي ألزم جميع الشركات بإنشاء لجان المراجعة، وبين دورها في منع حدوث الانهيارات المالية،² وسنة 2003 تم إصدار تقرير (Smith Report) الذي تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة وكيفية الإفصاح عنها في التقارير السنوية للمؤسسات، كما طالب هذا التقرير المؤسسات بضرورة أن يكون للجان المراجعة تقريراً سنوياً يتم نشره حيث يتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال السنة من قبل أعضاء اللجنة³ ، وأما في المملكة المتحدة سنة 1992 أصدرت إحدى اللجان (Committee on The Financial Aspect of Corporate Governance) تقريرها حيث تعترف بأهمية دور لجان المراجعة في تأكيد نزاهة القوائم المالية.

وقد عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) سنة 1992 لجنة المراجعة بأنها "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد

1 مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم، المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية العدد 2، المجلد 46، يوليو 2009، ص: 100.

2 رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 العدد 2، يوليو 2009، ص: 19.

3 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 160.

لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر". وبناءً عما سبق هناك العديد من الأسباب التي تقوم على وجوب إنشاء وتفعيل لجنة المراجعة وهي:

- تحقيق الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير خاصة في الشركات العظمى التي تحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة على معرفة كاملة بكل النواحي المالية والإدارة وذوي الخبرة العالية في المحاسبة والإدارة المالية.

- حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وإظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية
- الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية.
- حماية مصالح حملة الأسهم من خلال قيام اللجان بكشف أي أخطاء أو غش يضر حملة الأسهم.
- عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم يحتاجون إلى وجود التقارير وقوائم مالية تتطلب خبرة ودقة ومجهود كبير.

ثالثاً: مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف المؤسسة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، ويعتبر المجلس مسؤولاً أمام المساهمين، وكوكيل عنهم، وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة، كما أنه مسؤول مسؤولية جنائية عن أي تخريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة،¹ وتقوم الجمعية العامة السنوية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وللجنة المنصوص عليها في قانون المؤسسة، حيث يتكون مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، يعد مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن تقييم الأداء الإداري ويجب أن يقدم تقرير عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل سنة بشكل تقرير سنوي، وللمجلس الإدارة مسؤوليات منها²:

- مراجعة واعتماد الخطط المالية السنوية، والتقرير السنوي لإدارة المخاطر، والوضع الضريبي للشركة والتقارير المتعلقة به، ومراجعة مدى التزام المؤسسة بتطبيق اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة.

1 سميحة فوزي، مرجع سابق، ص: 31.

2 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 124.

- بالتعاون مع لجنة المراجعة التأكد من مدى التزام المؤسسة بتطبيق المتطلبات الخاصة بإعداد القوائم المالية السنوية و الفترية.

- المراجعة والإشراف على إنشاء وتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية الذي أنشأته الإدارة والمتعلق بإعداد القوائم المالية.

ونشير إلى أنه تختلف تشكيلة مجالس الإدارة من دولة لأخرى، وهذا يرجع للقوانين والأنظمة المتبعة وللوصول إلى تشكيلة مثلى لمجلس الإدارة لابد لكل مجتمع اقتصادي أن يدرس أوضاعه وتطبيقاته على ضوء تجارب الآخرين وتجنب نقائص تلك التجارب.¹

وحسب القانون الجزائري يتألف مجلس إدارة شركة المساهمة من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن اثني عشر عضواً على الأكثر حسب المادة 610 حيث يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ذلك 6 سنوات حسب المادة 611 من القانون التجاري الجزائري.

نظراً لكمية حجم الأعمال التي يقوم مجلس الإدارة بمناقشتها وتحليلها، تكون مجالس الإدارة مشغولة وتتعقد مهامها ويترتب على ذلك قيام تلك المجالس بإنشاء العديد من اللجان، كما أنها لا تحل محل وظائف مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقريرها للمجلس وهو صاحب الكلمة النهائية ويتحمل المسؤولية الكاملة لأي تصرف أو عمل توصي به اللجنة، ومن أكثر اللجان شيوعاً ما يلي:²

- لجنة المراجعة: وتم التطرق إليها سابقاً - الآلية الداخلية الثانية.
- لجنة الأجور أو المكافآت: تقوم بتوجيه النصح بخصوص مستويات المكافآت المناسبة للمديرين والتنفيذيين في ظل مستوى الأداء والتحفيز وحالة السوق والعوامل النسبية الداخلية والخارجية.
- لجنة التعيينات: تقوم بالموافقة على مواصفات الوظيفة للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة وأن المرشحين لهذه الوظائف قادرون على أدائها بشكل موضوعي.

الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات

أولاً : المراجعة الخارجية

وهي التي تتم بواسطة جهة خارجية مستقلة تماماً عن المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا لإبداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإضفاء عليها المصداقية حتى تنال قبول مستعمليها وتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية¹، كما تعرف على أنها عبارة عن وظيفة مستقلة للمؤسسة تتمثل مهمتها في التحقق من دقة الحسابات ونتائج التقارير المالية وبشكل أكثر تحديداً إذا أخذنا تعريف محافظي الحسابات التصديق على الانتظام والإخلاص والعدالة لعرض الحسابات والقوائم المالية.²

وهناك عدة أسباب تجعل من البيانات والمعلومات المحاسبية المدققة ذات أهمية وهي³:

- تعارض المصالح، إذ أن هناك تضارب المصالح بين معدي المعلومات المحاسبية والمستفيدين منها، مثلاً بين المالكين وإدارة المؤسسة.
- تمثل البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة المصدر الوحيد للجمهور من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو لإعطاء قروض، لهذا ينظرون إلى رأي المراجع الخارجي فيما إذا كانت تلك البيانات والمعلومات قد أعدت حسب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- عدم قدرة المستفيدين من الإطلاع على سجلات المؤسسة.
- وللمراجع الخارجي علاقات مع عدة جهات وتتمثل في ما يلي:
- الإدارة: وهي المسؤولة عن التخطيط والرقابة على الأنشطة الاقتصادية، لهذا لا بد أن يكون المراجع لديه حذر مهني، فعليه ربط المعلومات مع القرائن والأدلة وتقييمها بشكل موضوعي.
- مجلس الإدارة ولجنة المراجعة: من المعروف أن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع سياسات المؤسسة ولصالح المساهمين، فإذا كان أعضاء مجلس الإدارة أغلبية من الإداريين، فالعلاقة ستكون كما ذكرناها مع الإدارة أعلاه.

1 صديقي مسعود، مرجع سابق، ص: 39.

2 Jacques Renard, source pr écedente, P69

3 هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 27-28.

أما إذا كان مجلس الإدارة يتكون من أعضاء خارجيين أو غير تنفيذيين أو ما يسمى بلجنة المراجعة فإن العلاقة ستختلف، ولجنة المراجعة تتكون من أعضاء خارجيين غير تنفيذيين وهم واسطة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والإدارة، وهذه العلاقة تساند استقلالية المراجع الخارجي والداخلي، وهذا من خلال¹:

- اقتراح تعيين المراجع الخارجي على الهيئة العامة للمساهمين.
 - مناقشة برنامج المراجعة مع المراجع الخارجي.
 - استلام المراسلات من المراجع الخارجي ومناقشته حول الأمور أو الصعوبات التي يواجهها مع الإدارة.
 - مناقشة البيانات المالية المراجعة.
 - يعين مدير المراجعة الداخلية، ويحدد راتبه وكذلك عزله.
 - **المراجعة الداخلية**، عادة المراجع الخارجي لديه علاقة طيبة مع المراجعة الداخلية، ويوفر له مساعدة لإنجاز مراجعة البيانات المالية، وكذلك إدارة المؤسسة ربما تطلب من المراجع الخارجي دراسة و تقييم المراجعة الداخلية كعملية منفصلة عن تدقيق البيانات المالية، وعمل المراجعة الداخلية لا يمكن أن تكون بديلا عن المراجعة الخارجية ولكنه مكمل لها.
 - **المساهمون**، المراجع الخارجي هو وكيل المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة، وعلى المراجع الخارجي التحقق فيما إذا كانت الإدارة كفؤة في إدارة أموالهم.
- وفي الجزائر وحسب نظام المحاسبة المالية فقد نصت المواد من 22 إلى غاية 40 على تنظيم ممارسة مهنة محافظة الحسابات من خلال القانون 10-01 المؤرخ في 2010/07/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فحددت شخص محافظ الحسابات وتحديد مهامه وشروط تعيينه وحقوقه.²

المطلب الثاني : حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية و سوق الأوراق المالية

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، كما تم إيضاحه سابقا، علاوة على ذلك

1 هادي التميمي، مرجع سابق، ص: 28-30.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 2010/07/11، ص: 7-8.

فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الأوراق المالية، وذلك كما سيتضح فيما يلي:

أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية

يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين - الحاليين والمرقبين - في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك

بجانب ذلك فقد أشار كل من Jones, Selva, Capstaff بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة- مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر الإدارة ، مخاطر الأعمال- والتنبؤ بها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق، قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية.

كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان :¹

الأول:- الدور التيسيري Facilitating Role وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

1 سليمان محمد مصطفى، مرجع سابق ص: 301.

الثاني :- الدور التأثيري Influencing Role على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد ، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان .

لذا يمكن أن نشير إلى بعض الملاحظات وهي:

1- إن معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية ومقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية .

2- أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة المحاسبية المستخدمة وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، مشيرة إلى أن النظريات المثالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى المرونة المعطاة لمديري الوحدات الإقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة ، قد تؤدي إلى وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل سوق الأوراق المالية .

3- أن دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً، كما أنه من أهم الأركان التي تركز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

4- قد يؤدي الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية سواء كان الجمود قوي المستوى أو ضعيف المستوى ، إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به ، ما لم تتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة

المطلوب ، لذا أشار Barth¹ إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كذلك إن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه. يضاف إلى ذلك إن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو الفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية:

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وذلك نتيجة الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية بها وما تتضمنه من أخطاء .

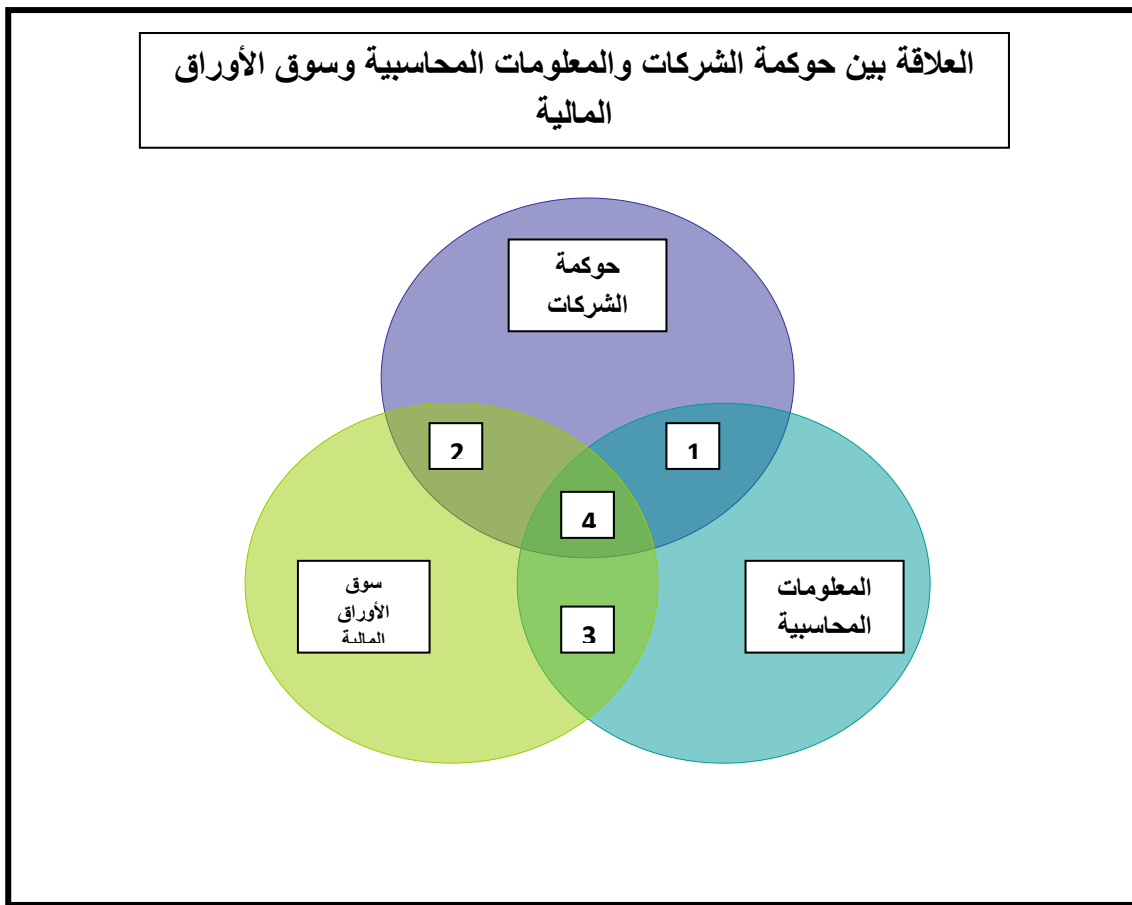
لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة .

يضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات.

1 عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص: 302.

ولذلك يمكن القول بأن هناك علاقة وارتباط بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية يمكن توضيحهما بالشكل التالي :

الشكل رقم 2-3

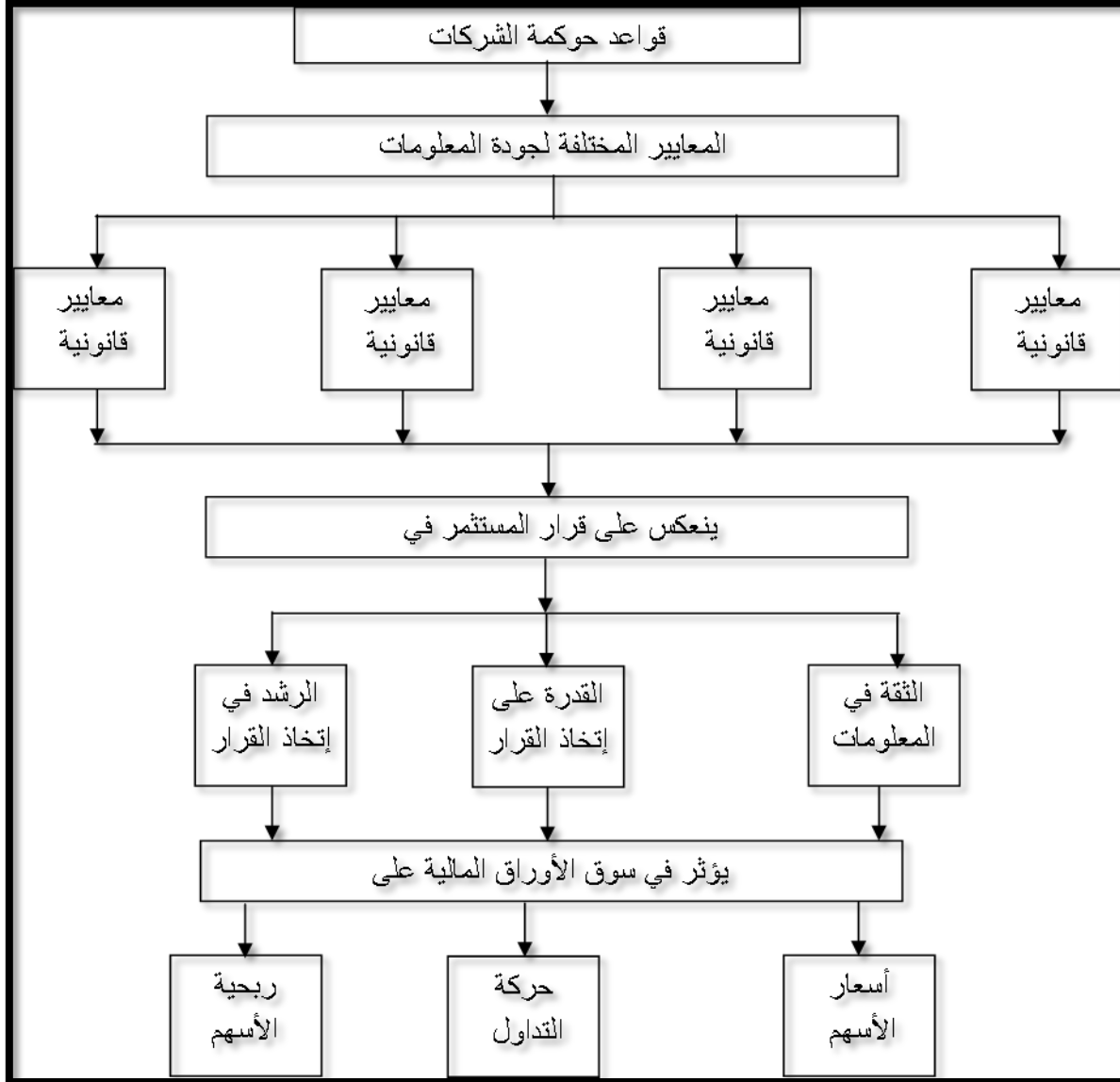


المصدر: نزار هالي، دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ص35

نلاحظ علي الشكل السابق ما يلي : أن المنطقة رقم(1) تمثل الدور المتبادل بين كل من حوكمة الشركات وبين المعلومات المحاسبية بصفة عامة بعيداً عن علاقتها بسوق الأوراق المالية ، في حين تمثل المنطقة رقم(2) الأثر

المتبادل بين تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية بصفة عامة بعيداً عن دور المعلومات المحاسبية (وإن كان يصعب ذلك عملياً)، أما المنطقة (3) فإنها تمثل الأثر المتبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية متمثلاً في تأثير المعلومات على حركة التداول وأسعار الأسهم وغيرها من الأوراق المالية والعائد المحقق على هذه الأوراق، في حين تمثل المنطقة رقم (4) وهي منطقة الأداء المتميز وتوازن المصالح وهي محل اهتمام الباحث لأنها نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة والتي تتمثل في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وما ينتج عنها من توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، تمثل هذه المنطقة الهدف الذي يسعى البحث إلى تحقيقه حتى تكتمل منظومة الأداء الشامل والمتطور للوحدات الاقتصادية داخل المجتمع. ووجود المنطقة (4) أصبح أمراً ضرورياً لأنه لا يتصور وجود وحدة اقتصادية تقوم بتطبيق حوكمة الشركات ولا تنتج معلومات محاسبية ذات معايير جودة عالية ولا يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أسعار وحركة أوراقها المالية المتداولة في البورصة. اتضح من الأجزاء السابقة الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، كما اتضح أن توفر جودة المعلومات المحاسبية يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، كما اظهر الباحث في المبحث السابق أن جودة المعلومات المحاسبية التي حرص الكاتب على تحقيقها في غياب الحوكمة اقتضت على توفير خصائص المعلومات المحاسبية، في حين أن الالتزام بتطبيق الحوكمة أدى إلى شمول مفهوم جودة هذه المعلومات بحيث أصبحت تتضمن مجموعة من المعايير المتعددة التي تسعى الحوكمة إلى توفيرها في هذه المعلومات، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل في ظل الحوكمة سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية وذلك كما يظهر بالشكل التالية :

الشكل رقم 2-4: أثر تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية في سوق المالية



المصدر : محمد أحمد إبراهيم خليل ، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية"، ورقة عمل، ندوة السوق المالية السعودية : نظرة مستقبلية ، جامعة الملك خالد 13-14 نوفمبر 2007.

في ضوء ذلك تظهر الملاحظات التالية :

- أن قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على حركة سوق الأوراق المالية سواء بالإيجاب أو السلب – وكذلك بالنسبة لدورها التيسيري والتأثيري – يتزايد مع تزايد تحقق جودة هذه المعلومات .

- أن من الدوافع الهامة والأساسية لظهور وتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها ، للارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية .

المطلب الثالث: مساهمات أليات حوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

نتناول في هذا المطلب دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة المؤسسات، وهذا كما يلي:

المطلب الثاني :دور الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات

الفرع الأول : دور المراجعة الداخلية

اقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، لكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبحت المراجعة الداخلية أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج المراجعة الداخلية يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى، وبالتالي فالمراجعة الداخلية تشتمل على وظيفتين هما¹:

الأولى خدمة التأكيد الموضوعي وهي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة، مثل العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وامن نظام لمعلومات، والثانية الخدمات الاستشارية وهي عمليات المشورة التي تقدم لوححدات تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها، مثل المشورة، تصميم العمليات، التدريب.²

دور المراجعة الداخلية في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية:

1 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 207.

2 العايب عبد الرحمان، نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع والأفاق في ضوء العالمية المعاصرة ، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، يومي 11 و 12 أكتوبر 2010، ص:5.

للمراجعة الداخلية دور في المحافظة على نظام رقابة ملائم وذلك بتقييم مدى فاعليته وفعاليته وبحث على تحسينه المستمر، و بالتالي يكمن دور التدقيق الداخلي في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال كونه أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية.

- يبين نتائج فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في المنشأة وبيان نقاط القوة الضعف و التوصيات اللازمة لمعالجة نواحي القصور القائمة، إذ يعني الفحص تدقيق الأحداث و الوقائع ويعني التقييم التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع المراقبة.
- مراجعة العمليات تشمل عملية مراجعة العمليات وجود تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم.
- مراجعة الأداء يعني هل الأداء كفء وفعال.
- مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات.
- مراجعة الرقابة المالية و التي يمكن من خلالها تحقيق ثلاث أهداف تتمثل في:

* حماية الأصول المالية للمشروع * توفير الثقة و التكامل في المعلومات المالية ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية * مراجعة إدارية أي مراجعة أداء الإدارة باعتباره العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية.

دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها " عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"، ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك على الشكل التالي¹:

- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات محددة؛
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر؛

1 العايب عبد الرحمان، نفس المرجع السابق، ص: 6-7.

- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة التعرف على المخاطر وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كل الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.
- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبت بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة.
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعترضها، وأية انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعية على أن تعد هذه التقارير مرة في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر هي علاقة وطيدة، فالمراجعة الداخلية تعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تقوية أنظمة إدارة المخاطر حيث أصبح أحد الأنشطة التي يستعان بها من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطرها كجزء من استجابة الأزمات المالية العالمية والمستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات كعلاج لها هو تطوير دور المراجعة الداخلية ووظائفها أصدر معهد المراجعين الداخليين IIA معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية وبغرض تطوير المراجعة الداخلية، فالمعايير رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 يشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط المراجعة الداخلية في عمليات حوكمة المؤسسات من خلال:

- التحقق من وضع القيم والأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة وقادرة على الإفصاح عن نشاطاتها و أفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها
- مراقبة عملية إنجاز الأهداف من خلال:
- تقوم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات الى كلف العاملون القيام به؛
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة وتطويرها؛
- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها؛
- التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال والقرارات و اتخاذها قابلة للفحص عن طريق المراجعة الداخلية؛

ثانيا : دور لجنة المراجعة

تعد لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق حوكمة المؤسسات، حيث تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية ومصادقية المعلومات المحاسبية باعتبارها المرآة العاكسة للواقع الفعلي للمؤسسة نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، ولتحقيق الهدف من إنشاء لجان المراجعة تقوم بممارسة بعض الأنشطة والإفصاح عنها.¹

تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين

● المساهمة في انتقاء المراجعين الخارجيين : يقتضي تعيين المراجع الخارجي ضمان حقوق المساهمين باعتباره وكيلا عنهم لمزاولة الفحص والتحقيق والمصادقة على القوائم المالية، فتعين المراجع الخارجي يرجع إلى²:

- الخبرة المهنية والمؤهلات العلمية للمراجع الخارجي ولفريق عمله، والأتعاب المتوقعة.
- سمعة مكتب المراجعة الخارجي ومستوى تبني الأساليب الحديثة في الفحص من قبله.
- برنامج رقابة الجودة في مكتب المراجعة ودرجة مماثلتها لمستويات الأداء.

الموافقة على الخدمات الاستشارية : تقوم لجنة المراجعة في حالة احتياج الإدارة للخدمات الاستشارية والمعدة من قبل مكاتب المراجعة الخارجية بمناقشتها وتحديد أتعابها لتحقيق هدفها ولا يضر باستقلالية المراجع الخارجي.

● فحص جوانب الاختلاف بين المراجع الخارجي والإدارة : تعتمد لجنة المراجعة إلى التقريب في وجهات النظر عند الاختلاف وتحديد درجة الاختلاف، دون المساس باستقلالية المراجع الخارجي من خلال إبداء الرأي الفني المحايد حول القضية محل الخلاف، كما تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي قد تنشأ بين المراجع وإدارة المؤسسة بسبب تطبيق سياسات محاسبية تختلف عن السياسات التي طبقت في الفترات المالية السابقة.

1 مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 2009، ص: 26.

2 صديقي مسعود، مرجع سابق ص: 170-179.

العلاقة بين لجنة المراجعة و المراجعين الداخليين:

ثمة علاقة وثيقة بين المراجعين الداخليين ولجنة المراجعة ومن خلالهما تتعزز حوكمة المؤسسات، كما تزداد فعالية لجنة المراجعة عندما تكون قادرة على توزيع الموظفين من مراجعي الحسابات الداخلية للحصول على معلومات مهمة حول المؤسسة، ويتوقف الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية ذات المصدقية والموثوقية على درجة التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية وعلى درجة الانسجام والتوافق مع لجنة المراجعة، فاهتمام هذه الأخيرة بالمراجعة الداخلية يوفر أداة رقابية للإدارة على نشاط المؤسسة وهذا بدوره يعطي صورة حقيقية لواقع المؤسسة، ولتحقيق ذلك ينبغي على لجنة المراجعة¹:

- فحص برنامج المراجعة الداخلية والموافقة عليه؛
 - توجيه خطة المراجعة الداخلية بما يخدم الأهداف الكلية للمراجعة في المؤسسة؛
 - تفعيل التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي؛
 - تدعيم استقلال المراجع الداخلي
 - التأهيل البشري والتدعيم المادي لوظيفة المراجعة الداخلية
- فحص نظام الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هو سمة من سمات المؤسسة، حيث تحدد وتنفذ تحت مسؤوليتها، وهي تشمل مجموعة من الوسائل، والسلوكيات والإجراءات التي تتناسب مع خصوصيات كل مؤسسة، فتساهم في السيطرة على أنشطتها، وفعالية عملياتها والاستخدام الكفء للموارد، وتمكينها من أن تأخذ في الحسبان المخاطر، كما تهدف إلى الإمتثال للقوانين وحسن سير عمليات المؤسسة، وحماية أصولها وموثوقية المعلومات المالية، حيث تتوقف فعالية وموثوقية تلك المعلومات على مدى تمثيلها لعناصر القوائم المالية بصورة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة، لذا ينبغي التركيز على نظام الرقابة الداخلية وتطويره، من خلال التقييم الدوري له من قبل المراجعين واكتشاف مواطن الضعف والقوة فيه، وبالتالي فحص مواطن الضعف ليكتشف الإختلالات الناجمة عن المعالجة أو المرتكبة من قبل المستخدمين في المؤسسة، فيقرر عليها ليكون رأيه معبر للواقع الفعلي للمؤسسة، لهذا جاءت لجنة المراجعة للقيام

1 صديقي مسعود، نفس المرجع، ص: 171.

بتقييم مدى قوة وصلابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة لتتمكن من تأهيله والقضاء على هذه الاختلالات، ويؤدي إلى الصورة الصادقة للمعلومات المالية.¹

● فحص التقارير المالية:

يجب على لجنة المراجعة أن تفحص القوائم المالية السنوية، والمعلومات الفترية بحيث تتضمن ما يلي:²

- فحص السياسات والممارسات المحاسبية بهدف التأكد من مساهمتها لتطور المعايير المهنية؛
- تقييم التقديرات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية مثل المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة لدعاوى قضائية مرفوعة على المؤسسة؛
- التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط؛
- فحص جميع التسويات الهامة التي يقترحها المراجع الخارجي وتحديد أسبابها وأثرها على القوائم المالية؛
- فحص المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للإدارة ومجلس الإدارة عن عمليات المؤسسة، والتأكد من أنها تتفق مع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية؛
- التأكد من مدى كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية

ثالثاً: دور مجلس الإدارة

باعتبار المؤسسة كيان مركزي رابط للعقود بين مجموعة من الأطراف، وفي ظل البعد التعاقدي فإن مجلس الإدارة يعتبر كآلية يساهم في تخفيض خسائر القيمة الناتجة عن تكاليف الوكالة، حيث تقاس فعالية مجلس الإدارة من خلال قدرته على تخفيض هذه التكاليف التي يتحملها المساهمين، وهذا بهدف حماية مصالح المساهمين وهو الهدف الذي يسعى نظام الحوكمة إلى تحقيقه.

ولهذا نظام الحوكمة يستعمل مجموعة من الآليات الخارجية والداخلية التي من بينها مجلس الإدارة باعتباره كأداة لضبط وتوجيه سلوكيات المديرين، حيث يسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المديرين وذلك على مستويين كما أظهر ذلك كل من GUPTA سنة 1987 و HOSKISSON سنة 1989 - مستوى الرقابة المالية ومستوى الرقابة الإستراتيجية، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية

1 صديقي مسعود، مرجع سابق، ص: 172

2 جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، دار الجامعة، 2001، ص: 101.

أكبر للمعلومات المحاسبية والمالية، أما الثانية تتعلق بالإستراتيجية المتبناة من طرف مسيري المؤسسة ومدى تطابقها مع الإستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة، حيث أن المجال الإستراتيجي هي ميزة المدراء الداخليين الذين يعيشون داخل المؤسسة أين لا توجد حالة عدم تماثل المعلومات على اعتبار أنهم هم الذين يحضرون هذه المعلومات، على عكس الرقابة المالية المنفذة من طرف المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحضير هذه المعلومات وإنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحتها ومصادقتها.

الفرع الثاني : دور الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات

دور المراجعة الخارجية:

كما أوضحنا سابقا بأن العلاقات التعاقدية هي السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة، والتي قد تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية، ففي ظل عدم تماثل المعلومات -المشكل الرئيسي للوكالة-، تنشأ الرغبة إلى وجود طرف يصادق على مدى صحة وعدالة المعلومات المحاسبية وخلوها من الاحتيال والغش، وهنا يكمن دور المراجعة الخارجية في ذلك ولما لها من أهمية في تخفيف تضارب المصالح الناتجة عن أطراف الوكالة من خلال إبداء الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية.

إن مختلف العلاقات التعاقدية تحدث عدة مشاكل نابعة من أن كلا من الأصيل والوكيل يسعيان إلى تعظيم كل من دالة منفعتيهما والتي تختلف عن بعضها البعض، لذا اتفق أغلب الباحثين في مشاكل الوكالة على حل مؤداه إبرام عقود معينة ومحددة بين أطراف الوكالة في المؤسسة وذلك مثل عقود المكافأة والحوافز الإدارية وغيرها، وعلى اعتبار أن المحاسبة أداة لتفسير العلاقات التعاقدية نجد أن هذه العقود تستند على بعض المعلومات والمؤشرات المستمدة من القوائم المالية، فعلى سبيل المثال ترتبط الحوافز برقم الأعمال المحقق أو المردودية المالية لبعض العناصر والتي تستمد من مخرجات النظام المحاسبي.¹

وفي ظل هذه العلاقات التعاقدية، يكمن دور المحاسبة في إتمام العقود وضبطها بين أطراف الوكالة بشكل يخفض من حدة الصراعات بينهم وبالتالي تخفيض تكلفة الوكالة، لذا فإن صدق وصحة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن القوائم المالية الختامية هي الضامن الوحيد لمصداقية جانب كبير من عقود الوكالة، ويتحقق ذلك من خلال المراجعة الخارجية، وهذا لما تقوم به من دور غير مباشر في إتمام تلك التعاقدات من خلال المصادقة على سلامة مخرجات النظام المحاسبي، وكذلك دور مباشر في إتمام تلك التعاقدات المتمثل أساسا في تحقيق الرقابة على بعض

1 صديقي مسعود، مرجع سابق ص: 139.

أطراف العلاقات التعاقدية لمنع قيام الوكيل بتعظيم دالة منفعته على حساب المنفعة الشخصية للأصيل من خلال فرض الرقابة على العلاقة التعاقدية بين الإدارة وحملة الأسهم والسندات، وبالتالي تحقق المراجعة الخارجية التوازن بين المصالح المتعارضة في المؤسسة، ولتحقيق ذلك يجب تضمين دور المراجعة:

- إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت السياسات التي تتبعها الإدارة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- الرقابة على سلوك الإدارة باعتبارها وكيلا عن المساهمين ومن ثمة منعها من تعظيم دالة منفعتها على حساب منفعة الأصيل.

● دور المراجعة الخارجية في تخفيض تضارب المصالح بين حملة الأسهم والمسيرين:

كما ذكرنا أعلاه بأنه تستند العقود المبرمة بين أطراف الوكالة على مخرجات النظام المحاسبي، فعلى سبيل المثال الحوافز التي يحصل عليها المسيرون نتيجة إدارتهم لشؤون الشركة، إذ نحصى هنا نوعان من الحوافز، نقدية يتم احتسابها على أساس نسبة مئوية من صافي الربح، وعلى هذا الأساس تقوم الإدارة باختيار بدائل للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم صافي الربح بدلا من اختيار تلك البدائل إلى تحقيق أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات، فتعمل الإدارة في هذا الشأن بتغيير الطرق المتبعة في حساب الإهلاكات والمخزونات للوصول في النهاية إلى هدف تعظيم الربح، على حساب التلاعب في المبادئ المحاسبية، أما النوع الثاني من الحوافز فهو الذي يرتبط بالقيمة السوقية، وفي هذا الصدد تلجأ الإدارة إلى عدة وسائل لكي ترفع من القيمة السوقية للمؤسسة منها إخفاء بعض المعلومات التي تسئ للمؤسسة، مما يؤدي لعدم انخفاض قيمة أسهمها المتداولة في بورصة القيم، ولضبط العقود يشير المراجع في تقريره كل الممارسات التي تؤثر سلبا عن تمثيل عناصر القوائم المالية للمؤسسة للواقع الفعلي لها ومن ثمة تقليل حدة الصراع الدائر بين حملة الأسهم والمسيرون بإجبار الإدارة على التقيد بما تنص عليه التشريعات المختلفة وما هو مرسوم في الخطة العامة للمؤسسة، وهذا يحافظ على حقوق المسيرون ويرضي حملة الأسهم.

● دور المراجعة الخارجية في تخفيض تضارب المصالح بين حملة الأسهم والسندات:

على الرغم من أن كلا من حاملي الأسهم وحاملي السندات يمدون المؤسسة بالأموال، إلا أن لكل منهما منفعة مختلفة عن الآخر، فحملة الأسهم يحصلون على نصيب من أرباح المؤسسة ولهم الحق في دخول مجلس الإدارة، أما حملة السندات فإنهم يحصلون على فائدة ثابتة على أموالهم، كذلك يميل حملة الأسهم إلى استثمار أموالهم في

المشاريع ذات المخاطر العالية والتي بدورها ترد عائدا كبيرا عليهم بعكس حملة السندات، الأمر الذي يترتب عليه مشاكل وكالة بين الطرفين، فعندما يكون للمؤسسة ديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة، يكون لدى حملة الأسهم الدافع للقيام بالأنشطة الاستثمارية والإنتاجية التي تحقق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة الخاصة لحملة السندات والدائنون وعليه يتم تحويل الثروة من خلال وسائل وأساليب معينة تشمل رفع التوزيعات في شكل نقود سائلة.

ومن أجل اتخاذ القرارات الرشيدة - تعظيم إيرادات مختلف الأطراف وتدنية خسائرهم-، على المراجع التأكيد على استمرارية المؤسسة ومدى تقيدها بالسياسات المرسومة وإبداء الرأي الفني المحايد الذي يصور ربحية كل مشروع من مشاريع المؤسسة.¹

من خلال ما سبق نقول أن للآليات سواء الداخلية أو الخارجية لحوكمة المؤسسات، دور هام وفعال في تحقيق معلومات محاسبية ذات مصداقية وموثوقية، وبصفة خاصة تلك الآليات المتعلقة بالمراجعة والمتمثلة في المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة لما لها من أثر كبير على مخرجات النظام المحاسبي، وهذا من خلال تقارير المراجعة حيث تلعب هذه التقارير دور مهم في إضفاء المصداقية على القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة الأطراف المستعملة لها.

المبحث الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS كمرحلة نحو تطبيق حوكمة الشركات.

بغية مسايرة تحديات الاقتصاد العالمي والانفتاح على العالم الخارجي وتكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق، حاولت الجزائر تبني نظام محاسبي مالي جديد SCF يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS والمتطلبات الدولية والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 1975، حيث يعتبر تبني هذا النظام خطوة نحو تطبيق حوكمة المؤسسات الجزائرية، هذا لأن المحاسبة تؤثر أو تتأثر بمبادئ إجراءات الحوكمة، فإن من مبادئ الحوكمة تحقيق الإفصاح والشفافية لكل الأمور الهامة والجوهرية للمؤسسة وهذا لزيادة ثقة جميع الأطراف المهتمة بها والتي من أهمها الأسواق المالية التي تعتمد المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة تعكس مدى صحة وسلامة تلك الأسواق أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب.

1 صديقي مسعود، مرجع سابق ص: 139.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى علاقة المعايير المحاسبية بحوكمة المؤسسات ودورها في الحد من تضارب المصالح، و المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك النظام المحاسبي المالي SCF كآلية لتحقيق حوكمة المؤسسات وتفعيل بورصة الجزائر.

المطلب الأول : علاقة المعايير المحاسبية بحوكمة الشركات و دورها في الحد من تضارب المصالح

في إطار العلاقات التعاقدية للمؤسسة، تعتمد آليات الحوكمة والمراقبة لأنشطة المؤسسة على التقرير المالي وإعداد القوائم المالية، ونظرا لأن الإدارة هي الطرف الخاضع للمراقبة وهي التي تعد القوائم المالية فإن هناك احتمال قوي بأن تشويه الإدارة تلك القوائم باستخدام معايير محاسبية غير ملائمة أو من خلال عدم الالتزام بالمعايير المقبولة، لهذه الأسباب فإن أهم إجراءات الحوكمة والمراقبة هي:

- وجود معايير محاسبية مقبولة تحقق المصلحة العامة لكافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة
- وجود مراجعة مستقلة للقوائم المالية قبل تقديمها للمستفيدين منها.

شرط تحقيق المصلحة العامة يجعل عملية صناعة المعايير المحاسبية هي عملية منظمة بحكم النظم والقوانين السارية في أي دولة بصرف النظر عن الفلسفة الاقتصادية للدولة وبصرف النظر عن حجم الدولة، ومع هذا فإن صناعة المعايير ليست عملية بسيطة وسهلة بحيث يمكن لكل دولة أن تصنع لنفسها مجموعة متكاملة من المعايير تتصف بدرجة عالية من الجودة، فتحقيق ذلك يتوقف على حجم البنية الأساسية المحاسبية لدى الدولة، وتتكون البنية الأساسية المحاسبية من مجموعة من المكونات الهامة هي:

- وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول الأوراق المالية، والبنوك وغيرها؛
- وجود تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعايير، يتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار مجلس استشاري متخصص لتقديم المشورة والدعم، مركز للبحوث والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، ومجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة؛
- وجود ممارسة مهنية قوية متمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة؛
- وجود مجتمع مهتم بالمحاسبة كالجامعات ومراكز البحث العلمي؛
- وجود موارد مالية وبشرية كافية

هذه المقومات لا تتوفر لكل الدول بنفس القدر، وخصوصا بالنسبة للدول النامية والمحدودة الموارد، فعملية صناعة المعايير هي عملية مكلفة جدا يلزمها موارد مالية ضخمة للإتفاق على مراحل صناعة المعيار التي تأخذ وقتا طويلا، لهذه الأسباب فإن الدول الي لا تتوفر لديها الموارد الكافية كانت تعتمد على المعايير المحاسبية للدول المتقدمة في هذا المجال كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الاعتماد على المعايير الصادرة عن مثل هذه الدول هو في النهاية اعتماد على فكر دولا أخرى قد لا يتفق مع طبيعة الدولة المستوردة للمعايير، ومع ظهور لجنة المعايير المحاسبية الدولية وباعتبارها هيئة غير محلية لدولة بعينها، وجدت الدول التي لا تقوى على تحمل تكلفة صناعة المعايير فيها مصدرا جيدا للمعايير المحاسبية لا يربطها بدولة بعينها ومن ثم جاء الانتشار الواسع لمعايير المحاسبة الدولية بين معظم الدول النامية بهدف ترشيد أو تجنب تكلفة صناعة المعايير.

والجزائر كغيرها من الدول في العالم لم تكن في عزلة عن آثار العولمة التي استدعت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن هناك بعض الأسباب الخاصة التي نوردتها بإيجاز¹ :

- أثناء عملية الخصخصة للمؤسسات وجدت عدة صعوبات لتقييم المؤسسات حسب قيمة أصولها الحقيقية في السوق، وهذا لانعدام شفافية ووضع الحسابات من جهة وفقدان الصرامة والانضباط المحاسبي من جهة أخرى، وهذا ما أثبتته الفضائح المالية لعدة مؤسسات؛
- اعتماد المعايير الدولية كأداة لمراقبة عمليات الإصلاح الاقتصادي وتأهيل المؤسسات تشجيعا ورفعها لتنافسيتها؛
- في ظل اقتصاد مخطط بقي المخطط المحاسبي الوطني ثلاثون سنة دون تعديل منذ بدء تطبيقه في 1976 وهذا مخالف لمعيار (المدة) تعديل النظام المحاسبي المتعارف عليه وهو عشر سنوات، ما جعل المخطط المحاسبي الوطني غير قادر على معالجة بعض الحقائق الاقتصادية الجديدة كعمليات القرض الإيجاري، حقوق الامتياز، العمليات بالعملة الصعبة، تغيرات الأسعار وغيرها.

ويمكن القول بأن المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS لها دور في تقليل حدة تضارب المصالح وهذا من خلال¹ :

1 بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS-IFRS الجزء الأول، 2010. ص: 21.

- الحد من مشاكل الوكالة، حيث للمعايير المحاسبية الدولية دور مهم في تقليل عدم تماثل المعلومات الموجود بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصلحة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن السلوك النفعي للإدارة عند إعداد التقارير المالية؛
- تقييد الإدارة في الاختيار بين البدائل المحاسبية لتحقيق أغراضها، وبالتالي تعزيز دور حوكمة المؤسسات في تحقيق الرقابة على المؤسسات مما يؤدي إلى سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين.

المطلب الثاني: التحول من نظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF يعتبر كخطوة هامة نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS في الجزائر، إذ أن هذه المعايير تتكيف وتستجيب لمتطلبات العولمة المالية والمحاسبية كما أن قيام الجزائر بتبني نظام محاسبي يتوافق والبيئة الاقتصادية والمالية الدولية هو من المتطلبات الضرورية في العصر الحالي.

أولا -تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أبريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن:² المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالي.

نشير إلى أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوسكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG، ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي³:

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

1 أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية و الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في السوق المالية السعودية — دراسة نظرية تطبيقية- مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية" مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، 19-20 ماي 2010، ص20.

2 المادة رقم 03 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المال، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

3 ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي بالوادي، ص: 4.

- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراءات المقارنات واتخاذ القرارات ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة و لاسيما:¹
- محاسبة التعهد، - استمرارية الاستغلال، - قابلية الفهم، - الدلالة، - المصادقية، - قابلية المقارنة، - التكلفة التاريخية، - أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.
- ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل، ويعرف الإطار التصوري²:
- مجال التطبيق، - المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، - الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، كما يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم وتحدد المعايير المحاسبية³:
- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، - محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها، كما تحدد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم
- وتسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.
- التنظيم. وتسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.
- وتعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة ما يلي⁴:
- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سابق المادة 6 ن ص 4.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سابق المادة 7، نفس الصفحة

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سابق المادة 8، نفس الصفحة

4 أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74. مرجع سابق، المادة 2، نفس الصفحة

- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة¹؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا -دوافع تبني النظام المحاسبي المالي SCF:

إن المخطط المحاسبي الوطني PCN وضع ليستجيب لاحتياجات الإقتصاد الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر آنذاك، ولكن من خلال التجربة أصبح هذا النظام لا يتماشى والأدوات المالية والاقتصادية الجديدة المنبثقة عن العولمة المالية والاقتصادية ولا يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية تسمح لمختلف المستعملين لاسيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات، ونلخص دوافع تبني النظام المحاسبي المالي SCF²:

- يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- يتعلق بالإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74. مرجع سابق، المادة 5، نفس الصفحة

2 كوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS-IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009. ص: 295-296.

- كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقيته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي SCF كآلية لتحقيق حوكمة الشركات و تفعيل بورصة الجزائر.

الفرع الأول :أهداف تبني النظام المحاسبي المالي SCF.

إن للمؤسسات العابرة للقارات لها دور أساسي في تنمية وتنشيط الأسواق المالية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على مدى توافر المعلومات الاقتصادية عن الوحدات الاقتصادية، وذلك بهدف مساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تتعدد مصادر الحصول على هذه المعلومات ومن أهمها المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم والتقارير المالية للوحدات الاقتصادية المساهمة، لما لها من دور هام في تنشيط أسواق المال، حيث أن الاهتمام بنوعية المعلومات والإفصاح عنها يعتري عامل مؤثر في توفير سوق مالية نشيطة وإذا أرادت الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير السوق المالية المحلية عليها استقطاب المستثمرين الأجانب، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من تهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي فعملت الجزائر على تبني نظام محاسبي مالي جديد يسهل عمل المستثمر الأجنبي ويساعد على بناء سوق مالي يمتاز بالشفافية وهذا ما يتفق ومبادئ الحوكمة، حيث يهدف إلى ما يلي:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات.

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار و تحسين اتصالاتها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- إنسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقدم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.¹
- تحقيق الشفافية والمصادقية عند مسك محاسبة المؤسسة ومعالجة عملياتها ورقابتها وعرضها، وهذا حسب المادة 10 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 74 و التي تنص على : "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها".

1 ناصر مراد، مرجع سابق، ص: 8-9.

من خلال ما سبق يعمل النظام المحاسبي المالي على غرس مبادئ الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية، والتي من مبادئها المعاملة العادلة للمساهمين وحفظ حقوق المساهمين و الإفصاح والشفافية، وهذا ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي SCF .

أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات وتفعيل السوق المالية الجزائرية.

يشير مفهوم حوكمة المؤسسات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم الربحية، وتحقيق الرقابة الفعالة.¹

ومفهوم حوكمة المؤسسات هو تعبير واسع يتضمن القواعد والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها للمساهمين.

كما يتضمن مفهوم حوكمة الشركات موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتيال وقوانين الإفلاس وعدم الملائمة المالية.²

وتسعى الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي SCF والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها جذب الاستثمارات الأجنبية التي تحتاج إلى تقارير وقوائم مالية محاسبية صادقة وشفافة من شأنها توفير المعلومة المحاسبية المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا ما تسعى إليه الحوكمة، كذلك تعزيز الثقة في السوق المالي وإرساء قواعد الشفافية والمصدقية على حسابات المؤسسات المقدمة لمساهميها.

كما يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة وفعالة نحو تفعيل بورصة الجزائر لما لها من دور تنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات على الدخول إليها والاعتماد عليها في عملية التمويل، وهذا هو الهدف من وراء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية والتي جاءت كنتيجة لانفتاح البورصات وأسواق المال عالمي خاصة في ظل تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى اقتراب

1 محمد نجيب محمد صادق حسن، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، وجهة نظر محاسبية، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس أخلاقيات الأعمال وجمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 17-19 افريل 2006، عمان الأردن، ص6.

2 محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 19.

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما أن هناك قصور في خدمة كل مستعملي المعلومات المالية والمحاسبية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم من خلال المخطط المحاسبي الوطني.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إبراز علاقة حوكمة المؤسسات بالمحاسبة و مخرجات النظام المحاسبي، و كذلك آليات الحوكمة و مساهمتها في تحقيق الشفافية و إضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية للمؤسسات وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية، و ذلك من خلال توفير الإفصاح العادل والكافي لجميع مستخدمي القوائم والتقارير المالية. والعمل على زيادة تحسين جودة المراجعة من خلال الكشف عن الأعمال غير الشرعية. و دعم استقلالية وحياد مراجعي الحسابات و في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، جعلت الجزائر تقوم بعدة إصلاحات من أهمها تبني النظام المحاسبي المالي SCF و المستمد من المعايير المحاسبية الدولية و الذي يعتبر كخطوة جادة نحو حوكمة الشركات، و ليحقق SCF فعاليته ينبغي القضاء على مختلف أشكال الفساد المالي والإداري، و إزالة العوائق وتقديم تحفيزات تجلب المستثمر الأجنبي و بناء بنوك ومؤسسات مالية جيدة ومتطورة تتناسب والمعاملات المالية الحديثة مع تشديد الرقابة على العمليات التمويلية .

مقدمة:

لاستكمال الدراسة النظرية يستوجب علينا إجراء دراسة تطبيقية لموضوع دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لذلك قمنا باختيار شركة اتصالات الجزائر لتكون ميدانا لهذه الدراسة، أخذنا لأجل ذلك وكالتى سعيدة و النعامة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث، والتي تشير إلى أن تطبيق حوكمة الشركات له تأثير إيجابي وفعال في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل الذي يعتمد على معايير جديدة للجودة لم تهتم بها كثيرا من الدراسات السابقة ، كذلك تتناول هذه الدراسة التطبيقية باختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث وذلك من خلال التعرف على آراء المتخصصين في هذا المجال، بالنسبة لمشكلة البحث.

ومن أجل الكشف عن شركة اتصالات الجزائر و معرفة مدى تطبيقها للحوكمة للحصول على جودة المعلومات المحاسبية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي :

- المبحث الأول : التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر.
- المبحث الثاني : تحليل الإستبيان.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر.

يمكن تعريف مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال ما يلي:

اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية حديثة النشأة، تأسست بموجب القانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المتعلق بإصلاح قطاع البريد والمواصلات، والذي فرق تماما بين النشاطات البريدية ونشاطات الاتصالات، وقد فوض هذا القانون لمؤسسة اتصالات الجزائر نظاما أساسيا لمؤسسة عمومية اقتصادية مسماة بـ: "اتصالات الجزائر" شركة ذات أسهم برأسمال قدره: 50 000 000 000 دج بدأت رسميا في نشاطها منذ 01 جانفي 2003.¹

المطلب الأول: تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر

نبذة عن مجمع اتصالات الجزائر:

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الاعلام والاتصال. باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات و قد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000 .

جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم و استغلال و تسيير الشبكات.

وتطبيقا لهذا المبدأ، تم انشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" و ثانيهما بالاتصالات المتمثلة في "اتصالات الجزائر"

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال استمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSAT وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.

كما شمل فتح سوق كذلك الدارات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004. و بالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، و ذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية و لقواعد المنافسة.

¹ الوثائق الداخلية للشركة

و في نفس الوقت، تم الشروع في برنامج واسع النطاق يوصى على تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.

قانون 03/2000 وميلاد اتصالات الجزائر:

نص القرار 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكلفت بتسيير قطاع البريد، و كذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير الشبكة.

تعريف اتصالات الجزائر:

اتصالات الجزائر هي شركة ذات أسهم و رأسمال عمومي عملي في سوق الشبكات والخدمات للاتصالات الإلكترونية.

نشأتها كانت بموجب قرار وزاري تحت رقم 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المتعلق و المتضمن إعادة هيكلة البريد والمواصلات و من خلال هذا القانون تم فصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات، إذ أعيدت بعثها تحت تسمية اتصالات الجزائر.

أصبحت مهامها محصورة بموجب القانون 03/2000 الراجع للنظام الأساسي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الطابع القانوني لشركة ذات أسهم.

دخلت رسميا في ممارسة نشاطها ابتداء من 01 جانفي 2003 و ذلك باعتمادها على ثلاثة أهداف في عالم تكنولوجيات الاعلام و الاتصال:

- المردودية.

- الفعالية.

- الجودة و الخدمة.

رغبتها هي تحقيق مستوى عالي قياسي، تقني، اقتصادي و اجتماعي لتبقى دوما الرائدة في ميدانها نظرا لوجودها في المحيط تنافسي، هدفها تنمية سعتها و الحفاظ على مكانتها العالمية كشركة الاعلام و الاتصال في الجزائر.¹

¹ الوثائق الداخلية للشركة

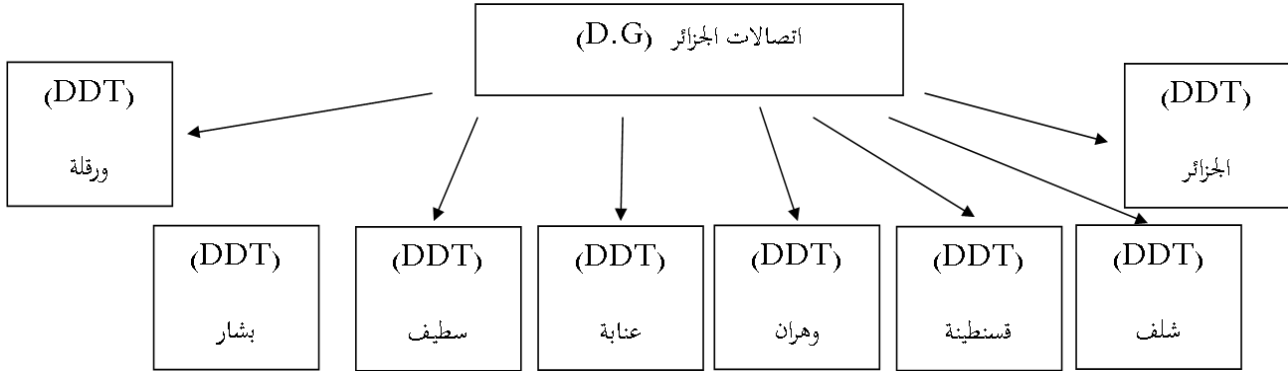
لها مواقع متعددة ووحدات عملياتية منفصلة تشرف بنفسها على نشاطات تمارس في مواقع جغرافية مختلفة، تعمل تحت وصايتها 08 مديريات إقليمية وهي:¹

- الجزائر العاصمة - الشلف - وهران - عنابة - قسنطينة - سطيف - بشار - ورقلة
حيث تشرف عليها مديرية التسيير التجاري و النوعية و كل مديرية إقليمية للاتصالات تشرف على وحدة عمليات للاتصالات (حيث توجد وحدة واحدة في كل ولاية) و كل وحدة عملية للاتصال تشرف على الوكالات التجارية للاتصالات (Actel) و يختلف عدد الوكالات حسب الكثافة السكانية. و هي موزعة كالتالي:

- المديرية الإقليمية للاتصال الجزائر و تنظم كل من:
الجزائر، البليدة، بويرة، تيزي وزو، بومرداس.
- المديرية الإقليمية للاتصال وهران و تنظم كل من:
وهران، تلمسان، سعيدة، سيدي بلعباس، معسكر، عين تيموشنت.
- المديرية الإقليمية للاتصال قسنطينة و تنظم كل من:
ورقلة، الأغواط، بسكرة، تمنراست، الواد، غرداية، إيليزي.
- المديرية الإقليمية للاتصال سطيف و تنظم كل من:
سطيف، بجاية، جيجل، مسيلة، برج بوعرييج.
- المديرية الإقليمية للاتصال بشار و تنظم كل من:
بشار، أدرار، البيض، تندوف، النعامة.
- المديرية الإقليمية للاتصال عنابة و تنظم كل من:
عنابة، تبسة، سكيكدة، قالمة، الطارف، سوق أهراس.
- المديرية الإقليمية للاتصال شلف و تنظم كل من:
شلف، تيارت، جلفة، مدية، عين الدفلة، تيسمسيلت، غيليزان.

¹ الوثائق الداخلية للشركة

الشكل رقم 3-1: المديريات الإقليمية لاتصالات الجزائر (DTT).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات الداخلية للشركة

1-البطاقة التقنية:

المقر الاجتماعي: الطريق الوطني رقم 05، الديار الخمس، المحمدية الجزائر 16130.

رقم السجل التجاري: رقم 02 ب 0018083.

التعريف الجبائي: 000216299033049.

البند الضريبي: 16293838021.

رقم التعريف الإحصائي: 000216290656936.

رقم الهاتف: 82.38.38 (21)(213).

الفاكس: 82.38.39 (21)(213).

موقع الإنترنت: - www.algeriatelecom.dz -

2- إستراتيجية شركة اتصالات الجزائر:

2-1- على المستوى التقني: الانتشار بشبكة اتصالات متسلسلة حديثة مركزة على أحدث التكنولوجيات (IP/MPLS-DWDM) آمنة كثيرا، جد فعالة وهي مهياة بشكل خاص لربط جيد ومضمون.

- البدء بترحيل الشبكات الموجودة نحو محولات الاتصالات الجديدة.

2-2- على المستوى التجاري: إطلاق منتجات جديدة وخدمات بقيمة مضافة، إقامة شراكات إستراتيجية (محلية ودولية) في عدة قطاعات و خاصة شبكات الإنترنت ووضع سياسة خاصة بإعادة توازن الأسعار.

2-3- على المستوى التنظيمي: تحسين وضعية الأجهزة المكلفة بخدمة الزبائن، الحسابات الكبرى والمناطق (الأحياء السكنية)، ثم وضع سياسة اتصال وإعلام داخلية وخارجية عبر مختلف قنوات الاتصالات، والقيام بإعداد أدوات التسيير التجاري و التقني الفعالة، والعمل على تحسين التنظيم الداخلي.

3- الاستثمارات الرئيسية: أهم استثمارات اتصالات الجزائر هي كالتالي:

3-1- إنجاز شبكة متعددة الخدمات ذات ربط واسع (سلسلة IM MPLS- + شبكة مزودة بعدة خدمات + مراقبة إجمالية)، وقد مول هذا الإنجاز البنك الإفريقي للتطوير.

3-2- مشروع Sea me We 4 - (وصل-FO- الجزائر بأوروبا).

3-3- مشروع (WLL/CDMA-EDVO) الهاتف الثابت بدون خيط.

3-4- توسيع شبكة اتصالات الجزائر للإنترنت.

3-5- توسيع شبكة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

3-6- تطوير شبكة الهاتف النقال لاتصالات الجزائر.

3-7- مشروع (Wifi - Wimax).

4- اتصالات الجزائر بالأرقام:

4-1- الهاتف الثابت:

أ- أجهزة المشتركين: 4.067.973.

ب- عدد المشتركين في الهاتف الثابت: 2.880.538.

ج- كثافة الهاتف الثابت بالجزائر بلغت: 8,31 % .

4-2- الشبكة التجارية:

أ- 146 وكالة تجارية.

ب- 113 قسم تجاري.

ج- 49.414 كشك متعدد الخدمات.

د- 4.425 هاتف عمومي.

4-3- شبكة التراسل:

أ- شبكة راديو ريفية، 103 شبكة تشمل أكثر من 1500 ناحية.

ب- 961 بلدية تم ربطها بالألياف الضوئية.

4-4- الأقمار الصناعية:

أ- 47 محطة إقليمية.

ب- 04 محطات وطنية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشاط مؤسسة اتصالات الجزائر:

1-الهيكل التنظيمي: يتكون الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة اتصالات الجزائر من 08 مديريات إقليمية و50 وحدة عملية متواجدة في كامل ولايات الوطن ووكالات تجارية موزعة على الدوائر التابعة للوحدات العملية بكل ولاية. ومؤسسة اتصالات الجزائر هي في شكل هيكل هرمي مقسم إلى أربع هياكل:¹

1-1- الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.

1-2- الهيكل التنظيمي للمديريات الإقليمية.

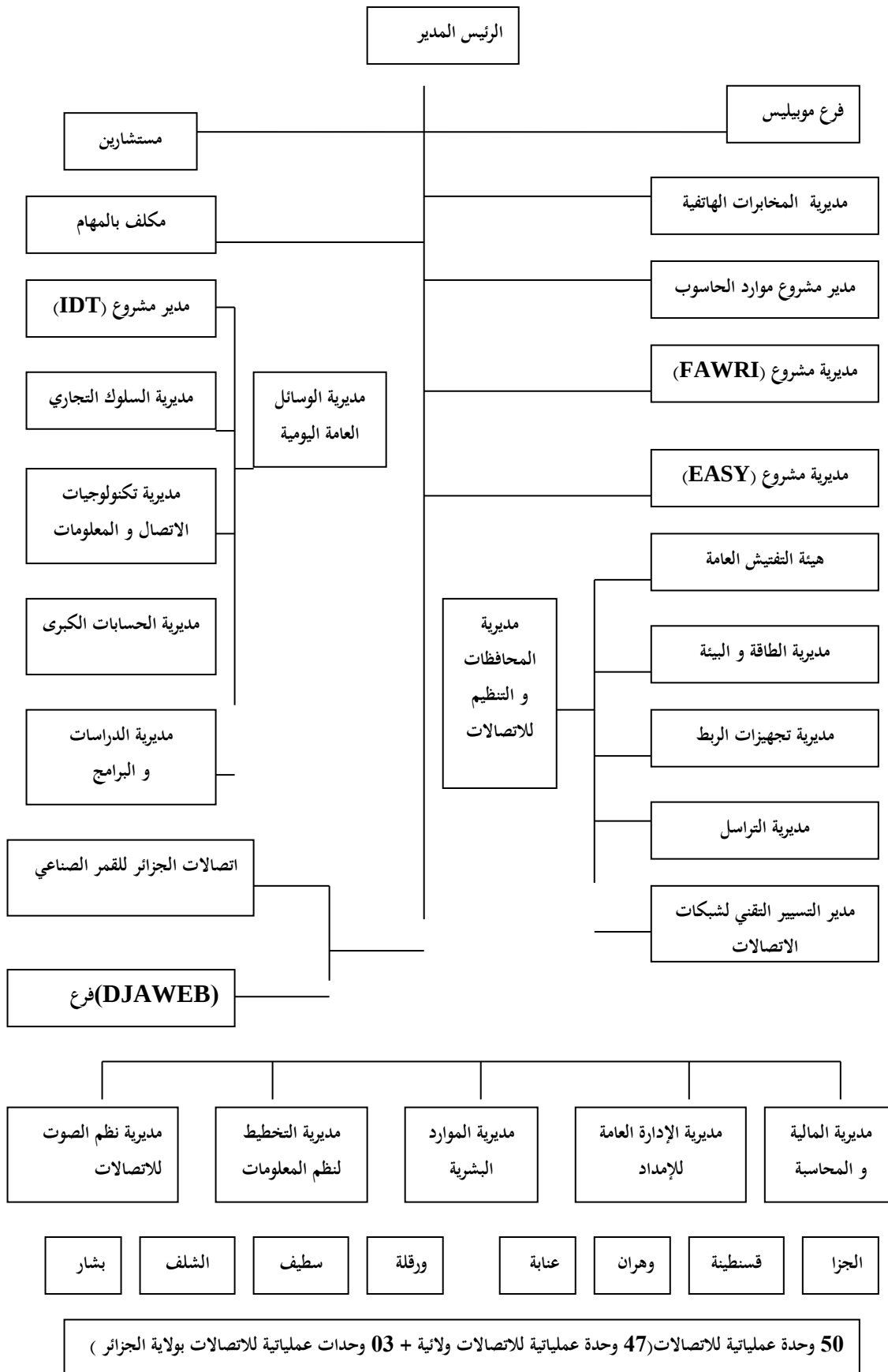
1-3- الهيكل التنظيمي للوحدات العملية.

1-4- الهيكل التنظيمي للوكالات التجارية.

ونظرا لأن دراسة الحالة تقتصر على الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر والهيكل التنظيمي للوحدة العملية لاتصالات الجزائر بمدينة سعيدة. فإن الهيكل التنظيمي لاتصالات الجزائر موضح في الشكلين 11-12:

¹ مرجع سبق ذكره

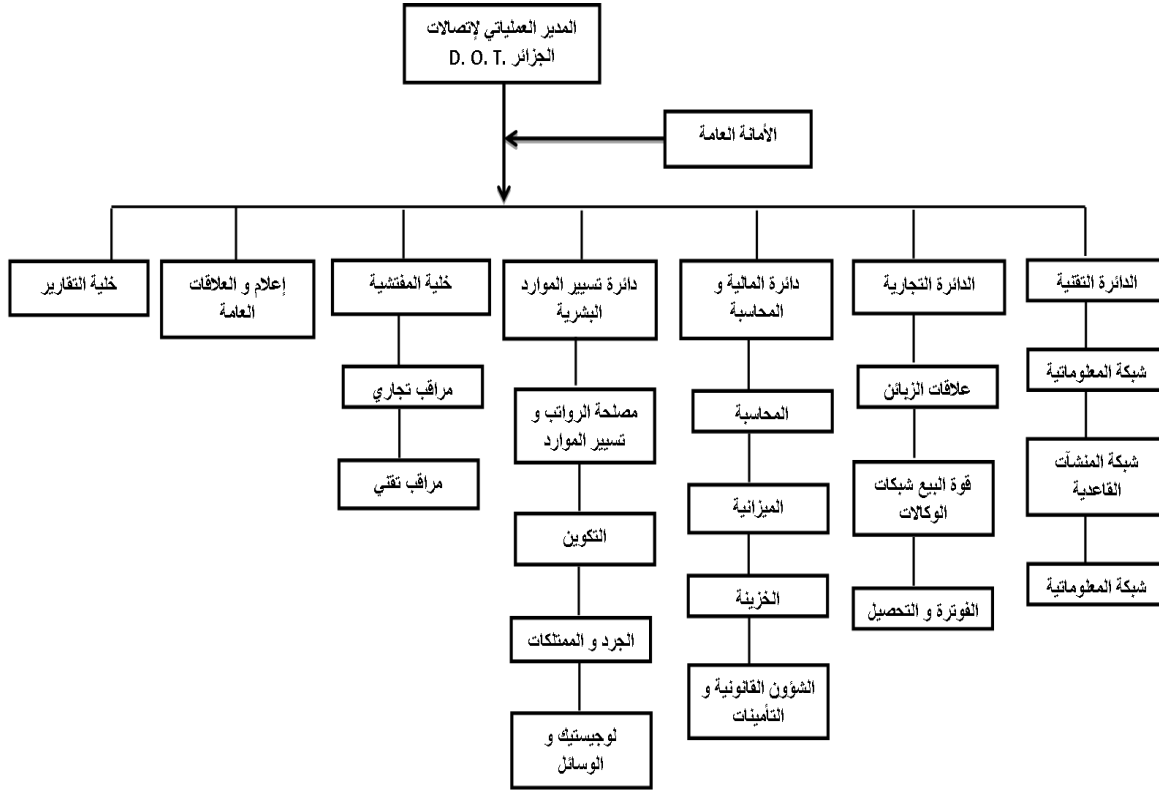
الشكل رقم 3-2: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر



المصدر: الوثائق الداخلية للشركة

وفيما يلي الشكل الذي يوضح الهيكل التنظيمي للوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر على مستوى الولائي:

الشكل رقم 3-3: الهيكل التنظيمي للوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر.



المصدر: من إعداد الطلبة بالرجوع إلى مدير مصالح الوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر بولاية النعامة

1- مصالح اتصالات الجزائر

مصلحة الزبائن: تتكلف هذه المصلحة بالوظائف التالية

- تطبيق القوانين و المهام التجارية.
- ترقية المصالح الجديدة المعروضة .
- جمع المعلومات و الإحصائيات التجارية التي تسمح بمتابعة نوعية الخدمة.
- المتابعة الخاصة للمصالح المرتبطة بشبكة المعطيات.
- المتابعة الخاصة لأكبر الحسابات.
- معالجة الخصومات و النزاعات.

مصلحة المنشآت القاعدية: تعمل مع المراكز (مراكز هاتفية، مراكز تكبير و دعم الإشارة) الموضوعة تحت وصايته و المكلفة ب:

- تطبيق القوانين و الإجراءات التقنية لاستغلال الشبكة .
- متابعة طلب الشراء القابل للاستهلاك لتصليح المراكز .
- متابعة توسيع الشبكات الصغيرة.
- التعبير عن الاحتياجات الخاصة بالمشاريع الصغيرة لتوسيع الشبكة .
- المتابعة الخاصة بإنشاءات الطاقة و البيئة .
- المتابعة الخاصة لإنشاءات شبكة المعطيات .

مصلحة استغلال شبكة المشتركين: و تهتم بـ:

- تطبيق القوانين و الإجراءات التقنية.
- مراقبة كفاءة المصالح المضمونة خصوصا فيما يخص (كشف المضايقات) التي تم الإعلان عنها.
- المتابعة الخاصة لتحديد الوثائق التقنية لشبكة المشتركين .
- المشاريع التوسعية لشبكة المشتركين المتعلقة بتطوير حاجيات الزبائن .
- قبول أو رفض طلبات تنفيذ الأشغال و مراقبة وتحقيق و تأسيس عقود المراسلة .
- تأسيس طلبات البيع للمستهلكين.

مصلحة المحاسبة: هذه المصلحة تهتم بالمهام التالية:

- تطبيق القوانين و الإجراءات المتعلقة بالوظيفة.
- تأسيس و متابعة صرف ميزانية المؤسسة و المراكز التابعة لها .
- تسوية الأعمال و البيع المحقق.

مصلحة الوسائل: إضافة إلى مراقبة المراكز التابعة لها سلميا هذه المصلحة مكلفة ب:

- تطبيق قوانين و إجراءات تسيير الممتلكات و جرد الموجودات .
- التسيير التقني و التصليح و نظافة كل الهياكل و محلات الشركة الأم و المراكز التابعة لها.
- التسيير التقني للوازم المكاتب و هياكل المؤسسة و المراكز التابعة لها .
- بيع الخدمة الخاصة بالمؤسسة الموجهة للزبون .

- تسيير المخازن و توزيعها على المراكز النابعة لها .
 - التسيير التقني و حركة السيارات للمؤسسة و المراكز التابعة لها .
 - تسيير مصالح الأمن و الحماية للمنشآت الخاصة بالاتصالات.
- مصلحة المستخدمين:** إن مصلحة المستخدمين أو الموظفين هي المصلحة المكلفة بالعامل من كل الجوانب بما فيها حياته المهنية، و مستواه الدراسي، و العملي، و سنوات عمله و عطلة السنوية و المرضية و الإجازات والترقية والتكوين و كل ما شابه ذلك.
- و إضافة إلى كل هذا لها عدة مهام تقوم بها نذكر منها:
- تطبيق القوانين و الإجراءات المتعلقة بتسيير المستخدمين .
 - تسيير المستخدمين و هيكلية المؤسسة و المراكز التابعة لها (الحياة المهنية والأجور التكوين).
 - الإعلان عن الاحتياجات الخاصة بالمستخدمين من حيث التوظيف و التكوين و الترقية للمؤسسة و المراكز التابعة لها.
 - المتابعة و المساهمة في العلاقات العملية و الاجتماعية.

2-نشاط مؤسسة اتصالات الجزائر: في إطار نشاطها، تتكفل اتصالات الجزائر بتنمية المجتمع الإعلامي بالجزائر، وهي تنشط في سوق الهاتف الثابت، والحلول الشبكية لتحويل المعطيات والصوت بالنسبة للشركات والخواص؛ حيث تعد اتصالات الجزائر الرائدة في قطاع الاتصالات بالجزائر، لذا فهي تسهر على تقديم أحسن وأرقى الخدمات لزيائنها كما يلي:¹

- تتكفل بالخدمات الهاتفية ومختلف الإرسالات عبر الأقمار الصناعية حيث توفر للغير خدمات إرسال المعلومات أو الحصول عليها " أصوات، صور، معطيات" عن طريق أي واسطة كهربائية أو راديو كهربائية بصرية أو كهرومغناطيسية كانت،.....الخ. وذلك بغية رفع تحديات معقدة ومتعددة.
- العمل على استقطاب الكفاءات والخبرات الضرورية من إطارات ومهندسين وتقنيين خاصة في مجال الاتصالات.
- زيادة عرض للخدمات الهاتفية وتسهيل وصول خدمات الاتصالات إلى عدد كبير من المواطنين، خاصة في المناطق الريفية.

¹ مرجع سبق ذكره

- محاولة تصميم نظام معلوماتي متميز، وفاءها للزبائن وذلك عن طريق ما يلي:
- كل زبون له شبك وحيد على مستوى الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر، التي تحفظ طلب الزبون، ومعلومات خاصة به، عنوانه،.....إلخ.
- زالة تبادل الورق (الوثائق) بين المصالح التقنية والوكالة التجارية (تسيير صفري للأوراق).
- السماح للزبائن بالاستشارة فيما يخص فواتيرهم عبر الإنترنت.

3- فيما يخص التحكم في انجاز المشاريع:

تتلم اتصالات الجزائر بتطوير حجمها الدولي والمشاركة بذلك في تنمية المجتمع الإعلامي بالجزائر، و ذلك بعرض توصيلات رقمية مؤجرة نحو 50 دولة عن طريق كابلات تحت البحر، و التوفر على قدرات معتبرة في الأشرطة العابرة (34Kb/s~64 Kb/s)، وتوفير قاعدة خدمات تقنية مخصصة للمؤسسات.

وقد أعدت اتصالات الجزائر برنامجا لتطوير شبكة الاتصالات، المبلغ الإجمالي للاستثمارات الموافق عليها قدر بـ: 203.976 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 2,5 مليار دولار أمريكي؛ هذه الاستثمارات تحرك كل محاور نشاطات اتصالات الجزائر، وهي وظائف الربط، التراسل، ملحقات متوسطة خاصة بالاتصالات (طاقة وتسيير الشبكة)، الاتصالات الفضائية، الإنترنت، وإمداد الاتصالات بنظم الإعلام والإدارة.

المطلب الثالث: مهام و أهداف شركة اتصالات الجزائر

لشركة اتصالات الجزائر مهام و أهداف عديدة هي كالآتي:

أولا :المهام:

- أهم أنشطة الشركة هي التزويد بخدمات الاتصال التي تسمح بالنقل وتغيير الصوت، الرسائل المكتوبة، المعطيات الرقمية والمرئية و الصوتية.
- تقوم بتنمية و استغلال و تسيير الشبكات العمومية والخاصة للاتصالات.
- تعمل على وضع استغلال وتسيير الاتصالات المحلية مع متعاملين في الشبكة.
- تسيير الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر (عدد العمال ... إلخ).

ثانيا: الاهداف

دخلت اتصالات الجزائر في عالم تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال للأهداف التالية:

- من أجل زيادة في عرض الخدمات الهاتفية و تسهيل العمليات المشاركة في مختلف خدمات الاتصال أكبر عدد من المستهلكين بوجه خاص للمناطق الريفية.
- من اجل الزيادة في الجودة و نوعية الخدمات المعروضة و الشكلية المقدمة و جعلها أكثر منافسة في خدمات الاتصال.
- تنمية و تطوير الشبكة الوطنية للاتصالات وفعالية توصيلها بمختلف طرق الاعلام.
- من اجل المشاركة كممثل رئيسي في مجال فتح برامج تطور لمؤسسة الاعلام في الجزائر.

سنتناول شرح مختصر لمختلف هذه المصالح:

1- الرئيس المدير العام:

هو رئيس مجلس الإدارة و يعد المسؤول الأول عن الأعمال القائمة حيث يتولى مع مساعديه مهمة تحقيق الأهداف المرسومة من قبل المصالح المختصة و من مهامه السهر على ما يلي:

- الحفاظ على الحصص في السوق.
- تطوير ثقافة الشركة في سوق المنافسة.
- تطوير التسويق العملي.
- السهر على تطبيق البرامج الموافق عليها و التنسيق بين المصالح.
- مراقبة تسيير النشاطات المختلفة في المؤسسة من خلال التقارير التي تصل إليها من المصالح المختلفة.
- النظر في الاقتراحات المقدمة من طرف المصالح.
- المحافظة على السير الحسن و العادي في الشركة.

2- مديرية التخطيط:

و تقوم بالمهام التالية:

- التغذية الإعلامية العامة.
- تطبيق المهام الموكلة عند طلب الرئيس المدير العام.
- التنسيق ما بين المديريات عبر المعلوماتية.

- الاطلاع على كل ما يخص الفواتير من تخليص أو عدم تخليص أو تعطلات.

3- المفتشية العامة:

و هي تحت الرقابة المباشرة للمدير و هي مكلفة ب:

- مراقبة قاعدة الأعمال السنوية.
- تنفيذ المهام المفاجئة للتفتيش بطلب من مدير العام شخصيا.
- القيام بتحقيقات في حالة أي مضرة للشركة.
- تنسيق و متابعة و مراقبة مصالح المفتشيات الإقليمية.
- تطبيق المخطط السنوي الجهوي بموافقة المدير العام.

4- المفتشية المركزية:

ومن مهامها مايلي:

- رقابة السير القانوني أو غير القانوني لمهام و مصالح الشركة.
- رقابة الأهداف المسطرة و احترام مواعيدها.
- تشخيص و تحليل أي خلل في الشركة.
- تقييم نوعية الخدمة للزبون.
- الإشراف على الأيام الإعلامية للشركة.

5- مديرية التسويق وتسيير النوعية

مكلفة ب:

- المشاركة في إعداد المخططات السنوية الشركة.
- تسيير مشاريع، التطوير المضبوطة، بالخصوص تحديد التقنيات، التخطيط العملي، خلاصة العقود، التحقيق، استقبال المراجع، تأدية الخدمات و إرسالها إلى التشغيل.
- تسيير المراكز الملحقة.

وتتكون من أربع مديرين هم على التوالي:

- مدير التسيير التجاري و النوعية .
- مدير الصفقات التجارية الدولية.
- مدير الحسابات الكبرى.

- مدير الدراسات و البرمجة.

6- مديرية تجهيز الاتصال:

وهي تحتم بكل ما يخص أجهزة الاتصال من هواتف، أسلاك خاصة بالاتصال، جهاز الحاسوب... الخ.

7- مديرية تجهيز التراسلات:

مهمتها التزود بالأجهزة خاصة بعملية التراسلات بين الشركة و الزبائن.

8- مديرية التسيير التقني لشبكة الإتصال: وهي مكلفة بـ :

- المشاركة في إعداد المخططات السنوية ولعدة سنوات أخرى.
- مراقبة و تحليل سير الخدمات و البحث عن توسيع الشبكات.
- تسيير المراكز الوطنية و إعادة ربطها.
- تدعيم المديرية الإقليمية للاتصالات من أجل التدخلات غير النمطية عن طريق الصيانة.

9- مديرية التخطيط لأنظمة الإعلام الآلي: وهي مكلفة بـ:

- تحديد فرضيات لتطوير شبكة الاتصال.
- إعداد الدراسات قبل مشاريع البرامج العلمية.
- متابعة مخططات الاستثمارات.
- تخطيط تصميم و المساعدة في الصيانة و تطوير الأنظمة العامة فيها يخص الاعلام الآلي و التسيير.

10- مديرية الطاقة و المحيط:

و هي مكلفة بكل ما يخص الطاقة المستعملة من طرف الشركة بالإضافة إلى دراسة المحيط العام لها.

11- مديرية الموارد البشرية: وهي مكلفة بالمهام التالية:

- تعتبر العمود الفقري للشركة.
- اعداد الدراسات و إنشاء الإحصائيات و متابعة مؤشرات التسيير.
- المشاركة في إعداد المخططات التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار تسيير المال و الكفاءات.
- إنشاء مخططات و برامج التكوين و تنشيطها وفقا لوضعها العملي.
- تسيير أنظمة المكافآت و التحفيزات.

12- مديرية الإدارة العامة و الإمدادات: و تقوم بـ:

- معالجة النصوص التنظيمية الأساسية لتنشيط أنظمة الشركة.

- المحافظة على هيكل الشركة في معالجة المسائل القضائية.
 - تسيير و حماية الذمم المالية، و إعادة تسجيل عقود الملكية و إعادة الملفات العقارية.
 - تهيئة المراكز وتسيير المراكز التابعة.
 - تنشيط التسيير الإداري باستنتاج و فحص الصفقات.
- 13- مديرية المالية و المحاسبة:**

DFC : Direction Financier et Comptabilites

هي مكلفة بـ:

- تقديم المساعدة للهيكل العملية.
- تنشيط السير المحاسبي و المالي للشركة.
- تسيير الميزانية والجباية.
- إعداد و وضع القواعد و الإجراءات و الصهر على تطبيقها.

14 - الثلاث الخطوط المباشرة:

و هي على التوالي :

- 1- خط موبيليس: و هو خط خاص بالهاتف النقال Mobilis.
- 2- خط الجزائر اتصالات ساتيليت ATS : Algérie Telecom Satellite
و هو الخط المباشر للجزائر اتصالات مع المحطة الفضائية.
- 3- خط جواب: DJAWEB

و هو خط مباشر خاص بالممول الرئيسي لخدمات الإنترنت لشركة اتصالات الجزائر.¹

¹ مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سنستعرض في هذا المبحث الإجراءات المنهجية المعتمدة في تطبيق الدراسة الميدانية المتمثلة في :

تحديد مجتمع الدراسة و عينتها

تحليل أسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الاقتصادي

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها، كما نستطيع أن نتفاعل معها و نحللها بهدف دراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات في اتصالات الجزائر وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ثانياً - تحديد مجتمع الدراسة :

تم تطبيق هذه الدراسة على مؤسسة اتصالات الجزائر وقد تم اختيار هذه المؤسسة من بين المؤسسات لأسباب عدة نذكر في مقدمتها: معرفة مدى تحسين مستوى أداء العاملين و خدمة المؤسسة و إضافة إلى هذا تعد هذه المؤسسة من المؤسسات المساهمة في النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، و لها ارتباطاً أن تكون هذه الدراسة مقتصرة على دراية العاملين بالحوكمة و أثرها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ولقيود الوقت و حداثة الموضوع، قمنا بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات معنى ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من السادة الموظفين و المراجعين و رؤساء المصالح، لذلك تم توزيع (50) استبيان لكل من المدراء و الموظفين، حيث تم استرجاع (47) استبانة، و بعد الاطلاع عليها و التدقيق فيها تبين أن هناك استبيانات غير صالحة لأغراض التحليل الإحصائي و بهذا يكون عدد الاستبانات التي تم اعتمادها لغاية التحليل الإحصائي (40) استبيان أي ما نسبته 80 بالمائة .

و قد تم اختيار المديريات الإقليمية الموجودة على مستوى ولاية سعيدة و ولاية النعامة، و تم توزيع الاستبانة عشوائيا على المدراء و الموظفين، فقد تم أخذ العدد الكلي للمديريات الإقليمية التي شملت في العينة.

طرق جمع البيانات : اعتمدنا في هذه الدراسة على :

- تصميم استبيان من أجل جمع البيانات من عينة الدراسة، حول اتجاهاتهم و إدراكهم لأهمية الحوكمة و مدى تحقيقها لجودة المعلومات المحاسبية.

أداة الدراسة:

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- ✓ إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- ✓ عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- ✓ تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- ✓ توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- ✓ استخدام أسلوب الإحصاء التحليلي الذي يتناسب مع أهداف الدراسة، و ذلك لاختبار الفرضيات، و وصف العلاقة بين المتغير المستقل من جهة، و المتغير التابع من جهة أخرى، و ذلك من خلال:

- استخدام البرنامج الاحصائي SPSS.21 لمعالجة البيانات و تحليلها و استخراج نتائج الدراسة، كما تم استخدام عدد من الأساليب الاحصائية، الوصفية، والاستدلالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة المختلفة على النحو التالي :

- اختبار ثبات أداة الدراسة، من خلال قياس الاعتمادية من خلال اختبار كرونباخ ألفا (cronbach's coefficient Alpha) لقياس درجة الاتساق لفقرات الأداة و متغيرات الدراسة ككل .

- احتساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبيان اجابات أفراد عينة الدراسة و اتجاهاتهم.

أسلوب البيانات :

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال أسلوب الاستقصاء حيث قمنا بتصميم استمارة بحث موجهة إلى عمال اتصالات الجزائر قصد التعرف على مدى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وهذا وفقا لنماذج المقترحة. وفيما يتعلق بتصميم استمارة البحث، فقد تكونت من ثلاثة أجزاء وهي كالتالي:

الجزء الأول: البيانات الشخصية

ويتعلق هذا الجزء بالبيانات الشخصية من الجنس، والعمر، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي و عدد سنوات الخبرة العلمية، والموقع الوظيفي.

الجزء الثاني: ويقوم على تحديد أهمية الحوكمة و مبادئها بالإضافة إلى مجلس الإدارة و مسؤوليته و ذلك من خلال تسعة عبارات تعكس مستوى المعرفة بالحوكمة و المتمثلة في الجدول كآآتي:

الجدول رقم 3-1: مدى إلمام الموظفين في الشركات المساهمة لمفهوم الحوكمة.

الترميز	السؤال
Q1	ماهي أهمية الحوكمة الشركات في نظرك ؟
Q2	ما نوع الإفصاح المطلوب منك ؟ (ربع سنوي-سنوي) و ما هو رأيك حول متطلبات هذا الإفصاح؟
Q3	هل مسؤوليات مجلس الإدارة و موظفي الإدارة موضحة و مكتوبة ؟
Q4	هل هناك أهداف واضحة لكل من مجلس الإدارة و اللجان الفرعية ذات الصلة ؟
Q5	كم عدد أعضاء مجلس الإدارة ؟
Q6	كم مدة تدوير مجلس الإدارة ؟
Q7	كيف يتم الإفصاح عن المعلومات للعامة ؟
Q8	هل الشركة تراجع اختصاص و مهمات المجلس و اللجان الفرعية ؟
Q9	هل تعتقد أن قوانين حوكمة الشركات حسنت الإدارة الداخلية للشركة ؟

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على الإستمارة (الملحق رقم 03)

الجزء الثالث : ويتعلق هذا الجزء، بتطبيق الحوكمة و انعكاسه على المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال عشر (10) عبارات تعد بمثابة تقييم لأداء الحوكمة و المتمثلة في الجدول أدناه :

الجدول رقم 3-2: عبارة الإستبيان حول تطبيق الحوكمة و انعكاسه على المعلومات المحاسبية

الترميز	السؤال
Q10	التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية
Q11	تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى عملية المراجعة
Q12	تطبيق حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية
Q13	اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة وفي الرقابة على الأداء التشغيلي والمالي بالوحدة الاقتصادية بجانب تدعيم دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها
Q14	جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات ، وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبية أو مراجعة
Q15.1	تطبيق حوكمة الشركات قد يؤدي إلى وجود أحد المعايير التالية أو جميعها - أو عدم وجودها - للحكم على جودة المعلومات المحاسبية ، وهي : المعايير القانونية : والتي تعكس القوانين واللوائح المطبقة بالشركة
Q15.2	المعايير الرقابية : والتي تعكس الجهات والأساليب الرقابية القائمة
Q15.3	المعايير المهنية : والتي تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة
Q15.4	المعايير الفنية : والتي تعكس مدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية
Q16	تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير السابقة يؤدي إلى وجود مفهوم شامل لجودة هذه المعلومات يختلف عن مفهوم الجودة المستخدم حالياً
Q17	جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحقّقاً من جودتها في الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق حوكمة الشركات
Q18	هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار على الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات
Q19	الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار، يكون أكثر في الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الإستمارة (الملحق رقم 03)

نتائج الدراسة :

تم توزيع (50) استبيان على المدراء و الموظفين (مجتمع الدراسة)، فقد تم استرجاع (47) استبانة ، و بعد الاطلاع عليها و التدقيق فيها ، تبين أن هناك (07) استبيانات غير صالحة لأغراض التحليل الإحصائي و بهذا يكون عدد الاستبيانات التي تم اعتمادها لغاية التحليل الإحصائي بالنسبة للعينة (40) استبانة أي ما نسبته 80 بالمائة. كما هو ملخص في الجدول رقم 04 التالي :

الجدول رقم 3-3: رصد الاستبيانات المعتمدة للتحليل الإحصائي.

الاستبيانات الموزعة و المستلمة	الاستبيانات الموزعة و المستلمة من المدراء و الموظفين
الاستبيانات الموزعة	50
الاستبيانات المستلمة	47
الاستبيانات المستثناة	07
الاستبيانات المعتمدة للتحليل الإحصائي	40

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيانات المجمعة

الجدول رقم 3-4 : نتائج التحليل الإحصائي باستخدام التوزيعات التكرارية و التوزيعات النسبية

المحاور	ترميز العبارات	التوزيعات التكرارية		النسبة %
		درجة الأهمية الأعلى تكرارا	عدد التكرارات	
الأول	Q3	نعم	31	77.5
	Q4	نعم	28	70
	Q5	10-15 سنة	16	40
	Q6	3 سنوات	16	40
	Q7	موقع الشركة	25	62.5
	Q8	نعم	31	77.5
	Q9	لا	19	47.5
الثاني	Q10	أوافق	23	57.5
	Q11	أوافق تماما	17	42.5
	Q12	أوافق	25	62.5
	Q13	أوافق	26	65
	Q14	أوافق تماما	22	55
	Q15.1	أوافق	29	72.5
	Q15.2	لا أوافق	24	60
	Q15.3	أوافق تماما	19	47.5
	Q15.4	أوافق	23	57.5
	Q16	أوافق	19	47.5
	Q17	أوافق	26	65
	Q18	لا أوافق	15	37.5
	Q19	أوافق	21	52.5

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على النتائج المجمعة

اختبار كرونباخ ألفا :

بعد استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس الاتساق الداخلي ، بلغت قيمة ألفا بالنسبة لجميع فقرات استبانة المدراء و الموظفين 68.40 بالمائة، و يلاحظ إن جميع فقرات قيم ألفا أكبر من النسبة المقبولة مما يعكس ثبات أداة القياس ، و هذا يمثل نسبة مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي . كما هو مبين في الجدول رقم 06. الجدول رقم 3-5: اختبار ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ	عدد المتغيرات
0.684	20

المصدر : من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ألفا أعلى من النسبة المقبولة 60 بالمائة بالنسبة لاستبانة الدراسة و أبعاد متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للبيانات

بغرض التعرف على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الموقع الوظيفي.

1. الجنس:

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

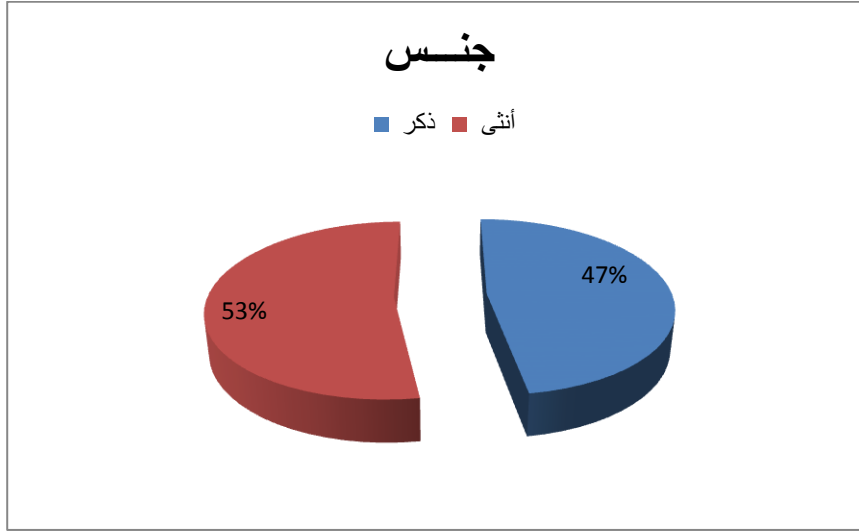
جدول رقم 3-6: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية(%)
ذكر	19	47%
أنثى	21	53%
المجموع	40	100%

المصدر : من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الجنسين متقاربة حيث أن الإناث بلغ عددهم 21، أي بنسبة 53 بالمائة، في حين بلغ عدد الذكور 19 ، أي بنسبة 47 بالمائة. و يمكن تمثيل نتائج الجدول السابق بالشكل التالي :

الشكل رقم 3-4: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان

2. العمر: يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب السن:
الجدول رقم 3-7 : توزيع أفراد العينة حسب العمر.

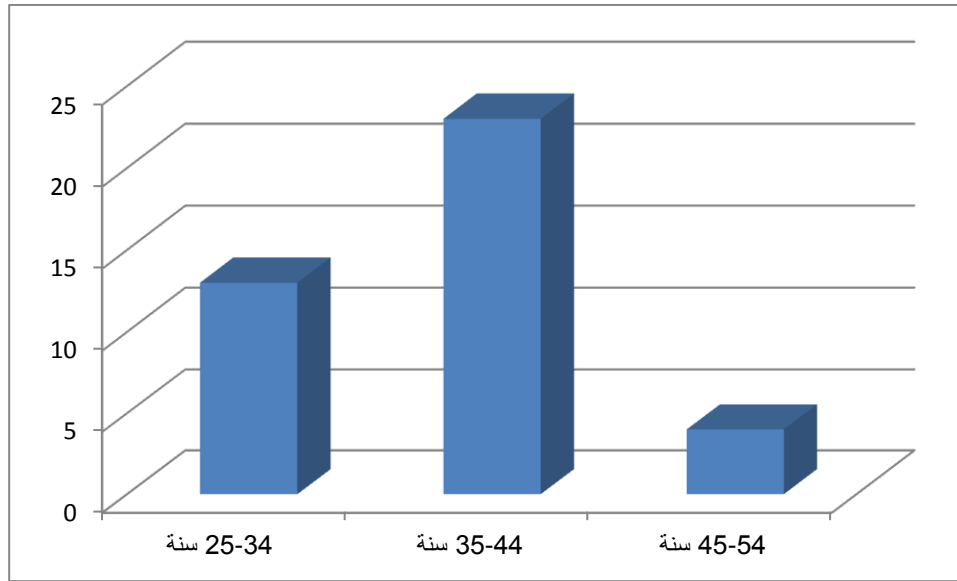
النسبة المئوية (%)	التكرارات	الفئة العمرية
32.5%	13	من 25 – 34 سنة
57.5%	23	من 35-44 سنة
10.0%	04	من 45-54 سنة
100%	40	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن معظم أفراد العينة هم من الفئة العمرية 35-44 سنة، حيث بلغ عددهم 23 فردا و بنسبة مقدارها 57.50 بالمائة، ثم تليها الفئة العمرية 25-34 سنة، و البالغ عددهم 13 فردا أي بنسبة 32.50 بالمائة ، في حين لم يشكل الأشخاص الذين أعمارهم 45-54 سنة، و البالغ عددهم 04 أفرادا أي بنسبة 10 بالمائة.

و يمكن تمثيل نتائج الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم 3-5: توزيع أفراد العينة حسب العمر.



المصدر : من إعداد الطالبين بناءً على نتائج الاستبيان

3. المؤهل العلمي: يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

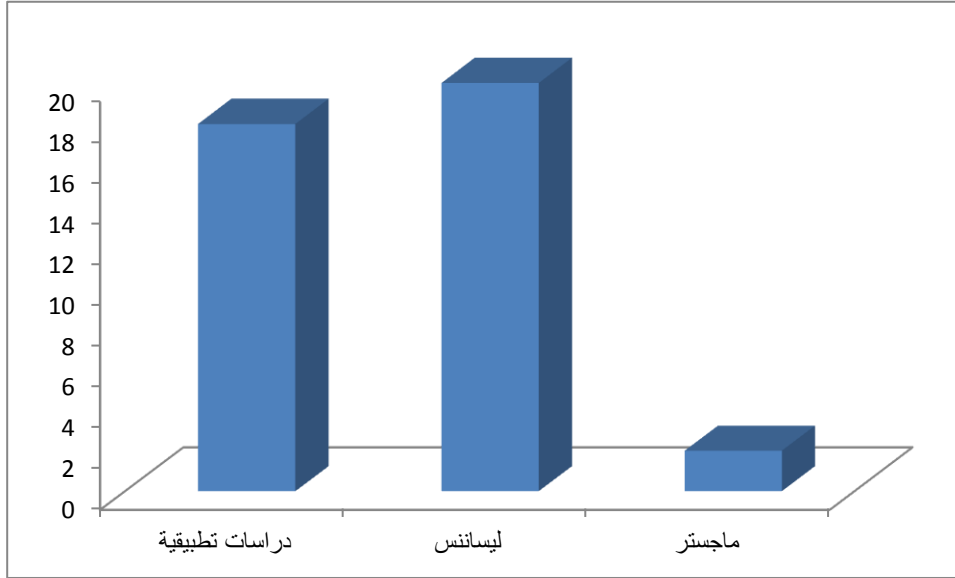
الجدول 3-8: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية (%)
دراسات تطبيقية	18	45%
ليسانس	20	40%
ماجستير	02	05%
المجموع	40	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة هم من ذوي الشهادات العليا و المتمثلة في الليسانس و الدراسات التطبيقية، و البالغ عددهم (18-20) فردا على الترتيب و بنسبة 45-50 بالمائة على الترتيب، يليهم أصحاب ماجستير (02) فرد و بنسبة 05 بالمائة .

و يمكن تمثيل نتائج الجدول السابق بالشكل التالي:
الشكل رقم 3-6: المؤهل العلمي لأفراد العينة.



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان

4. سنوات الخبرة:

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة:
جدول رقم 3-9: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرارات	النسبة المئوية(%)
أقل من عشر سنوات	18	45 %
من 10-15 سنة	13	32.5 %
من 15-20 سنة	4	10 %
أكثر من 20 سنة	5	12.5 %
المجموع	40	100 %

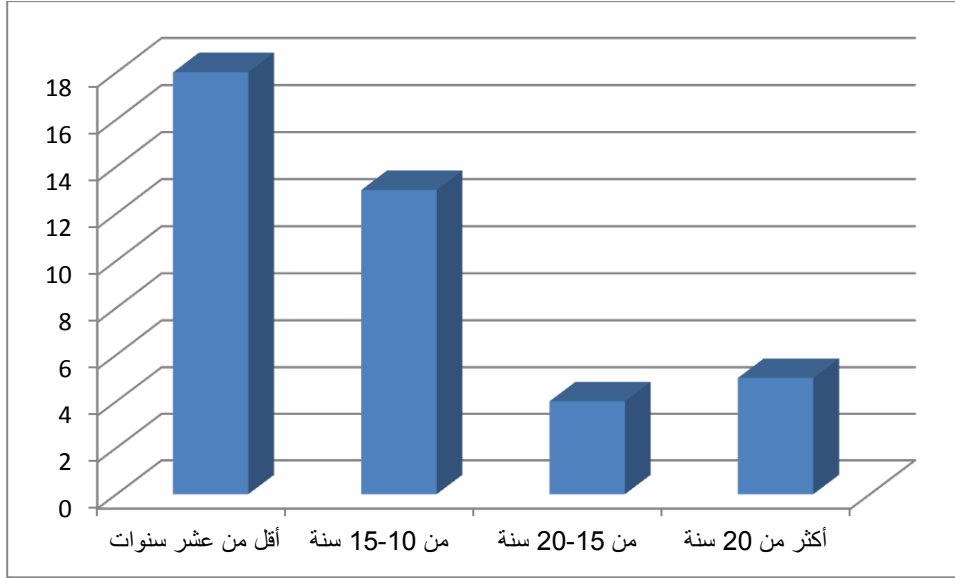
المصدر : من إعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة عالية من أفراد العينة هم من العمال الذين تقل سنوات خدمتهم عن 10 سنوات، حيث بلغ عددهم 18 فردا، أي بنسبة 45 بالمائة، بينما بلغ عدد العمال من أفراد العينة الذين تزيد سنوات خدمتهم عن 10 سنوات و تقل عن 15 سنة 13 فرد و بنسبة 32.5 بالمائة، في حين بلغ عدد

العمال من أفراد العينة الذين تزيد سنوات خدمتهم عن 15 و 20 سنة 4 و 5 أفراد و بنسبة 10 و 12.5 بالمائة على التوالي.

و يمكن تمثيل نتائج الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم 3-7: عدد سنوات الخبرة العملية



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان.

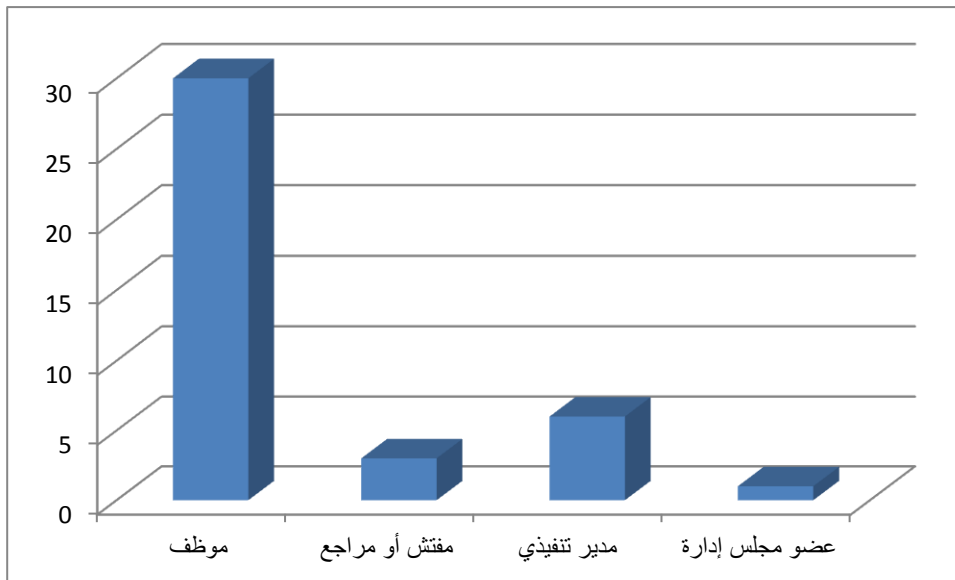
5. الموقع الوظيفي: يبين جدول أدناه أن 2.5 بالمائة من مجتمع الدراسة الموقع الوظيفي لهم "عضو مجلس إدارة"، و 15 بالمائة من مجتمع الدراسة الموقع الوظيفي لهم "مدير تنفيذي"، و 7.5 بالمائة من مجتمع الدراسة الموقع الوظيفي لهم "مراجع أو مفتش داخلي"، و 75 بالمائة من مجتمع الدراسة الموقع الوظيفي لهم موظف ويعود ظهور النسب بهذه الصورة إلى أن الدراسة تتحدث عن الحوكمة و عليه فان مجتمع الدراسة المستهدف يتكون من الفئات المذكورة أعلاه.

الجدول رقم 3-10: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي.

النسبة المئوية (%)	التكرارات	الموقع الوظيفي
75 %	30	موظف
7.5 %	03	مفتش أو مراجع
15 %	06	مدير تنفيذي
2.5 %	01	عضو مجلس إدارة
100 %	40	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

الشكل رقم 3-8: توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على نتائج الإستبيان.

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات و تحليل النتائج

فرضيات الدراسة:

إن الفرضيات الموضوعية لهذه الدراسة هي كالتالي:

- 1- إن الموظفون (مجتمع العينة) على دراية تامة بأحكام الحوكمة المؤسسات و مبادئها.
- 2- إن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات يتيح جودة على المعلومات المحاسبية

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى:

H_0 : موظفو اتصالات الجزائر لديهم معرفة لمفهوم الحوكمة و مبادئها.

H_1 : ليست لموظفو اتصالات الجزائر معرفة لمفهوم الحوكمة و مبادئها.

الجدول رقم 3-11: حساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للفرضية الأولى.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القيم المفقودة	القيم الصحيحة	العبارة
0,60764	1.300	0	40	Q3
0,46410	1.300	0	40	Q4
0,82236	2.125	0	40	Q5
0,86787	2.6250	0	40	Q6
0,64847	2.8000	0	40	Q7
0,55412	1.2750	0	40	Q8
0,55412	2.4750	0	40	Q9
0.645526	1.985714			المتوسط

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

و الجدول رقم يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم 3-12: نتائج اختبار الفرضية الأولى

عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية df	احتمال t المحسوب	مستوى المعنوية المستخدم	نتيجة الاختبار
40	1.9857	0.645526	0.124155	1.615385	39	0.000	5%	رفض فرضية العدم
	14							

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

يتضح من الجدول رقم ما يلي:

- إن المتوسط الحسابي المتحصل عليه محل الدراسة منخفض لأنه يقل عن (2.5).

- احتمال t المحسوب يساوي (0)، و هو أقل من مستوى المعنوية المستخدم (0.05).

و هذا يعني وجود فروق معنوية سالبة، و بالتالي يتم رفض فرضية العدم، و قبول الفرضية البديلة المصاغة على

النحو التالي:

ليست لموظفو اتصالات الجزائر معرفة لمفهوم الحوكمة و مبادئها.

و يدل هذا على أن :

- عدم تطبيق الشركة محل الدراسة لحوكمة الشركات رغم إدراجها في بورصة الجزائر.

- وجود هياكل تنظيمية غير مواتية لتطبيق الحوكمة الشركات.

- إنعدام وجود هيئات رقابية تقوم بدورها على المستوى التنفيذي لتفعيل حوكمة الشركات.

- عدم معرفة هيئات الإدارية بحوكمة الشركات ومبادئها و تطبيقها.

- دورات تكوينية خالية من الحوكمة رغم أهمية هذه الأخيرة في إكساب العاملين معارف حول السلوك

الرشيد و الرفع من مستوى أداء الوحدة الاقتصادية.

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية:

H_0 : التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات يتيح جودة على المعلومات المحاسبية

H_1 : إن تطبيق الحوكمة ليس له تأثير على جودة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم 3-13 : المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القيم المفقودة	القيم الصحيحة	
0,71567	1,5250	0	40	Q10
0,80024	1,7750	0	40	Q11
0,84580	1,5500	0	40	Q12
0,67748	1,4500	0	40	Q13
0,71432	1,5500	0	40	Q14
0,57233	1,3250	0	40	Q15.1
0,75064	1,5250	0	40	Q15.2
0,73554	1,6500	0	40	Q15.3
0,78283	1,5500	0	40	Q15.4
0,98417	1,8250	0	40	Q16
0,81610	1,5250	0	40	Q17
0,95943	2,0500	0	40	Q18
0,85335	1,7000	0	40	Q19
0.785223	1.615385			المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

و الجدول يوضح نتائج الفرضية الثانية:

الجدول رقم 3-14: نتائج اختبار الفرضية الثانية.

عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية df	احتمال t المحسوب	مستوى المعنوية المستخدم	نتيجة الاختبار
40	1.615385	0.785223	2.5985	18.5495	39	0.000	5%	رفض فرضية العدم

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- إن المتوسط الحسابي المتحصل عليه محل الدراسة منخفض لأنه يقل عن (2.5).

- احتمال t المحسوب يساوي (0)، و هو أقل من مستوى المعنوية المستخدم (0.05).

و هذا يعني وجود فروق معنوية سالبة، و بالتالي يتم رفض فرضية العدم، و قبول الفرضية البديلة المصاغة على

النحو التالي:

و يدل هذا على أن تطبيق الحوكمة ليس له تأثير على جودة المعلومات المحاسبية:

و يدل هذا على أن :

- نقص المطالبة بالرقابة على التقارير المالية و المراجعة من طرف المساهمين وذلك لأن الدولة المساهم

الوحيد.

- عدم تطبيق الشركة لمبادئ الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية التي تعمل على زيادة الإفصاح المحاسبي و

بأشكال مختلفة سواء بتقديم قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية.

- إهمال التركيز على تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الموجهة للمستخدمين

- صعوبة التنبؤ بمستقبل الشركة بالإعتماد على النتائج الماضية و ذلك راجع محدودية التعاملات المالية لحجم الأوراق المالية بالتالي ندرة التداول و عدم القدرة على القيام بتنبؤات المالية، و هذا راجع لقلة نشاط بالسوق المالية.

نتائج الدراسة :

الجدول رقم 3-15 : نتائج الدراسة التطبيقية لكل المحاور

الخطأ المعياري المتوسط	قيمة t المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
2.5985	18.5495	0.785223	1.615385	المحور الأول
0.124155	1.615385	0.645526	1.985714	المحور الثاني

المصدر : من اعداد الطالبين بناء على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برنامج SPSS.21

- الوحدة الاقتصادية محل الدراسة لا تطبق الحوكمة الشركات.
- عدم دراية الإطارات و الهيآت الإدارية بحوكمة الشركات، مبادئها و إيجابياتها التي تسعى إلى تحقيق الأفضل.
- إنعدام المنافسة و هيمنة الشركة على قطاع الاتصالات مما يجعل رغبة الشركة في التطور على المستوى الإداري و التنظيمي ضئيلة .
- سيطرة الدولة على نسبة كبيرة من رأسمال الشركة، مما لا يفتح المجال تداول الأوراق المالية للشركة بالنسبة للمستثمرين. هذا من شأنه أن يمنع تأسيس نظام حوكمة بالشركة.
- إنعدام الدورات التكوينية في مجالات الحوكمة الشركات وذلك راجع لنتائج سابقة الذكر.
- عدم مراعات جودة على المعلومات المحاسبية كون أن المستخدم هو الدولة.

ملاحظة :

لقد تمركزت معظم الأجوبة على السؤالين Q1 و Q2 من المحور الأول :

بالنسبة لـ Q1:

- أهمية حوكمة الشركات تتجلى في تسيير المؤسسة و تحديد القوانين و القواعد بين إدارة الشركة و أصحاب المصالح.

- تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق خطط و أهداف الشركة.

أما بالنسبة لـ Q2 فمعظم الإجابات كانت أن الإفصاح المطلوب كان ربع سنوي

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا دراسة دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لاتصالات الجزائر، وذلك بعد تقديم اتصالات الجزائر محل الدراسة، ثم التطرق إلى واقع في اتصالات الجزائر في ظل حوكمة الشركات، ليتبين في الأخير أن اتصالات الجزائر ليست من الوحدات الإقتصادية التي تطبق الحوكمة رغم أهمية هذه الأخيرة. علما أن اتصالات الجزائر من شركات الأولى التي دخلت بورصة الجزائر. و ذلك راجع لأسباب عديدة مثل ملكتها وحيدة ترجع للدولة مما لايفتح المجال للمساهمين نحو التغيير و المطالبة بالأفضل كجودة المعلومات المحاسبية و تبين الأداء المالي الحقيقي للشركة. بالإضافة إلى انعدام الميزة التنافسية وذلك راجع إلى أن اتصالات الجزائر العميل الوحيد في الجزائر بالإضافة إلى أنه ليست لموظفو اتصالات الجزائر معرفة لمفهوم الحوكمة و مبادئها كون الشركة محل الدراسة لا تطبق الحوكمة.

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع -دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر، معالجة الإشكالية التي تدور حول مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية، من خلال ثلاثة فصول لهذه المذكرة بشقيها النظري و التطبيقي لأجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع.

تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية الحوكمة و أهميتها و أهدافها و مبادئها و العوامل التي ساهمت في ظهورها بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية و جودتها، الإفصاح المحاسبي مقوماته و أنواعه و العوامل المؤثرة عليه، وكذا إلى دور المعايير المحاسبية من خلال التطرق للمعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB و إسهاماتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية و ذلك بالتعرف على علاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية و دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS كمرحلة نحو تطبيق حوكمة الشركات و كذا التحول من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، و في الفصل الأخير قمنا بإبراز واقع إسهامات الحوكمة في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية و ذلك في شركة اتصالات الجزائر.

و هذا إنطلاقا من أهمية موضوع حوكمة الشركات التي أصبحت تعد أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، بحيث تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية، فمن خلال تقرير المراجع الخارجي نضمن معلومات تتمتع بالمصداقية و الموثوقية ، أما لجنة المراجعة في تحسن تقرير المراجع وتدعم استقلاليته. و عليه يمكن لحوكمة الشركات تحقيق مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. و هذا ما يتجلى من الإفصاح و الشفافية إذ يرفعان من مصداقية القرارات المتخذة مما يزيد من فعاليتها، و مؤشرا على المستوى الذي وصلت إليه إدارات المؤسسات في الالتزام المهني لقواعد حسن الإدارة و الشفافية و المحاسبة و وجود إجراءات للحد من الفساد، و بالتالي زيادة جاذبية الإقتصاد للإستثمارات المحلية و الخارجية.

النتائج:

- سيطرة الدولة على نسبة كبيرة من رأسمال الشركة، مما لا يفتح المجال تداول الأوراق المالية للشركة بالنسبة للمستثمرين. هذا من شأنه أن يمنع تأسيس نظام حوكمة بالشركة.
- إنعدام المنافسة و هيمنة الشركة على قطاع الاتصالات مما يجعل رغبة الشركة في التطور على المستوى الإداري و التنظيمي ضئيلة .
- عدم دراية الإطارات و الهيآت الإدارية بحوكمة الشركات، مبادئها و إيجابياتها التي تسعى إلا تحقيق الأفضل.
- إنعدام الدورات التكوينية في مجالات الحوكمة الشركات وذلك راجع لنتائج سابقة الذكر.
- عدم مراعات جودة على المعلومات المحاسبية كون أن المستخدم هو الدولة.

التوصيات :

- بغية الإستفادة من مزايا حوكمة المؤسسات في الجزائر و حتى تتمكن المؤسسات الوطنية من مسايرة متطلبات الحوكمة من أجل المساهمة في نمو الإقتصاد الوطني من خلال إضفاء الثقة و المصداقية على المعلومات المحاسبية نقدم جملة من التوصيات كما يلي:
- ضرورة إدخال موضوع حوكمة المنظمات ضمن المناهج الدراسية للتعليم العالي لأقسام المحاسبة و المراجعة و العلوم المالية في الجامعات الجزائرية لتكوين الخرجين من هذه الأقسام و إدراكهم بأهمية و ضمان مساهمتهم الفعالة في تطبيقه في المؤسسات الجزائرية مستقبلا.
 - اعتماد الحوكمة كمنهج في إدارة الشركات و هذا ما على اتصالات الجزائر تطبيقه.
 - ضرورة إلزام مجالس إدارة المؤسسات بإنشاء لجان مراجعة، و العمل على تفعيل دورها المتمثل في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
 - محاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في مختلف الوكالات الإقليمية على مستوى التراب الوطني ، مع محاولة وضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات يتفق وظروف البيئة الاقتصادية المحلية ويحقق الاستفادة القصوى من تطبيق حوكمة الشركات .

- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة اقتراح معايير جديدة وذلك بما يتناسب مع أهمية جودة المعلومات المحاسبية واستخداماتها الإيجابية كلفت أنظار المستثمرين.
- الاسترشاد بالجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والتي تضمنتها هذه الدراسة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا الجانب للوصول إلى صياغة إطار علمي فلسفي متكامل لحوكمة الشركات يتم الاسترشاد به في التطبيق العلمي.
- الاستفادة من إيجابيات تطبيق حوكمة الشركات في محاولة وضع مقياس شامل لأداء الوحدة الاقتصادية الذي يعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة المهتمة بهذه الوحدة ويعبر عن الأداء الحقيقي لها.

آفاق البحث:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، بالرغم من أن موضوع حوكمة المؤسسات مازال حديثا بالنسبة للجزائر إلا أننا حاولنا القيام بدراسة تطبيقية على إحدى الشركات الجزائرية، و في هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة لحوكمة المؤسسات كما يلي:

- أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية
- دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.
- دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و تفعيل السوق المالية الجزائرية.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي- دراسة نظرية تطبيقية، مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية " مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، 18-19 ماي 2010.
- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظريو الوكالة ، مداخلة بملتقى الدولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة كلية العلوم الإقتصاديو و علوم التسيير جامعة سعد دحلب، بليدة 18-19 ماي 2011.
- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS-IFRS الجزء الأول، 2010.
- بهاء الدين سمير علام، أثر آليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإداري المالي للشركات المصرية، دراسة تطبيقية ، بحث مقدم لوزارة الإستثمار مركز المديرين المصري 2009 .
- جاوحدو رضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وأفاق جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي - الجزائر.
- جدي احمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركات السعودية للصناعات الأساسية(سابك)شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 9، 2011.
- الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 المؤرخة في 2010/07/11.
- جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية ، 2009.
- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، دار الجامعة، 2001.
- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

قائمة المراجع

- خالد الخطيب، المعيار رقم 34 التقارير المالية المرحلية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين لسنة 2009، دمشق سوريا 2009
- د/ سميحة فوزي ، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، إبريل 2003،
- د/ عبد الناصر محمد سيد درويش ، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات " دراسة تحليلية ميدانية " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة فرع بني سويف جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، يوليو 2003 م.
- رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات.
- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية.
- زرزاز العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع وآفاق رهانات، جامعة أم البواقي، 08 ديسمبر 2010.
- صديقي مسعود، دريس خالد، بتصرف" دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الإستثمار"، مداخلة بملتقى الحوكمة للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق ، جامعة أم البواقي المحاسبية، 8 ديسمبر 2010 .
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
- العايب عبد الرحمان، نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع والآفاق في ضوء العالمية المعاصرة ، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، يومي 11 و 12 أكتوبر 2010.
- عباس مهدي الشيرازي ، " نظرية المحاسبة" الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، 1990 .
- عبد الجليل آغزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التحليل المالي الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.

قائمة المراجع

- عدنان بن حيدر بن درويش، الحوكمة و مجلس الإدارة ، هتحد المصارف العربية 2007.
- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 2009.
- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية -مجلة الدراسات و البحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد الأول جامعة الزقازيق.
- محمد بوتين، المرجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008.
- محمد جميل حبوش ، " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة شركات "، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة و تمويل 2007.
- محمد حسن يوسف ، " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر " 2007 ورقة عمل مقدمة إلى بنك الاستثمار القومي.
- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة الدار الجامعية الإسكندرية، مصر الطبعة الثانية.
- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- مداني بن بلغيث، أهمية الإصلاح النظام المحاسبي لمؤسسات في ظل الأعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2004.
- مزاقة صالح، بوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع - مخبر المغرب الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 6، 2010.
- مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدي إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالاتشارك مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، من 1 إلى 5 ديسمبر 2007.

قائمة المراجع

- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، .
- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006،
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، صناعة معايير المحاسبة الدولية، التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، مركز الدراسات والمعلومات، مارس 2005.
- وليد ناجي الحيايي نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- الوهاب نصر علي شحاتة، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية و العربية، الدار الجامعية، 2007.

المراجع بالفرنسية:

- Charles Oman, Steven Fries et Willem Buiters, "LA Gouvernance D'entreprise dans les pays endéveloppement, en transition et les économies émergentes", Centre de développement de l'OCDE, Cahier de politique économique
- Claire Charlet et les autres, **Le gouvernement d'entreprise**, Marchés financiers, Conférence de Madame Merle d'Aubigné, Juin 2003
- Francis, Jere R., & et al., The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World, Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics, Vol.7, June, 2003
- Goodwin, Jenny and Jeanl. Seow, The Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore, Accounting and Finance, vol. 42, 2002,
- Jacques Renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, septième édition, Eyrolles éditions d'organisation, Paris, 2010
- Moffett, M. and others, **Governance and Performance**, Theory- Based Evidence from US Coast Guard Inspections, Bush School Working March 2004.

قائمة المراجع

قائمة المواقع:

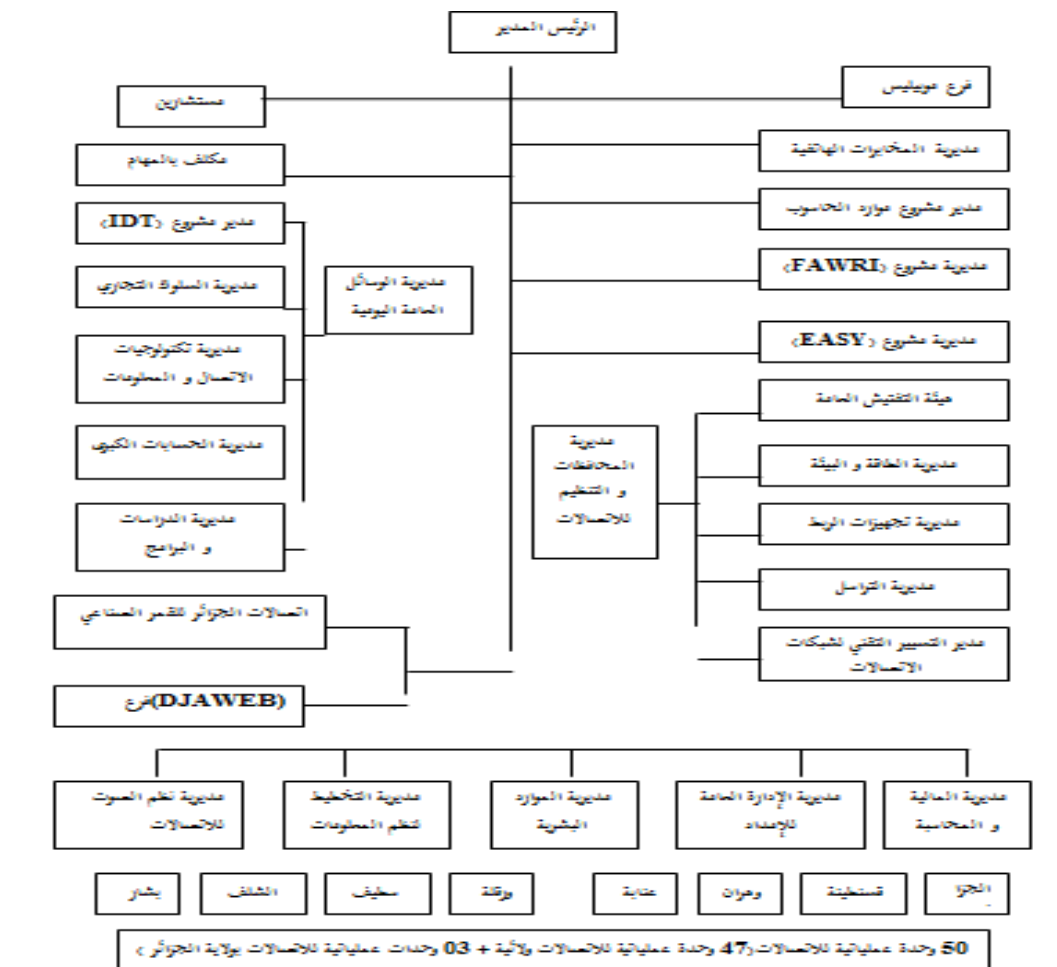
- <http://www.iasplus.com/standard/ifrs09.htm>, date de consultation: 20/04/2013 à 21:00.
- <http://www.algeriatelecom.dz>, date de consultation : 15/04/2013 à 19:30
- <http://www.iasplus.com/standard/ifrs09.htm>.. date de consultation : 20/04/2013 à 17:45.
- http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb, .. date de consultation : 20/04/2013 à 22:15.

قائمة البرامج المستعملة :

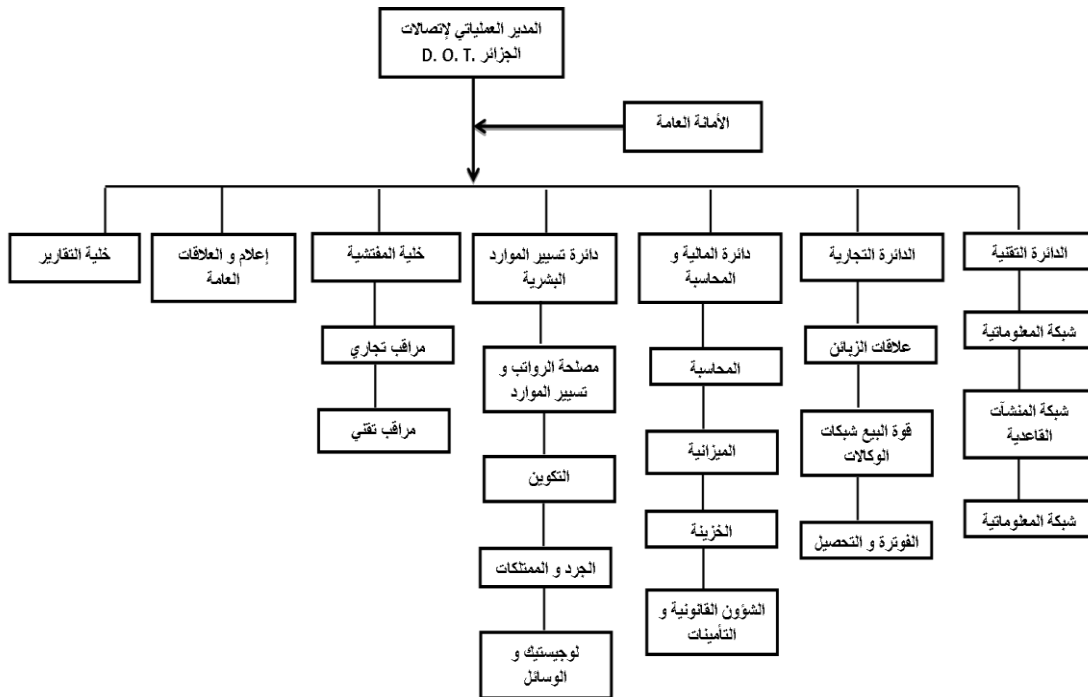
- Microsoft Office Word 2010
- Microsoft Office Excel 2010
- Statistic PackAge of Social Science (SPSS.21).

الملاحق:

الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر



الهيكل التنظيمي للوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر.





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

نقوم نحن طلبة ماستر بإعداد رسالة تخرج بعنوان :

"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة نظرية

تطبيقية"

و نأمل من حضراتكم الإجابة على الاستفسارات والعبارات الواردة بقائمة الاستقصاء المرفقة من خلال تحديد درجة الأهمية لكل عبارة، و وضع علامة (X) على الإجابة التي ترونها مناسبة، وذلك نظرا للأهمية البالغة لأرائكم في إتمام الجانب التطبيقي للبحث، علماً بأن البيانات والآراء المعطاه لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط وسوف تحاط بكل سرية علماً بأن نتائج البحث سوف تكون تحت طلبكم في أي وقت إذا رغبتم في ذلك .

و نشكر سيادتكم تعاونكم الصادق معنا واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي، داعين الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

الجنس			
ذكر		أنثى	
العمر			
25-34 سنة		35-44 سنة	
45-54 سنة		55 سنة فأكثر	
الدرجة العلمية			
ليسانس		أقل من ليسانس	
ماجستير		دكتوراه	
التخصص العلمي			
ادارة أعمال		محاسبة	
اقتصاد		أخرى	
عدد سنوات الخبرة العملية			
أقل من عشر سنوات		10-15 سنة	
15-20 سنة		20 سنة فأكثر	
الموقع الوظيفي			
عضو مجلس إدارة		مدير تنفيذي	
مراجع داخلي		مراجع خارجي	
ما نوع الشركة ؟			
خاصة		شركة مساهمة	
شركة حكومية			

قائمة الاستقصاء

01	ماهي أهمية الحوكمة الشركات في نظرك ؟			
				
				
02	ما نوع الإفصاح المطلوب منك ؟ (ربع سنوي-سنوي) و ما هو رأيك حول متطلبات هذا الإفصاح؟			
				
				
03	هل مسؤوليات مجلس الإدارة و موظفي الإدارة موضحة و مكتوبة ؟			
	نعم		لا	
04	هل هناك أهداف واضحة لكل من مجلس الإدارة و اللجان الفرعية ذات الصلة ؟			
	نعم		لا	
05	كم عدد أعضاء مجلس الإدارة			
	7-5		10-7	
			15-10	
06	كم مدة تدوير مجلس الإدارة			
	كل سنة		كل سنتين	
			كل 03 سنوات	
	أكثر			
07	كيف يتم الإفصاح عن المعلومات للعامة			
	نشرات الأخبار		الجرائد اليومية	
			موقع الشركة	
			غيرها	
	عن طريق الإيميلات الإلكترونية			
08	هل الشركة تراجع اختصاص و مهمات المجلس و اللجان الفرعية			
	نعم		لا	
09	هل تعتقد أن قوانين حوكمة الشركات حسنت الإدارة الداخلية للشركة			
	نعم		إلى حد ما	
			لا	

10	التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
11	تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى عملية المراجعة	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
12	تطبيق حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
13	اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة وفي الرقابة على الأداء التشغيلي والمالي بالوحدة الاقتصادية بجانب تدعيم دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
14	جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات ، وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبة أو مراجعة	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
15	تطبيق حوكمة الشركات قد يؤدي إلى وجود أحد المعايير التالية أو جميعها – أو عدم وجودها - للحكم على جودة المعلومات المحاسبية ، وهي : <u>المعايير القانونية</u> : والتي تعكس القوانين واللوائح المطبقة بالشركة <u>المعايير الرقابية</u> : والتي تعكس الجهات والأساليب الرقابية القائمة <u>المعايير المهنية</u> : والتي تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة <u>المعايير الفنية</u> : والتي تعكس مدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
	كل ما سبق	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
	ليس شيئاً مما سبق	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
16	تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير السابقة يؤدي إلى وجود مفهوم شامل لجودة هذه المعلومات يختلف عن مفهوم الجودة المستخدم حالياً	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
17	جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحقّقاً من جودتها في الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق حوكمة الشركات	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
18	هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار على الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
19	الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار، يكون أكثر في الوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات	أوافق	أوافق تماماً	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	40	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,684	20

البيانات :

الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	19	47,5	47,5	47,5
أنثى	21	52,5	52,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
34-25 سنة	13	32,5	32,5	32,5
44-35 سنة	23	57,5	57,5	90,0
54-45 سنة	4	10,0	10,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

الدرجة العلمية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
دراسات تطبيقية	18	45,0	45,0	45,0
ليسانس	20	50,0	50,0	95,0
ماجستير	2	5,0	5,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

التخصص العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
إدارة أعمال	11	27,5	27,5	27,5
محاسبة	10	25,0	25,0	52,5
اقتصاد	6	15,0	15,0	67,5
أخرى	13	32,5	32,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

عدد سنوات الخبرة العملية في العمل المصرفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من خمس سنوات	18	45,0	45,0	45,0
5-10 سنة	13	32,5	32,5	77,5
10-15 سنة	4	10,0	10,0	87,5
15 سنة فأكثر	5	12,5	12,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

الموقع الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
عضو مجلس إدارة	6	15,0	15,0	15,0
مدير تنفيذي	1	2,5	2,5	17,5
مراجع أو مفتش	3	7,5	7,5	25,0
موظف	30	75,0	75,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المحور الأول:

هل مسؤوليات مجلس الإدارة و موظفي الإدارة موضحة و مكتوبة ؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	31	77,5	77,5	77,5
لا	9	22,5	22,5	100,0
Valide				
Total	40	100,0	100,0	

هل هناك أهداف واضحة لكل من مجلس الإدارة و اللجان الفرعية ذات الصلة ؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	28	70,0	70,0	70,0
لا	12	30,0	30,0	100,0
Valide				
Total	40	100,0	100,0	

كم عدد أعضاء مجلس الإدارة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
5-7	11	27,5	27,5	27,5
7-10	13	32,5	32,5	60,0
10-15	16	40,0	40,0	100,0
Valide				
Total	40	100,0	100,0	

كم مدة تدوير مجلس الإدارة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
1	3	7,5	7,5	7,5
2	16	40,0	40,0	47,5
3	14	35,0	35,0	82,5
+3	7	17,5	17,5	100,0
Valide				
Total	40	100,0	100,0	

كيف يتم الإفصاح عن المعلومات للعامّة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الأخبار نشرات	2	5,0	5,0	5,0
اليومية الجرائد	7	17,5	17,5	22,5
الشركة موقع	25	62,5	62,5	85,0
غيرها	3	7,5	7,5	92,5
الالكترونية الايميالات طريق عن	3	7,5	7,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري:

Statistiques

	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9
N Valide	40	40	40	40	40	40	40
N Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	1,3000	1,3000	2,1250	2,6250	2,8000	1,2750	1,4750
Ecart-type	,60764	,46410	,82236	,86787	,64847	,55412	,55412

إختبار الفرضية الأولى :

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Q3	40	1,2250	,42290	,06687
Q4	40	1,3000	,46410	,07338
Q5	40	2,1250	,82236	,13003
Q6	40	2,6250	,86787	,13722
Q7	40	2,9500	,87560	,13844
Q8	40	1,2250	,42290	,06687
Q9	40	1,6250	,66747	,10554

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q3	18,320	39	,000	1,22500	1,0897	1,3603
Q4	17,716	39	,000	1,30000	1,1516	1,4484
Q5	16,343	39	,000	2,12500	1,8620	2,3880
Q6	19,129	39	,000	2,62500	2,3474	2,9026
Q7	21,308	39	,000	2,95000	2,6700	3,2300
Q8	18,320	39	,000	1,22500	1,0897	1,3603
Q9	15,398	39	,000	1,62500	1,4115	1,8385

المحور الثاني :

هل الشركة تراجع اختصاص و مهمات المجلس و اللجان الفرعية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	31	77,5	77,5	77,5
لا	9	22,5	22,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

هل تعتقد أن قوانين حوكمة الشركات حسنت الإدارة الداخلية للشركة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	19	47,5	47,5	47,5
ما حد إلى	17	42,5	42,5	90,0
لا	4	10,0	10,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	23	57,5	57,5	57,5
تماماً أوافق	14	35,0	35,0	92,5
أوافق لا	2	5,0	5,0	97,5
مطلقاً أوافق لا	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى عملية المراجعة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	17	42,5	42,5	42,5
تماما أوافق	16	40,0	40,0	82,5
Validé أوافق لا	6	15,0	15,0	97,5
مطلقا أوافق لا	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

تطبيق حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	25	62,5	62,5	62,5
تماما أوافق	10	25,0	25,0	87,5
Validé أوافق لا	3	7,5	7,5	95,0
مطلقا أوافق لا	2	5,0	5,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	26	65,0	65,0	65,0
تماما أوافق	10	25,0	25,0	90,0
Validé أوافق لا	4	10,0	10,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	22	55,0	55,0	55,0
تماما أوافق	15	37,5	37,5	92,5
Validé أوافق لا	2	5,0	5,0	97,5
مطلقا أوافق لا	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المعايير القانونية : والتي تعكس القوانين واللوائح المطبقة بالشركة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	29	72,5	72,5	72,5
تتماماً أوافق	9	22,5	22,5	95,0
أوافق لا	2	5,0	5,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المعايير الرقابية : والتي تعكس الجهات والأساليب الرقابية القائمة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	24	60,0	60,0	60,0
تتماماً أوافق	12	30,0	30,0	90,0
أوافق لا	3	7,5	7,5	97,5
مطلقاً أوافق لا	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المعايير المهنية : والتي تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	19	47,5	47,5	47,5
تتماماً أوافق	17	42,5	42,5	90,0
أوافق لا	3	7,5	7,5	97,5
مطلقاً أوافق لا	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المعايير الفنية : والتي تعكس مدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	23	57,5	57,5	57,5
تتماماً أوافق	14	35,0	35,0	92,5
أوافق لا	1	2,5	2,5	95,0
مطلقاً أوافق لا	2	5,0	5,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير السابقة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	19	47,5	47,5	47,5
تماما أوافق	13	32,5	32,5	80,0
Validé أوافق لا	4	10,0	10,0	90,0
مطلقا أوافق لا	4	10,0	10,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	26	65,0	65,0	65,0
تماما أوافق	8	20,0	20,0	85,0
Validé أوافق لا	5	12,5	12,5	97,5
مطلقا أوافق لا	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار على الوحدات الاقتصادية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	15	37,5	37,5	37,5
تماما أوافق	10	25,0	25,0	62,5
Validé أوافق لا	13	32,5	32,5	95,0
مطلقا أوافق لا	2	5,0	5,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	21	52,5	52,5	52,5
تماما أوافق	11	27,5	27,5	80,0
Validé أوافق لا	7	17,5	17,5	97,5
مطلقا أوافق لا	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

Statistiques

	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15.1	Q15.2	Q15.3	Q15.4	Q16	Q17	Q18	Q19
N Valide	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
N Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	1,5250	1,7750	1,5500	1,4500	1,5500	1,3250	1,5250	1,6500	1,5500	1,8250	1,5250	2,0500	1,7000
Ecart-type	,71567	,80024	,84580	,67748	,71432	,57233	,75064	,73554	,78283	,98417	,81610	,95943	,85335

إختبار الفرضية الثانية :

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Q10	40	1,5250	,71567	,11316
Q11	40	1,7750	,80024	,12653
Q12	40	1,5500	,84580	,13373
Q13	40	1,4500	,67748	,10712
Q14	40	1,5500	,71432	,11294
Q15.1	40	1,3250	,57233	,09049
Q15.2	40	1,5250	,75064	,11869
Q15.3	40	1,6500	,73554	,11630
Q15.4	40	1,5500	,78283	,12378
Q16	40	1,8250	,98417	,15561
Q17	40	1,5250	,81610	,12904
Q18	40	2,0500	,95943	,15170
Q19	40	1,7000	,85335	,13493

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q10	13,477	39	,000	1,52500	1,2961	1,7539
Q11	14,028	39	,000	1,77500	1,5191	2,0309
Q12	11,590	39	,000	1,55000	1,2795	1,8205
Q13	13,536	39	,000	1,45000	1,2333	1,6667
Q14	13,724	39	,000	1,55000	1,3215	1,7785
Q15.1	14,642	39	,000	1,32500	1,1420	1,5080
Q15.2	12,849	39	,000	1,52500	1,2849	1,7651
Q15.3	14,187	39	,000	1,65000	1,4148	1,8852
Q15.4	12,523	39	,000	1,55000	1,2996	1,8004
Q16	11,728	39	,000	1,82500	1,5102	2,1398
Q17	11,818	39	,000	1,52500	1,2640	1,7860
Q18	13,514	39	,000	2,05000	1,7432	2,3568
Q19	12,599	39	,000	1,70000	1,4271	1,9729